المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

تخصص دراسات استراتجية ودولية

التنافس الإيراني التركي في منطقة الشرق الأوسط

2011 – 2016

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ:

مصطفى باله د. مصطفى خواص

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ د. عامر ميلود ..... رئيسا

الأستاذ د.خواص مصطفى.....مشرفا ومقررا

الأستاذ د. تيقامونين ابراهيم .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017 م

قال الله تعالى «يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون، ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون» سورة آل عمران الآية:102–104

إهداء

- ✓ الى من كان لهما الفضل في وصولي الى هذا المستوى ، الى من رباني ورعاني الى والدي العزيزين أمي الغالية وأبي العزيز
- ✓ الى من وقفت بجنبي وصبرت معي في مشواري الدراسي زوجتي الغالية
- ✓ الى إخوتي وأخواتي الأعزاء الذين شجعوني ودعموني
- ✓ الى كل أصدقائي الأعزاء الذين ساندوني ولو بكلمة طيبة ولم يبخلوا علي بدعواتهم

مصطفى باله

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى الذي أعانني ووفقني الى إنجاز هذا العمل، سبحانه له الحمد والشكر على نعمه وفضله وتوفيقه لنا .

أتقدم بالشكر الى أستاذي المشرف الذي قبل الإشراف على هذا العمل مصطفى خواص و لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه الغالية والتي كانت نبراسا لي ودليلا لإتمام هذا العمل على أحسن شكل.

الى كل من له فضل علي من الأساتذة الذين علموني طوال مسيرتي الدراسية، والى الذين نهلت من علمهم من أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جزاهم الله كل خير.

مصطفى باله

فهرس المحتويات

الاستهلال ..... أ

الاهداء ..... ب

شكر وتقدير.....ت

قائمة المحتويات **ص01**

مقدمة.....ص03

الفصل الأول: تركيا وايران في الشرق الأوسط المقومات والعلاقات ص09

المبحث الأول: أهمية تركيا وايران في الشرق الأوسط ص10

المطلب الأول: تركيا ومقوماتها ص10

المطلب الثاني: ايران ومقوماتها.....ص16

المبحث الثاني: مفهوم الشرق الأوسط لدى تركيا وايران وأهميته ص23

المطلب الأول: الشرق الأوسط مفهومه وأهميته.....ص23

المطلب الثاني: الشرق الأوسط بين الرؤية التركية والرؤية الايرانية.....ص25

المبحث الثالث: العلاقات التركية الايرانية بين التعاون والصدام.....ص27

المطلب الأول: تاريخ العلاقات التركية الايرانية ص27

المطلب الثاني: العلاقات التركية الايرانية من الثورة الاسلامية الى الثورات العربية ص29

الفصل الثاني: أسباب التنافس الايراني التركي ومجالاته في الشرق الأوسط ص35

المبحث الأول: مفهوم التنافس وأسبابه بين البلدين.....ص36

المطلب الأول: مفهوم التنافس ص36

المطلب الثاني: أسباب التنافس بين تركيا وايران ص39

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية للبلدين ص41

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية واهدافها في الشرق الأوسط ص42

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الايرانية وأهدافها في الشرق الأوسط ص50

المبحث الثالث: مجالات التنافس بين تركيا وايران ص54

المطلب الأول: مشروع تركيا في الشرق الأوسط ومجالاته ص54

المطلب الثاني: مشروع ايران في الشرق الأوسط ومجالاته ص59
الفصل الثالث: مناطق التنافس ومستقبل العلاقات الايرانية التركية.....ص64
المبحث الأول: دور تركيا وايران في العراق وسوريا ص65
المطلب الأول: نفوذ البلدين في العراق .....ص 65
المطلب الثاني: تدخل البلدين في سوريا .....ص 71
المبحث الثاني: الخليج وفلسطين في المنظور التركي والايراني ص74
المطلب الأول: تركيا وايران في منطقة الخليج اختلاف المصالح ومنافسة على النفوذ.....ص74
المطلب الثاني: دور البلدين في القضية الفلسطينية ص80
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات بين البلدين ص83
المطلب الأول: مؤشرات التعاون والتقارب ص83
المطلب الثاني: احتمالات الصدام والصراع.....ص85
الاستنتاجات ص88
قائمة المراجع ص92
قائمة الجداول والأشكال.....ص99

مقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق الأكثر توترا في العالم، وهذا لموقعها الجغرافي المتميز الذي يربط بين آسيا وأوروبا وأهمية مضايقها كمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس ولثرواتها الطاقوية الهائلة خاصة النفط والغاز، مما جعلها محل صراع وأطماع قوى خارجية للسيطرة على ثرواتها، وهو ما تجلى في التدخل العسكري الأمريكي بالعراق 2003، ومع بداية 2011 شهدت البلدان العربية ثورات شعبية أطاحت بأنظمة ديكتاتورية، في كل من تونس وليبيا ومصر واليمن، وتأزما في الوضع العراقي ودخول سورية في حرب ما زالت مستمرة الى الآن.

لقد ساهمت هذه التطورات الاقليمية ببروز تركيا وايران كقوتين اقليميتين، تتمتعان بموارد بشرية واقتصادية وعسكرية تؤهلهما للعب دور إقليمي في الشرق الأوسط في ظل تراجع دول النظام الإقليمي العربي مما خلق فراغا استراتيجيا بالمنطقة، إضافة الى التهديد المباشر لهذه الأزمات على الأمن القومي لكل من تركيا وايران، وهوما عرض المصالح الحيوية للبلدين الى الخطر، هذا الوضع جعل تركيا وإيران تدخلان في صراع وتنافس في دول الجوار الجغرافي خاصة سوريا والعراق، مما جعل البلدين يدخلان في صراع غير مباشر بالمنطقة الشرق أوسطية، كما ساهم الاختلاف في تركيبة النظام التركي العلماني مع النظام الديني الشيعي في بروز الخلافات أكثر بينهما.

وتعود العلاقات التركية–الإيرانية إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، والتي كانت تتميز بالتوتر والحروب بين الفرس والعثمانيين واستمرت هكذا حتى تأسيس الجمهورية التركية ذات الطابع العلماني سنة 1923، مما ساهم في الحد من التوترات المذهبية، حيث أعجبت ايران بنموذج الحداثة التركي وأصبحت علاقاتهما مستقرة ، وبعد الثورة الإيرانية انقطعت فجأة تلك العلاقات واتسمت بالجمود.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الاسلامية الى سدة الحكم بتركيا تشرين الثاني نوفمبر2002، والغزو الأمريكي للعراق آذار مارس 2003، اتجه البلدان الى التعاون وتحسين علاقاتهما من جديد من أجل المصالح المشتركة، فإيران تعتبر تركيا جسر الاتصال مع الغرب وتركيا تعتبر إيران الممر الآمن لوسط وجنوب آسيا، لكن رغم هذا الهدوء الظاهر، ظلت العلاقة بين تركيا وإيران تتميز بالتنافس والتوتر الشديدين، حيث تعتبر إيران تركيا عميلة للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة وأنها جندي لحلف شمال الأطلسي خاصة بعد موافقتها على إنشاء الدرع الصاروخي على أراضيها، والذي تعتبره ايران تهديدا مباشرا لها بل وتواطؤا مع المخطط الغربي للقضاء عليها.

بالإضافة إلى تنافسهما حول منطقة الشرق الأوسط فهما يتنافسان أيضا في آسيا الوسطى والقوقاز، ويوظفان كل المعطيات التاريخية والجغرافية والثقافية لتأكيد الترابط بهذه المناطق وإظهار نموذجي دولتيهما على أنه النموذج المناسب والمثالي، حيث تسعى تركيا إلى إعادة إحياء التراث العثماني وإحياء القومية التركية، بينما تعتمد إيران على الجانب الديني والمذهبي لنشر قيمها ومبادئ ثورتها الاسلامية، ليأتي الحراك العربي والذي أظهر هذا التنافس بشكل واضح، خاصة بعد أن وصل هذا الحراك لسوريا وتباين موقف كل من إيران وتركيا حولها، حيث وقفت ايران مع النظام، أما تركيا فوقفت الى جانب الحراك الشعبي السوري واحتضنت المعارضة السورية، وهذا ما أدى الى توتر العلاقة بين البلدين.

إشكالية البحث

ومن هنا نطرح المشكلة البحثية التالية:

كيف تجلى التنافس في العلاقات الايرانية التركية في الشرق الأوسط بعد سنة 2011؟

ومن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي طبيعة العلاقات الايرانية التركية؟
2- ماهي مجالات التنافس بين البلدين في الشرق الأوسط وأسبابه؟
3- ماهي مناطق التنافس بين البلدين؟
4- ما هو مستقبل العلاقات بين البلدين ومآلاته؟

الفروض العلمية

ومن هذه التساؤلات نطرح الفرضيات التالية:

1. ظهور الأزمات في الشرق الأوسط يؤثر على العلاقات الايرانية التركية.
2. كلما كان النظام الاقليمي العربي ضعيفا زاد حجم التأثير الايراني والتركي.
3. تشابك المصالح الاقتصادية و التهديدات الأمنية المشتركة سيؤدي بالبلدين الى التعاون بدل الصراع رغم اختلاف أهدافهما.

الأهمية العلمية للدراسة

يندرج موضوع الدراسة ضمن التنافس الدولي، كأحد محاور النقاش في الأوساط الفكرية المعاصرة في مجال السياسة الخارجية، والذي يعتبر من المجالات المهمة في العلاقات الدولية، كما أن التحول الذي ميز السياسة الخارجية لكل من تركيا وايران تجاه الشرق الأوسط ، يدفع العديد من الباحثين للبحث عن أسبابه وانعكاساته الاقليمية والدولية، فقد عرفت العلاقات التركية العربية والعلاقات الايرانية العربية

تحولات جراء أحداث الحراك العربي أدت الى بروز الدولتين في الساحة الاقليمية وظهور تنافس بينهما على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط.

الأهمية العملية للدراسة

تتجلى الأهمية العملية للدراسة، في التعرف على طبيعة العلاقات بين تركيا وايران في الشرق الأوسط، خاصة بعد أحداث الحراك العربي الذي شهدته بعض الدول العربية بداية من 2011، والذي ظهر في السياسة الخارجية لكل دولة تجاه هذه الأحداث، اضافة الى معرفة مجالات التنافس بين البلدين كما سنتطرق الى مناطق الصراع بينهما وأهداف كل دولة في منطقة الخليج وموقفهما من الأزمة اليمنية والقضية الفلسطينية، وهو ما سيساعد الباحثين على معرفة سياسة البلدين وتحليلها.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على أسباب وخلفيات التنافس الموجود بين تركيا وايران في دول الشرق الأوسط، والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية للبلدين وأهدافهما في المنطقة.

ابراز مناطق التنافس والصدام بين البلدين والتي ظهرت بعد الثورات العربية، والمصالح التي يطمح البلدان الى تحقيقها في المنطقة الشرق أوسطية.

معرفة مصادر القوة التي تتمتع بها كل من إيران وتركيا، والدور الإقليمي الذي تقومان به في الشرق الأوسط ومشاريعهما نحو المنطقة خاصة في البلدان التي شهدت اضطرابات أمنية.

مستقبل العلاقة بين البلدين في ظل اختلاف رؤيتهما وتعارض مصالحهما والذي ظهر جليا في الأزمة السورية والعراقية.

مناهج واقترابات الدراسة

المنهج التحليلي: اعتمدت الدراسة عليه، والذي يستهدف منه الباحث التعمق في وصف الوضع القائم، والعمل عل تفسيره ومعرفة أبعاده والعلاقات الخفية فيه وابرازها، وعدم الاكتفاء بالوصف الظاهري للظاهرة،[1] وهوما يمكن استعماله في فهم ظاهرة التنافس من خلال تفسير وتحليل مواقف وسياسات كل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط والسياسة الخارجية التي يتبناها كل بلد وأهدافها ومجالاتها وعلاقات كل منهما بدول المنطقة.

المنهج المقارن: كما اعتمدت الدراسة على الذي يهتم بمقارنة الظواهر محل الدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف، كما يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي

1 محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المناهج ، الاقترابات، الأدوات**، الجزائر: ب د ن، 1997، ص 102.

عبر كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر، فالمقارنة العلمية لا تتوقف عند التصنيف البسيط لأوجه التشابه والاختلاف، ولكن تسعى الى ارجاع تلك المظاهر الى العوامل التي تقف خلفها من أجل الوصول الى صياغة فرضية أو نظرية تفسر الظاهرة، وهو ما يمكن استعماله لدراسة ظاهرة التنافس بين تركيا وايران، من خلال المقارنة بين مواقف وسلوك الدولتين، في القضايا الاقليمية الراهنة بالشرق الأوسط.[1]

اعتمدت الدراسة على النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، والتي تقوم على أساس أن المصلحة الوطنية هي المحرك لسلوك الدول في النظام الدولي، وأن السياسة الدولية هي فوضى لا ضابط أخلاقي أو قانوني لها، وأن النجاح في تحقيق القوة والمصلحة الوطنية يلغي كل اعتبار قانوني وأخلاقي يحول دون ذلك، كما يرى "كينيث والتز" ذلك[2]، اضافة الى نظرية توازن القوى التي تعرف بأنها تعادل في القوى بكل معانيها بين دولتين أو كتلتين، حيث يمنع هذا التوازن قيام أي طرف بمغامرة عسكرية على الطرف الآخر، مما يساهم في تحقيق الاستقرار والسلم المبني على القوة وتكافؤ القدرات العسكرية.[3]

مجال الدراسة:

ستحاول الدراسة التركيز على منطقة الشرق الأوسط وابراز مظاهر التنافس بين إيران وتركيا في تلك المنطقة، ولأن مصطلح الشرق الأوسط ليس له تعبير جغرافي واحد، فإننا سنركز على الرؤية الإيرانية والتركية للشرق الأوسط والتي تشمل الدول العربية في منطقة الخليج والشام ومصر، لإبراز مظاهر التنافس بين الدولتين في تلك المناطق.

ستحاول الدراسة التركيز على الفترة الزمنية من 2011 الى 2016، وهي الفترة التي شهدت فيها المنطقة ثورات ما يسمى بالربيع العربي، والتي أدت الى سقوط أنظمة وظهور اضطرابات في كل من سوريا واليمن وليبيا ومصر وتونس، وهو ما أدى الى تراجع النظام الإقليمي العربي وظهور الدور الإقليمي البارز لتركيا وإيران من خلال مواقفهما وتدخلاتهما في هذه الدول.

الدراسات السابقة:

1- دراسة للطالب محمد عربي لادمي، **التنافس الإيراني التركي على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط 1996- 2014 م**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية من جامعة محمد خيضر بسكرة في 2014 والتي قسمها الى 3 فصول، فصل مفاهيمي تطرق فيه الى مفاهيم السياسة الخارجية والدور الإقليمي والنفوذ السياسي والفصل الثاني تناول فيه محددات الدور ودوافع النفوذ الإقليمي لكل من تركيا وايران في منطقة الشرق الأوسط والفصل الثالث تناول فيه الدورين التركي والإيراني في

---

1 **المرجع نفسه**، ص 71.

2عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006)، ص 213.

3 **المرجع نفسه**، ص ص. 245، 246.

العراق الواقع والانعكاسات، لقد ركز الباحث في دراسته على التنافس الايراني التركي في العراق في حين هناك مناطق أخرى للتنافس لم يهتم بها كسوريا والخليج وهو ما سنحاول اظهاره في الدراسة مع ابراز التطورات التي حصلت في هذه المناطق الى غاية 2016.

2- عمر حسن كامل، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الايرانية**، كتاب صدر عن الدار العربية للعلوم ناشرون في خمسة فصول، الفصل الأول تناول التأصيل النظري للمجال الحيوي ومفهوم الشرق الأوسط مع ذكر الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، الفصل الثاني تناول عناصر القوة الجغرافية الايرانية الطبيعية والبشرية والاقتصادية، الفصل الثالث تناول المجال الحيوي الايراني أهدافه ووسائل تحقيقه من خلال القوة اللينة والصلبة، أما الفصل الثالث فتناول المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الايرانية والتي تتمثل في المجالات المباشرة العراق والخليج العربي والغير مباشرة في كل من اليمن وسوريا ولبنان والأردن، أما الفصل الخامس فتناول مستقبل الشرق الأوسط في ظل الصراعات الاقليمية والدولية من خلال الصراع مع القوى الاقليمية تركيا وإسرائيل والدولية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين ومستقبل المنطقة في ظل تلك الصراعات، لقد ركزت الدراسة على الدولة الايرانية ومجالها الحيوي في الشرق الأوسط ولم تتطرق الى القوى الإقليمية المنافسة لها تركيا الا من خلال مبحث واحد وهو ما سنحاول اظهاره بالتفصيل في هذه الدراسة.

3- طايل يوسف عبد الله العدوان، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002- 2013**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية من جامعة الشرق الأوسط في 2013 والتي درس فيها في الفصل الأول الاطار المفاهيمي للدراسة، وفي الفصل الثاني بين العوامل المؤثرة على الاستراتيجيات الإقليمية والتحولات السياسية في الشرق الأوسط مع ذكر العوامل المحلية والاقليمية والدولية، أما في الفصل الثالث والرابع فقد اهتم بدراسة الاستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الشرق الأوسط وموقفهما من الثورات العربية، والمصالح الاقتصادية للبلدين بالمنطقة، اضافة الى عرضهما لتوجهات البلدين تجاه الشرق الأوسط، أما الفصل الخامس فهو عبارة عن استنتاجات وتوصيات للدراسة، لقد تناولت الدراسة الاستراتيجية التركية والايرانية منفصلة ولم تبرز مناطق الصراع والتنافس بين البلدين بالدراسة والتحليل وهو ما سنحاول اظهاره في هذه الدراسة اضافة الى زيادة المدة الزمنية للدراسة الى غاية 2016.

تقسيم الدراسة:

من أجل دراسة اشكالية البحث تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول

الفصل الأول وينقسم الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم فيه التعريف بالفاعلين الاقليمين تركيا وايران مع التطرق الى مقوماتهما وعناصر القوة التي تتمتع بها كل دولة في المجال الطبيعي والبشري والاقتصادي والعسكري مع التعريف بالنظام السياسي لكل دولة، في المبحث الثاني تم التعريف بمفهوم الشرق الأوسط وذكر اسباب تسميته وأهميته الاستراتيجية مع التركيز على الرؤية الايرانية والتركية للمنطقة وحدودها الجغرافية وفق تصورهما، أما في المبحث الثالث فقد تم فيه دراسة تاريخ العلاقات بين البلدين منذ بداية التنافس بينهما في عهد الدولتين الصفوية والعثمانية وصولا الى علاقاتهما أثناء الثورات العربية.

أما الفصل الثاني فكان عنوانه اسباب التنافس الايراني التركي ومجالاته في الشرق الأوسط وينقسم بدوره الى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تطرقنا فيه لمفهوم التنافس وعلاقته بالمفاهيم المشابهة له واسبابه بين البلدين، أما المبحث الثاني فقد ركزنا فيه على مبادئ السياسة الخارجية لكل بلد وأهدافها في الشرق الأوسط، وفي المبحث الثالث تطرقنا فيه الى مجالات التنافس بين البلدين ومشاريعهما في المنطقة الشرق أوسطية.

الفصل الثالث فخصصناه الى مناطق التنافس ومستقبل العلاقات بين البلدين، وينقسم ايضا الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ركزنا فيه على نفوذ البلدين في العراق مناطق النفوذ لكل طرف ومجالات التنافس في ذلك البلد، إضافة الى ذكر التدخل العسكري للبلدين في سوريا مع ذكر اهدافه واسبابه، وفي المبحث الثاني درسنا فيه مصالح البلدين في منطقة الخليج والتنافس الحاصل بينهما للسيطرة على المنطقة خاصة في المجال الاقتصادي ودور البلدين في القضية الفلسطينية، أما المبحث الثالث فقد درسنا فيه مستقبل العلاقات بين البلدين مع ذكر مؤشرات التقارب واحتمالات الصدام وما هو السيناريو الأقرب للوقوع.

الفصل الأول

تركيا وايران في الشرق الأوسط

المقومات والعلاقات

المبحث الأول: أهمية تركيا وايران في الشرق الأوسط

تعتبر تركيا وايران من الدول الاقليمية في الشرق الأوسط، تتمتعان بإمكانيات جغرافية وبشرية وموارد طبيعية ومؤهلات اقتصادية وصناعية كبيرة، اضافة الى قدراتهما العسكرية المتفوقة على سائر دول المنطقة، كما أن للتاريخ والحضارة التي يزخر بها البلدان دور هام في توجيه وتحديد سياستهما تجاه بعضهما وتجاه ودول الشرق الأوسط كافة وهو ما سنحاول التعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تركيا ومقوماتها

الموقع الجغرافي: تعتبر تركيا دولة ذات طابع جمهوري، عاصمتها أنقرة تقع في جنوب غرب قارة آسيا تبلغ مساحتها783.562 كم2، وتقع 97 ٪ من مساحتها في قارة آسيا و3 ٪ في قارة أروبا وتحتل المرتبة 37 عالميا في مساحة السكان وتتميز بشكل مستطيل بطول 1600 كم وعرض 800 كم، وتحيط بها البحار من 3 جهات البحر الأسود من الشمال وبحر إيجة من الغرب والبحر الأبيض المتوسط من الجنوب.[1]

كما أنها تتحكم في مضيقين مائيين مهمين وهما مضيق البوسفور، الذي يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة والذي يبلغ طوله 30 كم وعرضه 1 كم ومضيق الدردنيل الذي يصل بين بحر مرمرة والبحر المتوسط والذي يبلغ طوله 60كم وعرضه من 1 الى 6 كم، ولتركيا حدود مع 8 دول هي في الشمال الشرقي جورجيا 252 كم وأرمينيا 268كم وأذربيجان 9 كم في الشرق ايران 499 كم وفي الغرب اليونان ب206كم وفي الشمال الغربي بلغاريا ب240كم وفي الجنوب سوريا ب822 كم والعراق ب352 كم.[2]

وهو ما أكسبها أهمية استراتجية في موقعها الجغرافي، بحيث تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح عليه بأوراسيا، وفق نظرية هالفورد ماكيندر Halford Mackinder الجيوبوليتكية، حيث تعتبر نقطة تقاطع القارات الثلاث أروبا وآسيا وافريقيا وجسرا هاما يربط بين الشرق والغرب، ومنطقة عبور الموارد الطاقوية النفط والغاز من بحر قزوين وآسيا الوسطى نحو أروبا، فقد أهلها موقعها الجغرافي للعب دور هام في منطقة الشرق الأوسط والبلقان وآسيا الوسطى بالنظر الى امتدادها التاريخي والبشري في تلك

1علي حسن باكير،" تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيو–استراتجية "، في **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، تحرير محمد عبد العاطي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010)، ص ص 19،20.

2 المكان نفسه.

المناطق، وهوما تجلى في السياسة الخارجية الجديدة منذ أن تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في نوفمبر 2002.[1]

السكان والاقتصاد: يعتَبر المجتمع في تركيا من المجتمعات الإنسانيّة المتنوّعة، ويشكّل السكّان الذين ينتمون إلى أصول تركيّة آسيويّة نسبة 85%، وقد هاجر الكثير منهم إلى مناطق الأناضول في القرن العاشر للميلاد، ويصل العدد الإجمالي لسكان تركيا وفقاً لتعداد عام 2016م إلى 80,274,604 نسمةً تقريباً، ويستخدم ما يقارب 90% من السكّان في تركيا اللغة التركيّة بصفتها اللّغة الرسميّة، كما يستخدم ما يعادل 6% من السكّان اللغة الكرديّة المنتشرة بين الأقليّات، أمّا النّسب المتبقيّة فهي موزّعة على مجموعة من اللّغات، مثل اللّغة العربيّة واللّغة اليونانيّة[2]، ويتنوع سكانها حسب الجدول التالي:

الجدول1: **الجماعات العرقية في تركيا** ([3])

العرق	النسبة
الأتراك	٪70
الأكراد	٪20
العرب	٪2
القوقاز	٪2.3
الفرس	٪0.9
الأذريين	٪0.7

كما أن 99 ٪ من سكانها مسلمون، اضافة الى اقليات مسيحية ويهودية ويشكلون بذلك قوة بشرية هائلة تستفيد منها في بناء القوات المسلحة، والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية. ويشكل الأتراك أغلبية السكان في تركيا بينما يعتبر الأكراد أكبر أقلية من حيث النسبة أما الأقليات الأخرى فتوجد بنسب صغيرة متفاوتة، وهم يشكلون بذلك تنوعا ثقافيا وعرقيا ويعتبرون صورة مصغرة عن الدولة العثمانية، فقد استطاع مصطفى كمال أتاتورك أن يعيد بناء الأمة عبر رسم وحدة عرقية للأمة التركية، واستطاع القضاء على الاختلافات العرقية باعتبار كل الموجودين أتراكا لغة وثقافة وتراثا، ويشكل الشباب نسبة

1 عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الاستراتجية المتاحة**،(الخرطوم: بحث مقدم في الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية،2013) ص 10.

2 أحمد شعبان، عدد سكان تركيا، في:
http://mawdoo3.com/%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86_%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7 شوهد(2017/05/18)

3 باكير، **مرجع سابق**، ص21.

كبيرة في المجتمع التركي مما يعطيه حركية أكثر تساهم في توفير اليد العاملة للتنمية الاقتصادية، ومصدرا لتمويل القوات المسلحة بالمورد البشري الهام.[1]

وتتمتع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية هامة بفضل مساحتها الكبيرة فباستثناء النفط والغاز الذين تفتقر اليهما فهي من البلدان التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الناحية الغذائية والزراعية والمائية، فهي تحتل المرتبة الأولى عالميا في انتاج البندق والمشمش والتين، أما من الناحية الصناعية فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا في انتاج الزجاج المسطح والثالثة في تصدير أجهزة التلفاز، وتقع ضمن الخمسة الأوائل في انتاج الذهب عالميا والثامنة في صناعة السفن والبناء، وتحتل المركز الأول في أوروبا في صناعة النسيج.[2]

ويعتبر الاقتصاد التركي من أسرع النظم الاقتصادية الناشئة نموا، فقد ارتفعت الصادرات التركية ما بين عامي 2002 و2013م من 36 مليار دولار إلى 163 مليار دولار بعد انضمام تركيا إلى مجموعة 20، وأصبح الاقتصاد التركي سادس اقتصاد في أوروبا، وبعد أن كانت تركيا في المرتبة 26 على مستوى العالم عام 2002 أصبحت في المرتبة 17 اقتصاديا على مستوى العالم، كما ارتفع الدخل القومي من 230 مليار دولار عام 2002 إلى 840 مليار دولار عام 2014م، أما دخل الفرد فلم يتجاوز عام 2002 الـ 3500 دولار للفرد ليرتفع الى 11 ألف دولار عام 2014، واحتلّت شركات المقاولات التركية المرتبة الثانية عالميا بعد الشركات الصينية، أما على صعيد السياحة فقد بلغ عدد زوار تركيا عام 2014 38 مليون سائح مقابل 13 مليون سائح عام 2003.[3]

وانخفض رصيد الدين العام من 60 ٪ من الناتج المحلي الى 33 ٪ من الناتج المحلي، كما انخفض عجز الميزانية من 10٪الى 0.1 ٪من الناتج المحلي الاجمالي، وارتفع الدخل القومي من 230 مليار دولار عام 2002 إلى 840 مليار دولار عام 2014م. وبلغ عدد الشركات الأجنبية في تركيا عام 2002 5600 شركة أما في 2014 فقد أكّدت احدى الدراسات أن عدد الشركات الأجنبية في تركيا وصل الى 38 ألف شركة، وارتفعت الصادرات التركية ما بين عامي 2002 و 2013م من 36 مليار دولار إلى 163 مليار دولار.[4]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 19 .

1 **المرجع نفسه**، ص ص 22،23 .

3 احسان الفقيه، القوة الناعمة التركية بالعالم العربي، في: http://www.turkpress.co/node/7577 شوهد (2017/04/26).

4 **المرجع نفسه**.

وتدل الأرقام والاحصائيات المسجلة أن الاقتصاد التركي يشهد نموا متزايدا بفضل السياسات المتبعة في عهد حزب العدالة والتنمية، والشكل التالي يوضح مستوى متوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ما بين 2003-2015.[1]

الشكل1: **نسبة نمو الناتج المحلي لتركيا مقارنة بالدول الصناعية**

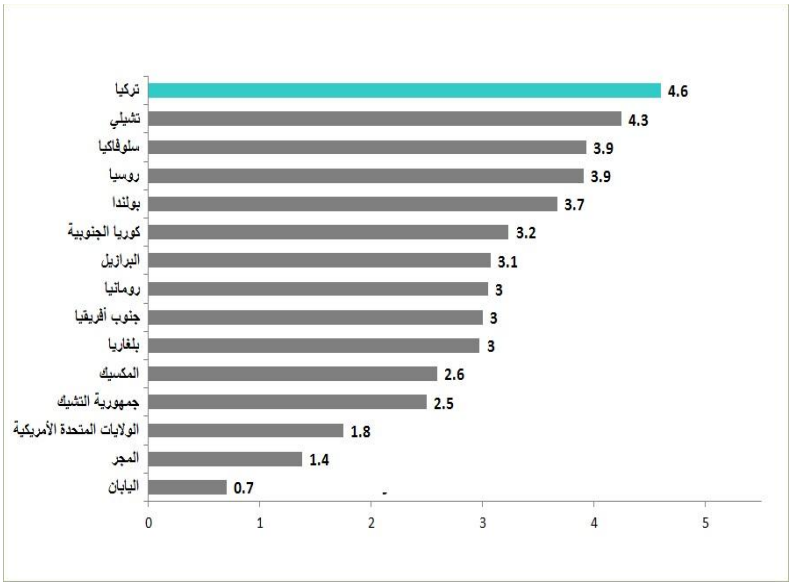

المصدر: وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية، **مؤشرات في الاقتصاد الكلي** في: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx شوهد (2017/03/09)

النظام السياسي: تعتبر تركيا دولة جمهورية ذات طابع علماني أسسها مصطفى كمال أتاتورك* في 29 أكتوبر 1923 الذي ألغى الخلافة الاسلامية، وأسس لنظام حكم جمهوري ديمقراطي برلماني يقوم

1 وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية، مؤشرات في الاقتصاد الكلي في: **http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx** شوهد (2017/03/09).

*مصطفى كمال ولد في مدينة سالونيك 1881 درس تعليمه الابتدائي هناك، تخرج من الكلية الحربية 1905، شارك في حروب تركيا مع ايطاليا 1911 وفي حروب البلقان 1912-1913 وفي العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى أصبح قائدا للجيش الثاني في القوقاز والجيش السابع بفلسطين 1917، قاد الحركة الوطنية لتحرير تركيا بعد احتلال الحلفاء لها وأسس جمهورية تركيا الحديثة واصبح أول رئيس لها الى غاية وفاته 1938 ، أما لقب اتاتورك ويعني أبو الأتراك منحه اياه المجلس الوطني الكبير 1934.للاطلاع أكثر: منهل الهام عبدال عقراوي، فراس صالح الجبوري، محمد حمزة الدليمي، **العلاقات التركية – الايرانية 1923- 2003 دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية** (الأردن : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2015)، ص 16.

على سيادة القانون مع احترام حقوق الانسان والولاء لقومية اتاتورك وفق المادة1 و2 من دستور تركيا 1982 المعدل في 2011[1]، وأسس علمانية ترفض وجود الدين في الفضاء العام للدولة رغم أن غالبية الشعب من المسلمين، ويتولى الجيش حماية العلمانية وكل من يحاول ادخال تعديلات في الحياة السياسية للأتراك، يقوم الجيش بإجهاضها وضبط الأمور وفق الأسس العلمانية.[2]

كما قامت تركيا بإصلاحات في القوانين لتكون مطابقة للمعايير الأوروبية، وقد شهدت تركيا بذلك صراعا بين النخبة الاسلامية والنخبة العلمانية، كما قام الجيش ب4 انقلابات عسكرية في كل من 1960 و1971 1980 نجحت في تغيير الحكومة و2016 الذي فشل في الاطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية للمحافظة على هذه المبادئ ولفرض توجهاته السياسية، كما أجبر حكومة نجم الدين أربكان ذي التوجهات الاسلامية على الاستقالة1997 بعد سياسته الجديدة تجاه الدول المنطقة العربية والاسلامية. بعد أن تولى حزب العدالة والتنمية السلطة نجح في ادخال تعديلات عدة على النظام السياسي.[3]

ففي 2004 أصدر"أردوغان" تعديلات دستورية بتكوين مجلس الأمن الوطني الذي يضم عسكريين ومدنيين بعدما كان حكرا على العسكريين وتحولت مهامه من الرقابة الى الاستشارة، وفي مايو 2007 أجريت تعديلات تسمح بانتخاب رئيس الجمهورية من طرف الشعب مباشرة، وفي 12 أيلول 2010 تمكن أردوغان من ازاحة المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية بشكل نهائي، وأصبحت النخبة العسكرية0 تعمل تحت رقابة النخبة المدنية الحاكمة.[4]

لقد ساهمت هذه التعديلات في عودة تركيا الى الساحة الاقليمية وأصبحت تلعب دورا هاما في قضايا المنطقة وعلى سياسة خارجية متعددة الأبعاد بعدما كانت ذي توجه واحد نحو الغرب بسبب المبادئ التي قامت عليها بعد تأسيس الجمهورية والتي كان الجيش يحرسها، والتي عزلت تركيا عن فضاء

1 الجمهورية التركية، **دستور تركيا الصادر عام 1982شاملا تعديلاته لغاية عام 2011**، ترجمة: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ب ت، ص 8.

2 باكير، **مرجع سابق**، ص 23.

3 عبد القادر قاسيلي، **الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990 الى 2014**، رسالة ماستر(جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 /2015)، ص 92.

4 الجمهورية التركية، **مرجع سابق**، ص 43.

جيوسياسي هام في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،[1]ويقوم النظام السياسي على مبدأ الفصل بين السلطات، والمؤسسات الدستورية في تركيا تتمثل في:

السلطة التشريعية: وهي المجلس الوطني الكبير يتكون من 550 نائبا، ينتخبون كل 4 سنوات وفق المادة 75 و 77 من الدستور.[2]

السلطة التنفيذية: تتمثل في رئيس الجمهورية الذي اصبح ينتخب من طرف الشعب مباشرة لولاية مدتها 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يعين رئيس الوزراء من حزب الأغلبية الفائز في الانتخابات التشريعية والذي يقوم بتعيين الوزارء في الحكومة[3]، وتسعى القيادة التركية الحالية الى طرح مشروع للإستفتاء الشعبي لتحويل النظام في البلد من نظام برلماني الى نظام رئاسي، والذي سيمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في تسيير البلاد.

السلطة القضائية: وتنقسم الى 3 فئات القضاء العدلي والقضاء الاداري والقضاء الخاص وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، ولقد تم الغاء محاكم أمن الدولة من الدستور في2004، وتعتبر المحكمة الدستورية أعلى هيئة قضائية في البلاد، أما محكمة الاستئناف العليا فهي آخر درجة للرقابة القضائية على القرارات والأحكام الصادرة من المحاكم المدنية، في حين يعتبر مجلس الدولة آخر درجة للرقابة القضائية على الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية.[4]

القوات المسلحة: تعتبر تركيا من الدول المنضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي (Nato) منذ 1952، وتعد ثاني أكبر جيش في الحلف بعد الولايات المتحدة وسابع أكبر جيش في العالم من حيث عدد الجنود الموجودين في الخدمة ب666.576 جندي، وتعتمد تركيا في مصادر تسليحها على الولايات المتحدة بصفة رئيسية بالإضافة الى دول حليفة أخرى كإنكلترا وفرنسا وروسيا واسرائيل، وتقوم أيضا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصة بها لتحقق الاكتفاء الذاتي من ناحية صناعة الأسلحة ، كما تسعى الى الدخول في مشاريع انتاجية مشتركة للسلاح والحصول على تراخيص انتاج السلاح من بلد المنشأ، مما يسمح لها بانتقال التكنلوجيا اليها والقيام مشاريع عسكرية خاصة بها.[5]

---

1 محمد عربي لادمي، **التنافس التركي الايراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط 1996-2014** ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير (جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014/2013)، ص ص. 66، 67.

2 الجمهورية التركية، **مرجع سابق**، ص 29.

3 باكير، **مرجع سابق**، ص ص. 25- 27.

4 الجمهورية التركية، **مرجع سابق**، 51-55.

3 باكير، **مرجع سابق**، ص. 34.

من خلال ما تم دراسته حول مقومات وقدرات تركيا في المجال الجغرافي والاقتصادي والعسكري يتبين لنا أنها بلد محوري وقوة اقليمية صاعدة في الشرق الأوسط، وهي تسعى الى فرض وجودها والدفاع عن مصالحها بالنظر الى الامكانيات الكبيرة التي تتمتع بها، اضافة الى دورها التاريخي والحضاري ليأتي صعودها الاقليمي الراهن منسجما مع تاريخها وقدراتها، فهي دولة تجمع بين الماضي والحاضر وتمتلك كل مقومات القوة الاقليمية التي تمكنها من تحقيق مصالحها والدفاع عن حلفائها وهو ما ظهر جليا في الثورات العربية بعد 2011.

المطلب الثاني: ايران ومــقوماتها

الموقع الجغرافي: ايران جمهورية اسلامية تقع في غرب آسيا بين دائرتي عرض 29–40 شمالا وخطي طول 54–63 شرقا، عاصمتها طهران وهي أكبر مدينة في البلاد وتبلغ مساحتها 1.648.195 كم2، وتحتل المرتبة 18 عالميا من حيث المساحة، وتقع في موقع استراتيجي هام كنقطة التقاء لثلاث مجالات آسيوية هامة وسط آسيا وجنوبها وغربها، ويحدها من الشرق أفغانستان 936كم وباكستان 939كم، ومن الشمال الشرقي تركمانستان 933كم، ومن الجنوب الخليج العربي بساحل طوله1200كم وخليج عمان بساحل طوله 700كم، ومن الغرب العراق 1280كم ومن الشمال الغربي تركيا499 كم.[1] وتطل على بحر قزوين*شمالا بساحل طوله 702 كم (وهو بحر داخلي تحده كازاخستان وروسيا وأذربيجان وتركمانستان وايران)، وأذربيجان 701 كم وارمينيا 35كم.[2]

بالإضافة الى المنافذ البحرية التي تتمتع بها ايران فهي تتحكم في مضيق هرمز مما يتيح لها امكانية التحكم في مداخل ومخارج الخليج حيث إن 80 ٪ من نفط الخليج يمر من خلاله وما بين 20 الى 30 ناقلة نفط تعبره يوميا وهو ما يجعله من أهم المضائق البحرية في العالم[3]، كما أنها تمتلك عددا من الجزر والموانئ المهمة الموجودة في الساحل الخليجي، وأهم هذه الجزر(هرمز وهينجام وأراك وقشم وسيري وبني فرور)، كما تحكم سيطرتها على الجزر العربية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) والتي تعد بمثابة عنق الزجاجة لمضيق هرمز، وهو ما يمكنها من التحكم في المسار البحري للسفن الداخلة والخارجة من المضيق، كما أن اطلالتها البحرية على بحر قزوين أهلها الى أن تكون منطقة

1عمر حسن كامل، **المجالات الحيوية الشرق الأوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 124.

* بحر قزوين من أكبر البحار المغلقة في العالم تبلغ مساحته 371 ألف كم2 ويبلغ طوله نحو 1280كم وعرضه يتراوح بين 160 –440 كم يحتوي على مخزونات نفطية وغازية هائلة، تقدر ب 5.3٪ من الاحتياطي العالمي النفطي و5.2٪ من الاحتياطي العالمي للغاز.

2 المكان نفسه.

3 لادمي، **مرجع سابق**، ص 61.

عبور هامة لهذه الموارد الى موانئ الخليج ثم التصدير لما تمتلكه من اطلالة بحرية على ساحل بحر قزوين وساحل منطقة الخليج وهو ما تفتقده الدول المطلة على بحر قزوين.[1]

السكان: يبلغ عدد سكان ايران حسب مركز الاحصاء الايراني 79.926.270 نسمة، يشكل الذكور 51٪ منهم والإناث 49٪، وبلغت نسبة النمو السكاني 1.24٪[2]، ويشكل المسلمون معظم السكان فيها، بالإضافة الى أقليات دينية أخرى كالمسيحيين واليهود، ويتكون المجتمع الايراني من مزيج من الأعراق يتوزعون كالآتي:

الجدول2: **الجماعات العرقية في ايران**

العرق	النسبة	العرق	النسبة	العرق	النسبة
الفرس	٪51	اللور	٪2	الجيلاك والمازندران	٪8
الأذربيجانيون	٪24	البلوش	٪2	الأكراد	٪7
العرب	٪3	التركمان	٪2	أعراق أخرى	٪1

عمر حسن كامل، **المجالات الحيوية الشرق الأوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص 158.

والمجتمع الايراني مجتمع شاب وهو ما يعني أنه يتمتع بقدرات بشرية فعالة ونشيطة تمكنه من النهوض والتطور في المجال الاقتصادي ويعتبر مخزونا بشريا هاما للدفاع عن البلد وبناء القوات المسلحة، كما تتفوق ايران في عدد السكان على دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ولا يتفوق عليها في مجال السكان في الشرق الأوسط إلا مصر، لكن في المقابل تشهد ايران هشاشة في تركيبتها السكانية بالنظر الى سيطرة العنصر الفارسي على كل مفاصل الدولة وتهميش القوميات الأخرى من المشاركة فيها، وهو ما يعتبر تهديدا سكانيا قد يظهر في أي لحظة مستقبلا خاصة في حالة الحرب أو في حالة ضعف الدولة المركزية، كما أن التوزيع الجغرافي لعدد من القوميات في أطراف وحدود الدولة قد تسبب في حدوث مشكلات جغرافية سياسية فقوميات الأكراد والعرب والأرمن والأذربيجانيين والبلوش والتركمان تتواجد كلها في حدود ايران بينما تتركز أغلبية القومية الفارسية في وسط البلاد.[3]

1 كامل، **مرجع سابق**، ص ص 116-118.

2 مركز الاحصاء الايراني، عدد سكان ايران يقترب من 80 مليون نسمة، في:
http://ar.farsnews.com/iran/news/13960123001211 شوهد (2017/04/26)

3 كامل، **مرجع سابق**، ص 159 .

وتحتل ايران المرتبة الأولى عالميا في معدل النمو في الانتاج العلمي المنشور، ويتضاعف انتاجها كل ثلاث سنوات، وتحتل مرتبة متقدمة في الفروع العلمية الآتية:[1]

الجدول3: **ترتيب ايران في مجال الانتاج العلمي عالميا**

الفرع	المرتبة الدولية
الرياضيات	19
الحاسوب	17
التكنولوجيا النووية	15
الفيزياء	28
تكنلوجيا الفضاء	16
الطب	17
الكيمياء	13

المصدر: طارق رضوان، **ايران...الوجه الآخر النزاعات الداخلية وجيرانها**، مصر: دار هلا للنشر والتوزيع، جزء2، 2016، ص88.

تدل هذه الأرقام على حرص واهتمام الدولة الايرانية على احتلال مرتبة متقدمة في الانتاج العلمي وهي من بين الدول التي تولي عناية خاصة للبحث العلمي وتطويره ، بما يتناغم مع القومية الفارسية التي تسعى الى تكوين مجتمع مثقف وواع بحاضره ومستقبله وبما يحقق لها البقاء في الريادة الاقليمية والمنافسة العالمية على جميع الأصعدة، فقد حددت القيادة الايرانية رؤية لإيران 2025 وتُعرف باسم "الاستراتيجية الإيرانية العشرينية" 2005-2025، وهي تُعتبر "أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني"، تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عامًا، وتهدف إلى تحويل البلاد إلى دولة مركزية في منطقة جنوب غرب آسيا، وتنص الوثيقة على أن طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميًا في العام 2025، لتحتل إيران المرتبة الأولى في المنطقة اقتصاديًا وعلميًا وتكنولوجيًا.[2]

1 ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الايرانية مستقبل السياسة في عهد روحاني**، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2015)، ص 28 .

2 علي حسن باكير اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266
شوهد (2017/04/19).

الاقتصاد: تعتبر ايران من أكبر الدول انتاجا للنفط والغاز في العالم، حيث تقدر احتياطاتها المؤكدة حسب دراسة التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل2010 ب137 مليار برميل ولا يفوقها في ذلك الا احتياطات السعودية المقدرة ب 264 مليار برميل، وتمتلك بذلك 11.4٪ من الاحتياطي العالمي النفطي، وقدرتها دراسة المعهد الفرنسي للبترول بأنها في المرتبة الثالثة بعد السعودية والعراق، لكن الاحتياطات الموجودة والغير مكتشفة في منطقة بحر قزوين تقدر بأن ايران تمتلك احتياطات ضخمة، فقد أشار تقرير سنوي لبريتيش بتروليوم أن مصادرها النفطية ستبقى نحو 93 سنة أخرى، والتي تقدر ب5 ٪ من الانتاج العالمي وهي نسبة يصعب تجاهلها وتعد رقما هاما في معادلة النفط العالمية.[1]

الى جانب النفط تمتلك ايران احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي حيث تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا من حيث الانتاج ب 11 مليون م3 يوميا، وتسعى ايران بعد رفع العقوبات الى انتاجها من النفط الى 3.7 مليون برميل يوميا وتطوير بنيتها التحتية من خلال الاستثمارات التي تعقدها مع كبار الشركات النفطية العالمية، وقد تحسن وضعها الاقتصادي بعد الاتفاق النووي مع الغرب حيث انخفض معدل التضخم من 40 ٪الى 17 ٪الى 14.2 ٪ حسب آخر تقرير للبنك المركزي الايراني.[2]

يعد قطاع الصناعة في ايران قطاعا مركزيا لسد الاحتياجات المحلية والتصدير، وأهم مجالات الصناعة الصناعات الاستخراجية كالنفط والغاز وصناعة البتروكيماويات كصناعة الأسمدة والبلاستيك والميثانول وصناعة السيارات والجرارات والأدوات المعدنية وتحتل ايران المرتبة 16 في صناعة السيارات عالميا وتبلغ نسبة صادراتها أكثر من 80 مليون دولار سنويا، وفي الصناعة التقليدية يعتبر السجاد الايراني ذو شهرة عالمية وتبلغ نسبة صادراتها من هذه الصناعة أكثر من 5 ملايين دولار سنويا.[3]

لقد شكل الحصار الاقتصادي الدولي بسبب البرنامج النووي أزمة اقتصادية خانقة فقد تراجع حجم مبيعاتها النفطية الى أكثر من 60 ٪ الى جانب صعوبة الحصول على أموالها نتيجة القيود والعقوبات المفروضة على النشاط المصرفي مما أدى الى تراجع قيمة العملة وضعف الاستثمارات الخارجية، لكن ايران استثمرت العقوبات وزادت من الاهتمام بالقطاع الغير النفطي، حيث ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية ب29٪ خلال 2014 كما تم خفض الاستيراد بنسبة 4.1 ٪.[4]

---

1 كامل، **المرجع السابق**، ص ص 178– 180.

2 خالد يايموت ، **الصعود الايراني الجديد العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي**، رؤية تركية، عدد 2، السنة 5 ، صيف 2016 ، ص ص 33 – 35.

3 كامل، **مرجع سابق** ، ص 193.

4 طارق رضوان، **ايران... الوجه الآخر النزاعات الداخلية وجيرانها** (مصر: دار هلا للنشر والتوزيع، جزء2 ، 2016)، ص .87

في المقابل يعاني قطاع الزراعة بالنظر الى الاهمال الذي لقيه من السلطات الرسمية في الاستثمار فيه حيث تستورد ايران كميات كبيرة من الحبوب (الذرة والأرز والقمح والشعير) واللحوم، لسد احتياجاتها من السلع الغذائية والزراعية من كل من البرازيل وسويسرا وتايلندا وأوكرانيا، بينما تصدر الفستق والزبيب والتوابل الى كل من الامارات وألمانيا والعراق وروسيا واسبانيا.[1]

النظام السياسي: تتبنى ايران النظام الجمهوري منذ الثورة الاسلامية 1979 والذي تكون فيه قيادة الأمة فيها للولي الفقيه ويعتبر نظام الحكم فيها دينيا وتستمد الجمهورية الاسلامية مشروعيتها حسب الدستور الايراني من مصدرين هما:

البعد الثوري: يسمي الدستور الايراني أعلى منصب في البلاد بالقائد الأعلى للثورة الاسلامية، كما قنن الدستور وجود قوات حرس الثورة الاسلامية وحدد هدفها بالمحافظة على الثورة ومنجزاتها والسعي الدائم لتحقيق أهدافها الاهية ونشر حكم الله في الأرض وهي قوات دائمة الوجود بالموازاة مع الجيش.

البعد الديني: يتبنى الدستور الايراني نظرية ولاية الفقيه المطلقة وفق المادة 5 من الدستور الايراني التي تنص (في زمن غيبة الامام المهدي تكون ولاية الأمر وامامة الأمة في جمهورية ايران الاسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الادارة والتدبير)،[2] وتنص المادة 177 أنه لا يمكن تغيير ولاية الفقيه أو مضامين كون النظام اسلاميا أو اهداف الجمهورية الاسلامية، ويتمتع الولي الفقيه بصلاحيات واسعة ومن حقه التدخل في صلاحية أية سلطة من السلطات الثلاث ويعتبر آية الله علي خامنئي الولي الفقيه الذي على جميع المسلمين طاعته، فلا يمكن الفصل بين الالتزام بولاية الفقيه والالتزام بالإسلام، ويطلق على خامنئي على نفسه ولي أمر المسلمين، كما أن المرشد يتم انتخابه من طرف مجلس الخبراء والذي ينتخب من طرف الشعب.[3]

---

1 كامل، **مرجع سابق** ، ص 190.

2 الجمهورية الاسلامية الايرانية، مركز الدراسات الاسلامية التابع لمجلس الشورى الاسلامي، **دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية**، ب ت، ص 22.

3 رضوان، **مرجع سابق** ،ص ص .52، 53 .

* نظرية ولاية الفقيه عند الشيعة التي وضعها الخميني تقوم على أنه لابد للأمة الاسلامية من قائد يحكم مسيرتها ويشرف على شؤونها وعلى تطبيق أحكام القانون في ظل غيبة الامام المهدي المنتظر ويختار القائد من هو أعلم بالشريعة الاسلامية ويتصف بالعدالة والتقوى، ويكون الأعلم في زمانه بأحكام الله ويملك القدرات والكفاءات التي تؤهله لقيادة الأمة بما يحفظ شؤونها ومصالحها للاطلاع أكثر: أنظر طايل يوسف عبد الله العدوان ، **الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الأوسط 2002-2013**، مذكرة ماجيستير ،(جامعة الشرق الأوسط ،كلية الآداب والعلوم ، 2013/2012)، ص 148.

يمثل المرشد أعلى مؤسسة دينية وسياسية وشعبية وتسمى مؤسسة القيادة، وقد أكد دستور 1989 نظرية ولاية الفقيه* للخميني كنظام سياسي اسلامي وتنص المادة 57 من الدستور على ما يلي: (السلطات الحاكمة في جمهورية ايران الاسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وامام الأمة).[1] وتكفل المادة الثانية من الدستور استمرار البعدين الديني والثوري.

من هذه المادة يتبين لنا أن السلطات الحاكمة في جمهورية ايران الاسلامية تتكون من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية وتمارس صلاحيتها بإشراف ولي الأمر المطلق وامام الأمة حسب المادة 57 من الدستور، ويمنح الدستور الايراني المؤسسات الثورية ومؤسسة والولي الفقيه حق النقض ضد قرارات مؤسسات الدولة، في اطار مرجعية الدستور، حيث يتكون النظام السياسي من هياكل متوازية وهي الرئيس والمرشد الأعلى في السلطة التنفيذية ومجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور في السلطة التشريعية والقضاء ومحاكم الملالي الخاصة في السلطة القضائية والجيش النظامي والحرس الثوري في القوات المسلحة.[2]

القوات المسلحة: تعتبر ايران من أقوى بلدان المنطقة عسكريا وتمثل تهديدا حقيقيا لإسرائيل بالنظر الى سياستها العدائية تجاهها والى امكانياتها فهي تتشكل من 545.000 جندي والقوات المسلحة الايرانية تنقسم الى الجيش النظامي والحرس الثوري الذي يبلغ حوالي 125.000 لحماية النظام القائم والذي تأسس بعد الثورة الاسلامية وتقوم ايران بتطوير صناعتها العسكرية الخاصة للتغلب على الحصار الغربي المفروض عليها بعد قيام نظام الحكم الديني، فهي تنتج أسلحتها من ناقلات الجند المدرعة والصواريخ الموجهة والغواصات والسفن وأنظمة الرادار وطائرات الهليكوبتر والطائرات المقاتلة.[3]

وتحتل ايران المرتبة 23 عالميا من حيث القوة العسكرية، وتملك إيران قرابة 1658 دبابة لتصبح في المركز رقم 17 عالميًّا، والمركز الخامس من حيث عدد منصات اطلاق الصواريخ بإجمالي 1474 منصة، ففي السنوات الأخيرة قامت بتطوير مجموعة من الصواريخ البرية والبحرية، ومجموعة متنوعة من الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية الإيرانية الأكثر تقدما، وتملك إيران رابع أكبر أسطول بحري في العالم بإجمالي 397 قطعة بحرية، وعلى صعيد التنمية العسكرية فإن ايران تجاوزت مسألة امتلاك القدرات التقليدية الى امتلاك تقنية صناعتها فايران من الدول القليلة في العالم التي تملك تكنلوجية الصواريخ البالستية بعيدة المدى، وهي رابع أقوى دولة في العالم من حيث الصواريخ، وهو ما ضمن لها

1 الجمهورية الاسلامية الايرانية، **مرجع سابق**، ص ص 42، 43 .

2 رضوان، **مرجع سابق**، ص ص. 54، 55.

3 لادمي، **مرجع سابق**، ص ص . 94، 95.

التفوق العسكري على دول الخليج مجتمعة، وحتى على دول اقليم الشرق الأوسط باستثناء اسرائيل وتركيا.[1]

تعتبر ايران دولة اقليمية في الشرق الأوسط، تأسست منذ أربعة آلاف سنة على مبدأ التلاحم الأزلي بين الأرض والشعب ويقال بأنه أقدم كيان سياسي من النمط الامبراطوري لا يزال قائما الى الآن، تتمتع بإمكانيات بشرية واقتصادية هائلة وهي تمتلك كل مقومات القوة الاقليمية حيث تسعى الى أن تكون الدولة الأولى في الاقليم الشرق أوسطي وآسيا الوسطى في حلول 2025 وتتضمن وثيقة الرؤية خططا بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنلوجية والمنافسة الصحية[2]، وهو ما جعلها تتصادم مع قوى اقليمية تنافسها مثل تركيا وقد ظهر التنافس بين البلدين بصورة كبيرة في الشرق الأوسط في كل من العراق وسوريا والخليج العربي.

في نهاية المبحث الأول والذي يعرض للقدرات البشرية والامكانيات المادية التي تتمتع بها كل من تركيا وايران، يظهر لنا أن البلدين في نفس المرتبة من حيث القوة في العديد من المجالات ولا يوجد فرق كبير بين قدراتهما ومع قربهما الجغرافي واختلاف مصالحهما ومشاريعهما في المنطقة، كلها عوامل أدت الى التنافس بينهما لكن دون أن يؤدي ذلك الى الصدام المباشر بينهما، فتوازن القوى وعدم قدرة أي طرف على هزم الطرف الآخر والنتائج التدميرية التي يمكن أن تحدث في حال الصدام تدفعهما الى التعاون والاحترام، خاصة في ظل الاعتماد المتبادل في الميدان التجاري والاقتصادي بينهما.

كما أن الامكانيات الطاقوية الهائلة لإيران تدفع تركيا الى الاستفادة منها لتعزيز نموها الاقتصادي المتزايد ومما نلاحظه في جغرافيا البلدين، نجد أن السمات الجيوسياسية لإيران تشبه الى حد ما السمات الجيوسياسية لتركيا بحيث يقع البلدان في خط الاتصال الجنوبي بين آسيا وأوروبا، كما يمتلك البلدان حدودا مباشرة مع منطقة القوقاز، كما تتصل تركيا ببحرين مهمين في القارة الأوراسية هما البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وتتحكم بمضيقين هما البوسفور والدردنيل، أما ايران فتتصل ببحرين مهمين كذلك هما بحر قزوين والخليج العربي، وتتحكم في مضيق هرمز ذو الأهمية الاستراتيجية ومن هنا نرى أن السمات الجيواستراتجية ربطت بين جغرافيا الأناضول وبلاد فارس بعلاقة تبعية متبادلة من الناحية الاستراتيجية تجعل من الصعب لأي بلد أن يستغني عن الآخر.[3]

---

1 علاء الدين السيد، ايران والسعودية من الأقوى عسكريا، في: https://www.sasapost.com/iran-and-saudi-armed-forces/ شوهد (2017/04/26)

2 عبد الحسين، **مرجع سابق**، ص ص .27- 29 .

3 ملكاوي، **مرجع سابق**، ص ص .33،34.

المبحث الثاني: مفهوم الشرق الأوسط لدى تركيا وايران وأهميته

المطلب الأول: الشرق الأوسط مفهومه وأهميته

يعتبر مصطلح الشرق الأوسط مصطلحا جيوبوليتيكيا ليس له مفهوم واحد، حيث بقيت حدوده قابلة للتغير تبعا لرغبة رجال السياسة والحرب، أو حسب الهدف الذي يسعى اليه كل باحث حسب اختصاصه، أو حسب التصنيف الذي تتخذه هيئة دولية خاصة أو وزارة من وزارات الخارجية للدول، ولذلك تتوسع دوله وتتقلص حسب نظرة كل دولة وأهدافها[1]، ويعود سبب الاختلاف في مفهومه الى الأسباب التالية:

1 – لا تسمى هذه المنطقة باسم ينبثق من خصائصها وطبيعتها ولكن من حيث علاقتها بالغير.

2– هو مصطلح ذو تعبير سياسي بامتياز فهو ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها فهو يدخل دولا غير عربية في المنطقة ويخرج دولا عربية منها.

3– يعتبر الشرق الأوسط في الكتابات الغربية منطقة تضم خليطا من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، والقاعدة فيه التعدد والتنوع وليس التماثل والوحدة.

4– برز مفهوم الشرق الأوسط خلال 50 سنة الماضية كصيغة اقليمية مناقضة للنظام الاقليمي العربي، قصد تحقيق مصلحة اسرائيل في الانتماء وهي بذلك دولة شرق أوسطية غير عربية[2].

والشرق الأوسط هي المنطقة الواقعة بين الخليج العربي وجنوبي آسيا، وأول اشارة الى هذا المفهوم كانت في مراسلات الكولونيل "هنل" Hennel قنصل بريطانيا في مسقط في منتصف القرن 19، وأشار الى المفهوم أيضا ضابط المخابرات البريطانية "توماس غورت" سنة 1900، ثم استخدمه ضابط البحرية الأمريكية "ألفريد تيير ماهان" Alfred Thair Mahan سنة 1902 لتحديد المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند، وهناك اتفاق بين عدد كبير من المفكرين والدول على أن الشرق الأوسط هي المنطقة التي تضم كل من مصر الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق والسعودية والكويت وقطر والبحرين وعُمان واليمن من الدول العربية واسرائيل وتركيا وايران من الدول الغير عربية، أما الدول التي حولها خلاف

1 كامل، **مرجع سابق**، ص 64.

2 شاية وافي، **التنافس الايراني التركي في الشرق الأوسط 2002–2011** ، رسالة ماستر (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2012/2011)، ص 9.

بخصوص وجودها في الشرق الأوسط فهي: قبرص وليبيا والسودان واثيوبيا واريتريا وتونس والجزائر والمغرب وأفغانستان وباكستان.[1]

وتتبع الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بفضل موقعها الدولي وشكلها الاقليمي، كما تحيط بها بحار عدة (بحر قزوين والبحر الأسود والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب) كما طرحت الكثير من النظريات الجيوبوليتكية التي تبين أهمية المنطقة، كنظرية الأمريكي "نيكولاس جون سبيكمان" Nikolas John Spykman حيث اعتبر أن السيطرة على هذه المنطقة التي تقع ضمن منطقة الحافة بين القوى البحرية والبرية تقود الى السيطرة والتحكم في علاقات القوة في العالم، بكونها رابطا تجاريا وجغرافيا تتوسط القارات الثلاث افريقيا وآسيا وأروبا وذلك بوجود مضائق بحرية هامة تربط بين هذه المناطق، وهي مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس ومضيق البوسفور والدردنيل، حيث تتمتع تلك الممرات المائية بقدرة كبيرة على التأثير على مسار التجارة الدولية ونقل المواد الخام اضافة الى التأثير على العلاقات الدولية والتوازنات الاقليمية.[2]

فمضيق هرمز مثلا يمر عبره 90٪ من نفط الخليج وما بين 20 الى 30 ناقلة نفط تعبره يوميا تحمل على متنها 17 مليون برميل من النفط وهو ما يجعله من أهم المضائق البحرية وأحد أهم المسارات التجارية في العالم، كما أن مضيق باب المندب يعتبر ذو أهمية أمنية كبيرة بالنظر الى توسطه للقارتين الافريقية والآسيوية، وأحد أهم الممرات التجارية للتجارة العالمية القادمة من أروبا الى آسيا وهو ما جعله عرضة للقرصنة من طرف بعض المنظمات الارهابية.[3]كما أن المنطقة غنية بموارد الطاقة خاصة النفط والغاز حيث إن حوالي 68 ٪ من احتياطات النفط و38٪ من احتياطات الغاز العالمية موجودة هناك، اضافة الى أن معدلات انتاج النفط المرتفعة تأتي من تلك المنطقة والتي تتميز بجودتها العالية وانخفاض تكلفة انتاجها وتقع في منطقة مستقرة جيولوجيا من حيث عدم وجود الزلازل والأعاصير، كما تتميز المنطقة بوفرة الثروات المعدنية والمصادر الطبيعية، اضافة الى التنوع المناخي الذي يتميز بالاعتدال.[4]

كما تشير تقارير الدراسات النفطية المتخصصة بأن الدول الغربية الصناعية يتوقع أن يرتفع استهلاكها البترولي الى 54.5 مليون برميل، ومنطقة الشرق الاوسط تمتلك الاحتياطي النفطي الهائل القادر على تغطية هذا الطلب ولذلك سعت الولايات المتحدة الى السيطرة على ثروات المنطقة لضمان سيطرتها على العالم واحتلال العراق 2003 يدخل في هذا السياق، فالبترول يعني الثروة والثروة تعني

1 كامل، **مرجع سابق**، ص ص.60- 79.

2 **المرجع نفسه**، ص ص 94-97.

3 لادمي، **مرجع سابق**، ص 61.

4 **المرجع نفسه**، ص 62.

القوة والقوة تعني السيطرة على العالم، وهذا ما جعلها محل أطماع وتدخل القوى الكبرى العالمية في القرنيين التاسع عشر والعشرين وحاليا في القرن الواحد والعشرين.[1]

المطلب الثاني: الشرق الأوسط بين الرؤية التركية والرؤية الايرانية

الشرق الأوسط وفق الرؤية الايرانية

يرى الايرانيون أن مصطلح الشرق الأوسط من أكثر المصطلحات غموضا، فهو لم يطلق على منطقة جغرافية محددة بدقة وإنما خضع لتفسيرات عدة وتم تحديد المصطلح وفق المصلحة الاقتصادية أو السياسية أو الاستراتيجية للقوى الكبرى، على غرار مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي ومشروع الشرق الأوسط الجديد الاسرائيلي، والتي جاءت كفكرة تهدف الى احداث تغيرات في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للمنطقة بما يخدم المصالح الأمريكية والاسرائيلية.[2]

ولذلك يقوم الادراك الايراني للشرق الأوسط بالمجال الجغرافي الذي يربط الايرانيين بماضيهم التاريخي خاصة الرقعة الجغرافية التي تشكلت في عهد الامبراطورية الاخمينية، والتي حكمت بلاد فارس ووصلت الى الحدود الشمالية الغربية للهند شرقا وأجزاء من أراضي أرمينيا وآسيا الوسطى شمالا واليونان غربا والى حدود الحبشة أين ضمت جزء من أراضي مصر والسودان جنوبا، وتسعى ايران الى طرح مشروعات اقليمية بديلة للمشروع الأمريكي الاسرائيلي مثل مشروع أمن الخليج 6+1+1، ومشروع السوق الاسلامية المشتركة ومشروع الحكومة العالمية للإسلام[3]، وبذلك تتضح الرؤية الايرانية للشرق الأوسط من خلال مشاريعها بالمنطقة التي تضم العالم العربي وايران وتركيا ودول آسيا الوسطى وشمال افريقيا في اطار نظرة تعزز وجودها الاقليمي وتقلل من التدخل الخارجي، وتتمثل المجالات الحيوية التي تمثل مناطق الجذب الاستراتيجي لإيران في أربعة أقاليم هي:

- إقليم الهلال الخصيب ويتكون من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن.
- إقليم القوقاز ويتكون من أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وأجزاء من الأناضول.
- إقليم آسيا الوسطى ويتكون من شرق بحر قزوين وحتى الحدود الصينية الشمالية وأفغانستان.
- إقليم الجنوب ويتكون من جنوب باكستان وجنوب شرق الجزيرة العربية.[4]

1 كامل، **مرجع سابق**، ص ص 102، 103.

2 **المرجع نفسه**، ص ص 88، 89.

3 وافي، **مرجع سابق**، ص ص .11، 12.

4 رضوان، **مرجع سابق**، ص ص . 79، 80.

الشرق الأوسط وفق الرؤية التركية

ان جغرافية تركيا وموقعها الاستراتجي الذي جعلها تتوسط ثلاث قارات مهمة وتاريخها الرابط في القدم في الدائرة الجغرافية المحيطة بها من الدول، جعلها تسعى الى توطيد الروابط الدينية والثقافية والعرقية وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دوله، في جو من التعاون والأمن وبعيدا عن الصراع باعتبارها جزء من المنطقة، وعلى اثر ذلك تقسم تركيا علاقاتها بالشرق الأوسط الى أربعة نطاقات جغرافية هي:

دول الجوار مثل العراق وسوريا، ودول شبه الجزيرة العربية ومعها الأردن ولبنان ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي ، ودول شمال افريقيا.[1]

وتتبنى تركيا أربعة مبادئ أساسية في سياساتها في الشرق الأوسط وهي:

- احلال الأمن وكفالته لكل شخص دون تمييز بين أي مجموعة أو بين دولة وأخرى.
- الارتقاء بمستوى الحوار السياسي الى أعلى درجة، ويمثل حوار تركيا الاستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية انعكاسا لهذه الثقة، وهو ما زاد من مستوى تأثير تركيا على دول المنطقة.
- الترابط الاقتصادي المتبادل، والذي ظهر من خلال سلسلة من المشروعات الاقتصادية مع دول المنطقة أين وقعت عددا من اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الدول العربية.
- الحفاظ على التعددية الثقافية العرقية والمذهبية شرط لاستقرار المنطقة.[2]

وتؤكد الرؤية التركية أيضا على ادخال دول الجوار الجغرافي لتركيا كإيران وإسرائيل في النظام الاقليمي الشرق أوسطي، وتحاول تركيا لعب دور هام في هذه المنطقة من خلال مشروعات اقتصادية مشتركة كمشروع مياه السلام والذي يهدف الى نقل 6 ملايين م3من مياه نهري " سيحان وجيهان" التركيين عبر أنبوبين الى دول الخليج وسوريا والأردن والضفة الغربية واسرائيل بطول 5000 كم مقابل حصول تركيا على النفط والغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية واستثمارات عربية وخليجية ميسرة واتفاقيات التجارة الحرة مع بلدان المنطقة وبناء نظام اقليمي يحقق لها مصالحها كدولة اقليمية في ظل الفراغ السائد في النظام الاقليمي العربي.[3]

---

1 أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ت: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010)، ص 621.

2 **المرجع نفسه**، ص ص 620، 621.

3 لادمي، **مرجع سابق**، ص 82.

المبحث الثالث: العلاقات التركية الايرانية بين التعاون والصدام

المطلب الأول: تاريخ العلاقات التركية الايرانية

تعود العلاقات التركية الايرانية الى عهد الامبراطورية العثمانية والتي كانت تتميز بالتوتر والحروب ، فقد كان التاريخ شاهدا على سنوات من الحروب والصراع بين المشروعين الصفوي الايراني والعثماني التركي، من أجل فرض وجودهما ونفوذهما في المنطقة، ولإظهار التناقض بين المشروعين واظهار هوية معادية للسلطنة العثمانية، قام الشاه اسماعيل الصفوي بإنشاء الدولة الصفوية التي حكمها من (1501 –1524م) وتشييع ايران بتحويلها من المذهب السني الشافعي الى المذهب الشيعي الاثني عشري واعتباره مذهبا رسميا للدولة، وبذلك أخذ الصراع بين الدولتين بعدا إيديولوجيا وقامت حروب متعاقبة بين الطرفين، من أهمها معركة جالديران في 23 أغسطس 1514م، والتي انتهت بانتصار القوات العثمانية على الدولة الصفوية واحتلال عاصمتها تبريز، وهو ما أدى الى وقف التوسع الصفوي قرنا من الزمن، وجعلت العثمانيين سادة الموقف، وأنهت ثورات العلويين داخل الإمبراطورية العثمانية.[1]

و قد ترتب على هذه المعركة بالإضافة إلى الاستيلاء على تبريز عاصمة الدولة الصفوية، سيطرة السلطان العثماني سليم الأول على مناطق من عراق العجم(ايران) وأذربيجان ومناطق الأكراد وشمال العراق، ثم توجه صوب الشام حيث أكمل انتصاراته على المماليك حلفاء الصفويين بمعركة مرج دابق، حيث كانت كفة المعركة منذ البداية لصالح الجيش العثماني فقد كانوا أكثر عددا وأفضل تسليحا من الصفويين، وقد أصيب الشاه إسماعيل حتى كاد أن يقضى عليه لولا فراره من المعركة تاركا كل ما يملكه للسلطان "سليم" وجنده، كما وقعت زوجته في أسر القوات العثمانية، ولم يقبل السلطان أن يردها لزوجها بل زوجها لأحد كاتبي يده انتقاما من الشاه.[2]

استمرت بعد ذلك الحروب بين الدولتين لسنوات طويلة، فقد دفعت نتائج المعركة الشاه اسماعيل الى التحالف مع البرتغاليين الذين تضرروا من الامبراطورية العثمانية التي قطعت طرق التجارة البحرية في البحر المتوسط بعد فتح القسطنطينية 1453م وهو ما سمح للدولة الصفوية من خوض حروب جديدة واسترجاع مناطق كما سعى الصفويون الى اقامة علاقات صداقة مع اسبانيا والمجر للقضاء على الدولة العثمانية، حيث استمرت الحروب بين الدولتين بعد وفاة كل من السلطان سليم الأول والشاه اسماعيل في عهد كل من سليمان القانوني والشاه "طهماسب" حول احتلال أراضي العراق وتبريز، فقد خاضت الدولتان 4 حروب سيطر فيها العثمانيون على البصرة وتبريز وصولا الى منطقة الأحساء، الى أن تم صلح أماسية

1مشتاق عبد المناف الحلو ،" الصفوية والعثمانية.. تطاحن الإيديولوجيات الطائفية" في **الصفوية التاريخ والصراع والرواسب** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث ، ط 3، 2011) ص 70.

2 **المرجع نفسه**، ص 70.

1555م حيث اعترف الشاه "طهماسب" بالحدود العثمانية وبالأراضي التي احتلها الدولة العثمانية وبعدم التعرض لها وبالكف عن دعوته الى التشيع، الى أن تم الاتفاق على معاهدة قصر شيرين أو معاهدة زهاب في 17 مايو 1639م*، والتي أنهت قرنا من الصراع وشكلت قاعدة الانطلاق في العلاقات التركية الايرانية، ومنذ ذلك الوقت أصبح هناك بعد عقائدي للصراع على النفوذ على المنطقة المجاورة بين الدولة الشيعية الايرانية والدولة التركية السنية، خاصة منطقة القوقاز والعراق وآسيا الوسطى.[1]

لقد كان لقيام الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك على أسس علمانية بعد الحرب العالمية الأولى تأثير كبير في زوال الدولة العثمانية حيث أعلن المجلس الوطني الكبير في نوفمبر 1922 عن قرار يقضي بإلغاء السلطنة وتجريد حكومة اسطنبول من سلطتها السياسية، كما تم الاعلان عن تأسيس الجمهورية التركية في29 أكتوبر 1923م وبدأت مرحلة جديدة في العلاقات التركية–الايرانية اتسمت بالإيجابية والتقارب بين البلدين، وجاء تنصيب الشاه رضا بهلوي (1926–1941) ليساهم أكثر في تحسين العلاقات بين البلدين، أين الشاه أبدى اعجابه بالنموذج التركي للحداثة والانفتاح نحو الغرب وبشخصية كمال أتاتورك.[2]

ففي 22 أبريل 1926 وقع البلدان معاهدة صداقة تنص على عدم الاعتداء على بعضهما والقيام بعمليات مشتركة ضد المجموعات التي تهدد أمن واستقرار البلدين خاصة الكردية منها وهو ما ساهم في تحسن العلاقات بين البلدين وتبادل الزيارات بين المسؤولين وتوقيع اتفاقيات تجارية لتعزيز التعاون الاقتصادي.[3]

بعد التوتر الذي أصاب العلاقات التركية الايرانية بسبب القضية الكردية عادت العلاقات الى التحسن بعد زيارة وزير الخارجية التركي " توفيق رشدي اراس" الى طهران والتي نتج عنها توقيع أول اتفاقية حدودية في 23 يناير 1932 لترسيم الحدود بين البلدين وانهاء قرون من الصراع وشملت كذلك جوانب اقتصادية وسياسية وعسكرية وكانت أساسا لبناء علاقات جديدة، في 2 من حزيران 1934 قام

*معاهدة قصر شيرين وقعت بين بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية في 17 مايو 1639 في قصر شيرين شرق كركوك، أنهت هذه المعاهدة الحرب التي استمرت بين الجانبين خمسة عشر عاماً في عهد السلطان مراد الرابع العثماني. وعينت هذه المعاهدة الحدود بين الجانبين على أساس الوضع الراهن، آنذاك. وقد ظلت حدود معاهدة قصر شيرين معتبرة حتى الوقت الحاضر

1 الحلو، **مرجع سابق**، ص ص 73–76.

2 Mohammad-Reza Djalili , Iran-Turquie, deux lions qui se toisent sans se battre ,dans : **https://www.letemps.ch/opinions/2015/05/20/iran-turquie-deux-lions-se-toisent-se-battre** regarder(10/05/2017).

3 منهل الهام عبدال عقراوي، فراس صالح الجبوري، محمد حمزة الدليمي، **العلاقات التركية – الايرانية 1923– 2003 دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية** (الأردن : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2015)، ص ص 21– 23 .

الشاه "رضا بهلوي" بزيارة الى تركيا استمرت شهرا، حيث أبدى اعجابه بالنموذج التركي نحو الحداثة واصدر تصريحات يثني فيها على الأمة التركية وتاريخها، كما تمخض عنها تعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري وزيادة التبادل التجاري والثقافي وتسوية نهائية لمشاكل الحدود، وعند وفاة مصطفى كمال أعلنت ايران الحداد لمدة شهر كامل.[1]

بعد الحرب العالمية الثانية شهدت حكومتا البلدين تنسيق المواقف الخارجية بالعمل ضمن منظومة الدول الغربية وحصولهما على مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف في وجه التمدد الشيوعي للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، حيث دخل البلدان في حلف بغداد 1955 وزاد التنسيق الأمني والعسكري بين البلدين، كما رحب البلدان بمبدأ ايزنهاور سنة 1957 الهادف الى زيادة المساعدات الاقتصادية للبلدين والوقوف سدا منيعا أمام السياسات السوفيتية بالمنطقة، بعد فشل حلف بغداد اثر الانقلاب الذي حصل في العراق قام البلدان بتأسيس منظمة التعاون الاقليمي للتنمية 21 يوليو 1964 بهدف اقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وبناء منطقة تبادل تجاري حرة.[2]

لقد كانت الفترة من 1953 الى 1979 الأكثر تقاربا وتعاونا في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين حيث تواصل التعاون العسكري والاستخباراتي بين البلدين، تحت أجواء الحرب الباردة في ظل المصالح المشتركة والتهديدات الأمنية للبلدين خاصة قضية الأكراد التي سببت صداعا أمنيا للبلدين خاصة تركيا حيث بدأت تظهر تنظيمات وأحزاب سياسية تطالب بتقرير المصير وانشاء دولة كردستان وتحقيق مطالب الشعب الكردي وهو ما لا يخدم البلدين كونهما يحتويان على أقلية كردية معتبرة في نسيجهما الاجتماعي.

المطلب الثاني: العلاقات التركية الايرانية من الثورة الاسلامية الى الثورات العربية

بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران 1979 بزعامة آية الله الخميني* ونجاحها في اسقاط نظام الشاه الموالي للغرب وتأسيس جمهورية اسلامية على أسس دينية، انقطعت العلاقات ذات البعد الأمني وحلت منظمة الميثاق المركزي بعد انسحاب ايران وباكستان منها، كما أبدى الأتراك تخوفهم من تصدير

1 **المرجع نفسه**، ص ص 26- 32.

2 **المرجع نفسه**، ص ص 46- 55.

* ولد روح الله بن مصطفى بن احمد الموسوي 1902 في بلدة صغيرة تسمى خمين واليها نسب، درس في بلدته الى غاية سن 16 ثم انتقل الى بلدة اراك لمواصلة دراسته ومنها الى قم اين واصل دراسته هناك وتحصل على درجة السطوح العلمية عمل في التدريس منذ 1928، في عام 1979 قاد الثورة الاسلامية ضد نظام الشاه، وعاد الى ايران بعد نفيه منها 1964 وقاد البلاد الى غاية 1989 حيث توفي ودفن في مقبرة جنة الزهراء، للاطلاع أكثر عقراوي، الجبوري، الدليمي، **مرجع سابق**، ص84.

الثورة الاسلامية اليهم بسبب الشعارات التي رفعتها تلك الثورة خاصة وأن تركيا كانت تعيش اضطرابات داخلية في تلك الفترة، أما الايرانيون فقد أبدوا قلقهم من العلمانية التركية، رغم ذلك فإن تركيا كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام الجديد في طهران، ففي 14 فبراير 1979 أرسل رئيس الوزراء التركي "بولند أجاويد" رسالة تهنئة لنظيره الايراني "مهدي بازركان" كما دعاه لتطوير العلاقات بين البلدين الى مستوى أفضل، بما ينسجم مع العلاقات التاريخية والروابط الثقافية المشتركة بين الشعبين.[1]

بعد قيام الحرب العراقية الايرانية 1980 عاد الهدوء النسبي الى العلاقات بين البلدين، حيث لم تقف تركيا ضد ايران في هذه الحرب، كما أن ايران لم تظهر مواقف عدائية ضد تركيا بسبب الحصار المفروض عليها من الدول العربية والغربية، حيث كانت ايران تقوم بتمرير صادراتها وارداتها عبر حدودها مع تركيا آنذاك.[2]بعد نهاية الحرب العراقية الايرانية 1988 وانهيار الاتحاد السوفياتي 1992 وظهور الدول المستقلة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، عاد الصراع الاقليمي من جديد بين الدولتين وذلك للامتداد الجغرافي والثقافي لهما في المنطقة وللثروات الطاقوية الهائلة التي تزخر بها منطقة بحر قزوين ودول آسيا الوسطى، حيث كانت تركيا قد وقعت اتفاقات اقتصادية وثقافية مع بلدان المنطقة، توجت باعتماد الأبجدية اللاتينية التركية كأبجدية رسمية مع الاستبعاد النهائي للأبجدية الفارسية العربية، في حين ترتبط هذه الجمهوريات بعلاقات تاريخية مع ايران.[3]

في عهد الرئيس التركي الراحل " طورغوت أوزال" أنشأ منظمة التعاون الاقتصادي 1985 والتي تضم حكومات دول (أذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وايران وباكستان وتركيا وطاجكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) للتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري ولجعل سوق الخدمات والبضائع مشتركة، حيث قام بتطوير العلاقات الاقتصادية مع ايران للتقليل من ارتباط تركيا بالغرب، وشهدت فترة رئاسة "نجم الدين أربكان" فترة من الازدهار الاقتصادي خلال 1995- 1996 حيث وقع البلدان اتفاقية لتصدير الغاز الايراني الى تركيا من مدينة تبريز الايرانية الى مدينة أرضروم التركية لمدة 30 سنة بقيمة 23 مليار دولار[4]وهي أضخم صفقة في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وبعد اسقاط حكومة نجم الدين

1 **المرجع نفسه**، ص 187.

2 حقي أوغور، "تركيا وايران البعد عن حافة الصدام"، في **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مرجع سابق، ص 213 .

3 **المكان نفسه.**

4 وافي، **مرجع سابق**، ص ص .68، 69 .

أربكان ذي التوجهات الاسلامية وتوقيع تركيا لتحالف استراتيجي مع إسرائيل توترت العلاقات بين البلدين وتراجع التبادل التجاري بين البلدين الى ما دون المليار دولار.[1]

بعد فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات التركية تشرين الثاني نوفمبر2002 ووصول "رجب طيب أردوغان"* الى رئاسة الوزراء عاد الدفء الى العلاقات مع ايران، خاصة مع تزايد التهديدات الأمنية للأكراد، وهو ما أدى بالبلدين الى القيام بعمليات عسكرية مشتركة لأول مرة في تاريخ البلدين لملاحقة العناصر المسلحة، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق مارس 2003 زاد البلدين من التنسيق الأمني بينهما، كما أن المواقف التركية من حروب اسرائيل في لبنان 2006 وغزة 2008 و2009 زادت من الاعجاب الايراني حكومة وشعبا بتركيا، كما أن تركيا وقفت موقفا ايجابيا من الملف النووي الايراني حين أعلنت أنه من حق كل دولة اكتساب التكنلوجيا النووية السلمية، كما قامت بوساطة مع البرازيل في اتفاقية في 2010 لحل الخلاف بينها وبين القوى الغربية الكبرى في المفاوضات السائرة بينهما، كما أبدت تركيا استعدادها للوساطة في المحادثات التي يمكن أن تجريها الولايات المتحدة الأمريكية مع ايران لحل المشاكل والخلافات القائمة بينهما منذ ظهور الجمهورية الاسلامية.[2]

بفضل التطورات السياسية الايجابية ارتفع التبادل التجاري بين البلدين الى 10 مليارات دولار في 2008 وأصبحت ايران من أهم مزودي تركيا بالطاقة كما زادت الشركات التركية العاملة في ايران، حيث بموجب مذكرة تفاهم وقعتها الدولتان 2008 تشارك شركة النفط التركية (Tpno) في تطوير حقل جنوب بارس أكبر حقل للغاز الطبيعي في ايران، لكن بعد قيام الثورات العربية نهاية 2010 ونتيجة للمواقف السياسية المتناقضة للبلدين خاصة في الأزمة السورية التي بدأت منذ آذار مارس 2011 تأزمت العلاقات السياسية وتزايدت التصريحات والاتهامات المتبادلة حول التدخل المباشر لكل طرف في الأزمة اضافة الى مواقفهما المختلفة من الأزمات التي شهدتها كل من مصر واليمن والبحرين، كما حملت تركيا ايران

1 كمال اينات ، "العلاقات الاقتصادية بين تركيا وايران"، **مجلة رؤية تركية** ، مرجع سابق، ص ص 140-142.

* رجب طيب أردوغان (بالتركية: Recep Tayyip Erdoğan) ولد في 26 فبراير 1954 بمدينة اسطنبول، كان أردوغان لاعب كرة قدم شبه محترف بين عامي 1969م -1982م وكان يلعب لصالح نادي قاسم باشا، انتخب عمدة مدينة إسطنبول التركية من 1994م إلى 1998م، سجن لمدة 4 أشهر بسبب القائه قصيدة شعرية معادية للعلمانية، أسس حزب العدالة والتنمية الذي أصبح رئيسا له في 2001، وهو رئيس وزراء تركيا من آذار مارس 2003 حتى أغسطس 2014، هو رئيس تركيا الثاني عشر والحالي منذ 10 أغسطس 2014م.للاطلاع أكثر: رئاسة الجمهورية التركية، الرئيس رجب طيب أردوغان، في: **https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/** شوهد (2017/05/20)

2 Djalili ,**op.cit**

مسؤولية تردي الأوضاع الأمنية في اليمن بسبب تدخلاتها، وأيدت عاصفة الحزم بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن.[1]

لقد ساهمت تلك التوترات السياسية في انخفاض حجم التبادل التجاري في 2015 الى 9،7 مليار دولار بعد أن كان قد وصل في 2012 الى 22 مليار دولار، كما أن مسؤولي البلدين كان يطمحان للوصول الى مستوى 30 مليار دولار في المستقبل القريب وهو ما يعتبر تراجعا كبيرا في العلاقات الاقتصادية بينهما[2]، لكن رغم ذلك تبقى ايران تحتل المرتبة السادسة من حيث الواردات التركية والجدول التالي يوضح ذلك بالأرقام:

الشكل2: **أعلى عشر بلدان من حيث الواردات التركية سنة 2014**

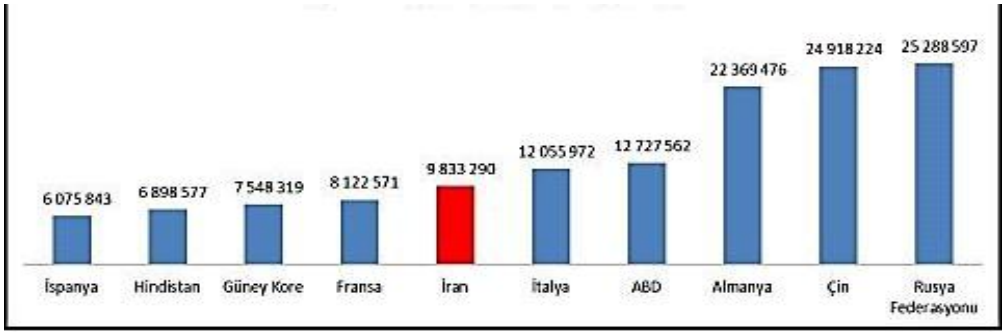

المصدر: مصطفى خضري، **العلاقات الاقتصادية التركية** "**دراسة استشرافية**"، مركز التفكير الاستراتيجي في: **http://al3asemanews.net/news/show/143446** شوهد (2017/05/10)

يبين الشكل السابق أن روسيا تعتبر أكبر مورد لتركيا بما يفوق 25 مليار دولار تليها الصين بأكثر من 24 مليار دولار، تليها ألمانيا بأكثر من 22 مليار دولار، بينما تحتل ايران المرتبة السادسة بما يفوق أكثر من 9.5 مليار دولار وهو ما يعني أنها تعتبر شريكا تجاريا هاما لتركيا، وتتمثل أهم الصادرات الايرانية الى تركيا في النفط والغاز الذين تحتاج اليهما تركيا في تنميتها الاقتصادية، مما يعني أن ايران تحتل موقعا هاما في الاقتصاد التركي فرغم خلافاتهما السياسية، تبقى المصالح المشتركة ورغبة الطرفين في عدم التصعيد في الخطاب السياسي مهما للحفاظ على المصالح البراغماتية، فتركيا تعتبر ممر ايران نحو أوروبا، بينما تعتبر ايران ممر تركيا نحو منطقة القوقاز وآسيا الوسطى[3]، كما أن سنة 2014 تعتبر ذروة الخلاف في المواقف السياسية للبلدين في كل من سوريا نتيجة دعم تركيا للمعاضة، ودعم ايران

1 إينات، **مرجع سابق**، ص ص.142، 143.

2 **المرجع نفسه**، ص، 144.

3 مصطفى خضري، **العلاقات الاقتصادية التركية** "**دراسة استشرافية**"، مركز التفكير الاستراتيجي في: **http://al3asemanews.net/news/show/143446** شوهد (2017/05/10)

للنظام وهو ما جعلهما يخوضان حربا بالوكالة في هذا البلد، اضافة الى النفوذ الكبير لإيران في العراق ودعمها للشيعة، لكن رغم ذلك بقيت العلاقات الاقتصادية بعيدة عن التجاذبات السياسية.

بينما تحتل ايران المرتبة العاشرة من حيث الصادرات التركية اليها بما يقرب من 4 ملايير دولار وتتمثل أغلب الصادرات التركية الى ايران في السلع الاستهلاكية والصادرات الصناعية

الشكل3: **أعلى عشر البلدان من حيث الصادرات التركية 2014**

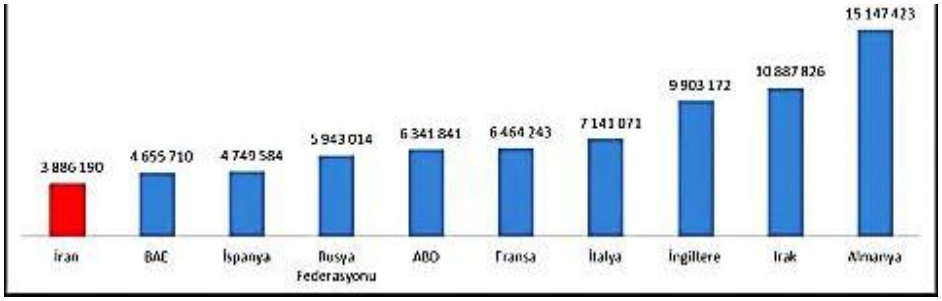

المصدر: مصطفى خضري، **العلاقات الاقتصادية التركية** "**دراسة استشرافية**"، مركز التفكير الاستراتيجي في: **http://al3asemanews.net/news/show/143446** شوهد (2017/05/10)

تحتل المانيا المرتبة الأولى من حيث الصادرات التركية بأكثر من 15 مليار دولار، تليها العراق بأكثر من 10 ملايير دولار، وتحتل انكلترا المرتبة الثالثة بأكثر 9 ملايير دولار، أما ايران فتأتي في المرتبة العاشرة من حيث الصادرات التركية اليها بما يقرب من 4 ملايير دولار وتتركز اغلب الصادرات التركية في السلع الاستهلاكية والصادرات الصناعية، ونلاحظ من الشكلين البيانيين السابقين أنّ الميزان التجاري في صالح إيران حيث تمثل الواردات الإيرانية لتركيا 250% تقريباً من حجم الواردات التركية لإيران.[1]

وتعتبر تركيا متنفسا مهما لإيران بسبب العقوبات المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي، حيث إنّ القرب الجغرافي المباشر بين البلدين ترتب عليه انخفاض ملحوظ في نفقات النقل والتأمين على حركة السلع والأفراد بين البلدين.

من خلال هذه الدراسة في العلاقات الايرانية التركية يتبين لنا أن البلدان يتمتعان بمقومات اقتصادية وطبيعية وعسكرية هائلة تفوق دول الشرق الأوسط المحيطة بهما وهو ما جعلهما يدخلان في تنافس كبير على النفوذ الاقليمي والتمدد في دول المنطقة من خلال مشاريعهما المختلفة في ظل غياب النظام الاقليمي العربي وضعفه، كما أن العلاقات بين البلدين تشهد فترات تتراوح بين التعاون والتقارب أحيانا، وبين التوتر والخلاف أحيانا أخرى دون أن يرقى ذلك الى الصدام المباشر بينهما منذ معاهدة قصر شيرين 1639م.

1 **المرجع نفسه.**

حيث أن متانة العلاقات التجارية والاقتصادية تفرض على البلدين المحافظة على قدر من مسافة الأمان، لأن ما يجمع البلدين من التاريخ والحضارة والجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية والتهديدات الأمنية المشتركة خاصة القضية الكردية وتزايد نفوذ حزب العمال الكردستاني الذي ينشط على حدود البلدين ومخاطر تقسيم العراق، تفرض عليهما التعاون وتجنب الصدام المباشر الذي لا يخدم مصلحة أي طرف، لكن ذلك لم يمنع البلدين من نقل الصراع الى مناطق جغرافية خارج اقليمهما الجغرافي لتحقيق الأهداف التي يطمح اليها كل بلد وهو ما تجلى في التدخل المباشر عسكريا في السنوات الأخيرة في كل من سوريا والعراق واستعمال وسائل القوة الناعمة لتحقيق نفوذ أكبر في منطقة الخليج في ظل غياب نظام اقليمي عربي، ومشاريع اقليمية لكل من البلدين تختلف في الوسائل والأهداف بما يخدم مصلحة كل دولة وهو ما جعلهما يدخلان في تنافس كبير في عدة مجالات وهو ما سنراه من خلال دراسة الفصل القادم.

الفصل الثاني

أسباب التنافس التركي الايراني في الشرق الأوسط وأهدافه

المبحث الأول: مفهوم التنافس وأسبابه بين البلدين

تعتبر ظاهرة التنافس والتزاحم حالة طبيعية عند الإنسان تنشأ غالبا نتيجة احتكاك وسعي الأفراد أو الجماعات لأجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم، تأخذ شكل علاقة سباق سلمي، ولذلك كلما حاول أحد الأطراف الانفراد بهذه المصالح والاحتفاظ بها لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها كلما شكل ذلك سببا للتوتر الذي يمكن أن يُخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى صراع أو نزاع عنيف، وهو نفس الشيء بالنسبة لتنافس يكون أطرافه دولاً أو فواعل دولية مهما كانت صفتها أو وزنها على السلم الدولي، وعند دراسة العلاقات الدولية نجد أن التنافس يتداخل في مفهومه مع مفاهيم أخرى كالصراع والنزاع وغيرها وهوما سنحاول توضيحه واظهار الفرق بينه وبين المفاهيم الأخرى المشابهة له.

المطلب الأول: مفهوم التنافس

ينطلق عدد من المفكرين في شرحهم لمفهوم التنافس الدولي Concurrence International من التركيز على الجانب الاقتصادي على اعتبار أن هذا المصطلح ذو أصول اقتصادية راسخة، حيث انتقل من حقل العلوم الاقتصادية إلى حقل العلوم السياسية وتحديدا ضمن دراسات الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث كان للتحولات الجذرية التي مست عالم ما بعد الحرب الباردة وما أسفرت عنه من تزايد مطرد للعامل الاقتصادي الأثر البالغ في تزايد أهمية الظاهرة، حيث أصبح الاقتصاد العامل الأهم المحدد والمحرك للسياسات الخارجية للدول، مما خلق جوا من التنافس الاقتصادي بآليات دبلوماسية تدعمها التكنولوجيا والثقافة.[1]

أولا: المفهوم اللغوي للتنافس الدولي

-1تعريف مصطلح "الدولي": هو وصف مشتق من اسم الدولة وجمعها دول، وهذا المصطلح "الدولي" (International) يعود في أصله إلى الفيلسوف الإنجليزي "جيرمي بنتام" الذي استعمله خلال الثمانينات من القرن الثامن عشر 1780، لهذا فإن إدراج هذا المصطلح يدل على الصفة الدولية للظاهرة السياسية التي تكون أطرافها الدول أو المنظمات والمؤسسات الدولية، وتعرف كلمة التنافس في اللغة العربية بمعنى المنافسة أي بذل الجهد في سبيل التفوق، وتحمل من جانب آخر معنى مستوحى من الشيء ذ والقيمة النفيسة، الذي يدفع أطرافا سواء كانوا أفرادا أ وجماعات للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة.[2]

---

[1] محمد نذير حمدي، "ماهية التنافس الدولي"، المركز الديمقراطي العربي، في:
http://democraticac.de/?p=1775 شوهد (2017/03/26).

2 **المرجع نفسه.**

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للتنافس في العلاقات الدولية

يعرف التنافس بأنه مفهوم سياسي يشير الى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل الى مرحلة الصراع، وتأخذ أبعادا اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الاطار الدولي أو الاقليمي، ويعرف أيضا بأنه حالة يختلف فيها طرفان أ وأكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقية أو متصورة أو حول موارد محدودة.[1]

أما التنافس الدولي فيقصد به الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي، والتي قد تأخذ صورة الصراع إذا لم تتم معالجتها، فالدول تسعى الى تعظيم مكاسبها وفق مصلحتها الوطنية، بشكل قد يتناقض مع مصالح دول أخرى مما قد يولد حالة من التنافس قد تكون في مجال محدد وقد تتوسع لتشمل مجالات عديدة، كالتنافس الاقتصادي والسياسي والحضاري، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس متباينة إيديولوجيا أو مختلفة في المنهجين السياسي والاقتصادي والسياسي لكل منهما.[2]

الفرق بين التنافس والمفاهيم المشابهة له:

التنافس والصراع: التنافس هو الوصول الى الهدف دون اعاقة الطرف الآخر أو الاساءة اليه ويكون غالبا باستعمال وسائل مشروعة، أما الصراع فهدفه اعاقة الطرف الآخر وازالته عن الوجود بوسائل مشروعة وغير مشروعة، ويعتبر "لويس كوسر" الصراع على أنه تنافس على القيم والقوة والموارد هدفه تحييد أو تصفية أو اضرار الخصم، كما يعرف الصراع على أنه تنازع للإرادات الوطنية الناتج عن اختلاف الدول في قراراتها وتطلعاتها وأهدافها وفي مواردها وامكاناتها، مما يؤدي الى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خاصة تختلف أكثر مما تتفق، ولكن رغم ذلك يبقى الصراع قابل للحل قبل الوصول الى نقطة الحرب المسلحة.[3]

التنافس والنزاع: يعرف "كمال حداد" النزاع بأنه "خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة كالحدود والمياه بين دولتين، ويتشعب النزاع ويتقلص حسب التدخل الخارجي فيه"، أما التنافس فقد يشتمل على مجالات أوسع من النزاع غالبا ويمتد لفترة زمنية طويلة، في حين أن النزاع يشتمل على مسائل محدودة وواضحة من البداية، والنزاع فيه قابلية للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما التنافس يكون أصعب للتسوية ولهذا نبحث فيه عن توافق الرؤى بين الأطراف، والنزاع يأخذ شكلا عنيفا قد يؤدي الى

---

1 **المرجع نفسه.**

2 عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014** ، مذكرة ماجيستر (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015/2014) ص 11 .

3 **المرجع نفسه،** ص 12.

انهيار وجود الطرف الآخر، بينما التنافس يغلب عليه الطابع السلمي ويبقي على الطرف الآخر بحيث يكتفي بإضعافه.[1]

التنافس والحرب: تعبر الحرب حسب تعريف "روسو" عن حالة من التصادم يغلب عليها العنف المسلح بهدف فرض التوجهات السياسية باستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية، ويعرفها "كارل فون كلاوفيتز" Carl Von Clawz بأنها عمل من أعمال العنف يستهدف اكراه الخصم على تنفيذ ارادتنا وإجبار الخصم على الخضوع، وهي امتداد للسياسة بوسائل أخرى، وهي أعلى مستويات التنافس وآخر وسيلة يستعملها أطراف التنافس نتيجة وصولهما الى طريق مسدود، في حين أن التنافس يتضمن حالة من الاختلاف والتناقض حول مصالح معينة دون اللجوء الى العنف.[2]

التنافس والتوتر: حسب "مارسيل ميرل" التوتر حالة من العداء والتخوف والشكوك ومرحلة من مراحل التنافس لا تؤدي الى اللجوء للقوة، والتوتر يكون بين طرفين بينهما علاقات عدائية ولا يتعارض وجوده مع وجود حالات من التعاون كالعلاقات الجزائرية المغربية، وه ومرحلة تسبق النزاع وقد يتحول الى نزاع مسلح اذا لم يتم احتواءه بالطرق السلمية، بينما التنافس يكون بين أطراف تجمعها علاقات تعاونية وتحالفات استراتيجية كالتنافس الأوربي الأمريكي أو التنافس الصيني الأمريكي.[3]

التنافس والأزمة: الأزمة تحدث بشكل مفاجئ ودون سابق انذار وتتميز بقصر مدتها الزمنية وبدرجة عالية من التهديد وهي حسب "يوسف ناصيف" بأنها تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير، وهي عبارة عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع المفاجأة وكثرة الأحداث التي قد تؤدي الى الحرب إذا لم تتم ادارتها بشكل جيد، كما تعبر عن نقطة تحول هامة في مسار الصراع، وعن رغبة أحد أطراف الصراع انهاءه لصالحه، بينما التنافس يستغرق زمنا طويلا ولا يتضمن أي شكل من التهديد وإذا وجد فيكون بدرجة أقل من الأزمة لكن إذا قام أحد أطراف التنافس بانتهاج سلوك مفاجئ غير متوقع لإنهاء التنافس لصالحه فإن ذلك سيؤدي الى نشوء أزمة.[4]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 13.

2 **المرجع نفسه**، ص 14.

3 **المرجع نفسه**، ص 16.

4 مصباح، **مرجع سابق**، ص 366.

المطلب الثاني: أسباب التنافس بين تركيا وايران

تعتبر تركيا وايران قوتين سياسيتين، لكل منهما مشروع اقليمي طموح يسعى الى التمدد وفرض مكانة كبيرة في الاقليم، وهو ما أدى الى التنافس الكبير بينهما في كثير من القضايا والملفات لكن دون أن يصل الى مرحلة الصراع المباشر بينهما، وأهم أسباب التنافس الايراني التركي هي:

1. الجوار الجغرافي والارث التاريخي المليء بالصراع والصدام بين الدولتين والتي تمتد بداياته الى ظهور الدولة الصفوية 1501 وصراعاتها مع الدولة العثمانية والذي استمر قرونا من الزمن حول مناطق النفوذ والتوسع والسعي الى الريادة الاقليمية في الشرق الأوسط والذي تسبب بحروب عديدة بين الطرفين والتي لم تتوقف الا بعد التوقيع على اتفاقية رسم الحدود مع معاهدة قصر شيرين 1639 م.
2. ظهور فراغ اقليمي في المنطقة، لاسيما بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق 2003 والثورات العربية وما أحدثته من تغييرات سياسية واجتماعية كبيرة، وغياب دولة عربية اقليمية كبيرة دفع بالبلدين الى ملئ الفراغ الاقليمي واحياء مشاريعهما في الشرق الأوسط .[1]
3. الاختلاف المذهبي لكل من تركيا وايران حيث إن أغلبية مسلمي تركيا من السنة، بينما أغلبية مسلمي ايران من الشيعة ويتبعون المذهب الاثنا عشري وتاريخ المذهبين للأسف مليء بالصراع والحروب، كما أن ايران تعتبر نفسها الدولة التي تحمي الاسلام وتعمل بمبادئه وتنتقد الأنظمة العربية الديكتاتورية العربية والعميلة للغرب، فمنذ 1979 تحاول ايران التوسع في المنطقة من خلال السعي لحماية الأقليات الشيعية وتصدير الثورة الاسلامية ونشر المذهب الشيعي باعتباره الأصح دينيا وسياسيا.[2]
4. الاختلاف في طبيعة النظام السياسي للبلدين، فالنظام السياسي التركي يستند الى التقاليد العلمانية التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك والقائمة على فصل الدين عن الدولة منذ 1923 كما يعتبر الجيش حامي العلمانية في تركيا، كما تتبنى نظام اقتصادي رأسمالي وتسعى الى الانضمام الى الاتحاد الأوروبي وتتبع مسارا سياسيا غير معاد للغرب، وهي مستمرة على هذا النهج رغم وصول حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الاسلامية الذي انتهج سياسة توافقية تقوم على استيعاب الآخر والتعامل معه مهما كان ونبذ الاقصاء، كما صرح رئيس الحزب سابقا "رجب طيب أردوغان" الى أن "حزبه سيواصل السير على طريق

---

1 عبد الحسين ، **مرجع سابق** ، ص251.

2 دنيا عبد العزيز، "الترويج للنموذج التركي والايراني"، في :
http://rouyaturkiyyah.com/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d8%a7%d9%81%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%86%d9%8a-%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d9%87-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%88%d9%8a%d8%ac/ شوهد (2017/02/23) .

حماية القيم الجمهورية ومن بينها العلمانية"[1]، بينما يعد النظام السياسي الايراني نظاما دينيا يتولى فيه رجال الدين سلطات مباشرة وقوية، فهو نظام حكم ثيوقراطي حيث أن الدولة ومؤسساتها خاضعة لحكم رجال الدين، والمرشد أو القائد هو أعلى سلطة في الدولة وقد منحه الدستور الايراني السيادة السياسية والدينية حسب المادة 5 من الدستور الايراني، كما تنص المادة 12 من الدستور الإيراني على(أن الاسلام هو الدين الرسمي مع المذهب الاثنا عشري وأن هذه المادة غير قابلة للتغيير)،[2] وتضفي على الجمهورية طابع الدولة الدينية، وهو ما يعني أن البلدين يقفان على طرفي نقيض في بنية نظامهما السياسي.

5. تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، خصوصا بعد انسحاب القوات الأمريكية العاملة في العراق نهاية 2011، وتبني الولايات المتحدة استراتيجية جديدة من خلال التوجه نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ في ظل التنامي الكبير للقوة الصينية، وما تشكله من تهديد للمصالح الأمريكية هناك وتراجع الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون" بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، كما أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" توجيها استراتيجيا لوزارة الدفاع في يناير 2012 بعنوان " الحفاظ على القيادة العالمية: أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين مؤكدا فيه على أهمية المنطقة للمصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة وضرورة تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع حلفاء الولايات المتحدة هناك، فخلال زيارته لأستراليا نوفمبر 2011 أعلن أوباما عن عزمه زيادة التواجد العسكري الأمريكي في جنوب شرق آسيا، وهو ما دفع بالقوى الاقليمية تركيا وايران لملء الفراغ واحياء مشاريعهما السياسية والاقتصادية.[3]

6. اختلاف التوجهات في السياسة الخارجية: تعتبر تركيا دولة موالية للغرب وتقيم علاقات استراتجية مع الكيان الاسرائيلي في جميع المجالات خاصة بعد توقيع الاتفاق الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل 1996 وهي عضو في حلف شمال الأطلسي منذ 1952 وملزمة بالتقيد بقراراته ومبادئه، كما تحتوي على قواعد عسكرية لحلف الناتو على أراضيها وتسعى منذ سنوات الى عضوية الاتحاد الأوروبي وتكييف قوانينها وتشريعاتها بما يتلاءم وقوانين الاتحاد الأوربي، كما أن علاقاتها مع الولايات المتحدة علاقة تحالف استراتيجية[4]، بينما ايران بمواقفها الدينية والإيديولوجية بعد الثورة الاسلامية 1979 تقف على طرف نقيض للغرب وسياساته في المنطقة، فهي دولة معادية لإسرائيل بالنظر الى القيم

---

1 **المرجع نفسه.**

2 الجمهورية الاسلامية الايرانية، دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية ، **مرجع سابق**، ص 24.

3 ملكاوي، **مرجع سابق** ، ص 7.

4 عبد الحسين، **مرجع سابق** ، ص ص 245، 246 .

والمبادئ التي قامت عليها بعد الثورة الاسلامية القائمة على معاداة الامبريالية والقوى الكبرى الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة ونصرة المستضعفين على المستكبرين، كما أن التوجهات الأمنية والعسكرية والسياسية لحلف الناتو تهدد مصالح الأمن القومي والسياسة الخارجية الايرانية، خاصة بعد نشر الحلف لمنظومة الدرع الصاروخي في تركيا بعد الأزمة السورية 2011 وهوما اعتبرته ايران تهديدا مباشرا لها، كما أن ايران ترى الى الغرب والى الاتحاد الأوربي على أنهما من القوى العظمى التي تسعى الى تحقيق مصالحها على حساب العالم الاسلامي[1]، كما أن علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة خصوصا متوترة بسبب الملف النووي الذي تصر ايران في الاستمرار في تخصيبه بما يعتبر حقا مشروعا لها، هذا التضارب في المواقف والتوجهات الخارجية يعد أحد أسباب التنافس واختلاف الرؤى في القضايا الاقليمية.

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية للبلدين

قبل أن نتطرق الى السياسة الخارجية لكل من تركيا وايران واهدافها في الشرق الأوسط، لابد ان نشير الى مفهوم السياسة الخارجية ببعض التعريفات المهمة حولها.

حيث يعرفها "تشارلز هيرمان" Charles Herman بأنها تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميين في الحكومة أومن يمثلونهم، والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدول الخارجية.[2]

أما الدكتور" محمد سيد سليم" فعرفها بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[3]، لقد حصر "محمد سليم" السياسة الخارجية في البرنامج الذي يحدده الفاعلون الرسميون في الوحدة الدولية، ولم يحدد هذه الوحدة فقد تكون دولة أو منظمة دولية.

ويرى "فلاديمير سوجاك" أن السياسة الخارجية للدولة هي أساسا نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها للدول الخارجية، من خلال علاقتها مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى، وتعرف كذلك بأنها مجموع الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية

1 **المرجع نفسه** .ص 246 .

2 لادمي، **مرجع سابق**، ص 12.

3 **المرجع نفسه** ، ص 13.

ساعية الى تحقيق أهداف قد تكون محددة في اطار الوسائل المختلفة لتلك الدولة، كما تعرف بأنها فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية.[1]

أما "مارسيل ميرل" فيقول بأنها ذلك النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح وراء الحدود، لقد حصر "مارسيل ميرل" السياسة الخارجية في النشاط الحكومي فقط وهي تعالج مشاكل فقط، في حين أنها تسعى الى تحسين صورة الدولة والدفاع عن مواقفها وفرض نفسها وتوسيع نفوذها خارج حدودها فهي تشمل تحقيق مكاسب وتقليل خسائر وحل المشاكل، ولا تشمل النشاط الحكومي بل يمكن أن تكون مع المنظمات الاقليمية والدولية بالنظر الى أهميتها في عالم اليوم.[2]

من خلال هذه التعريفات نستنتج بأن السياسة الخارجية هي سلوك تتبعه الدولة في محيطها الخارجي لتنفيذ سياساتها وقراراتها بما يخدم مصالحها الوطنية ويحفظ أمنها القومي انطلاقا من مبادئ نشأتها ودستورها الوطني.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية وأهدافها في الشرق الأوسط

بعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا نفسها بين خيارين، إما الانضمام الى المعسكر الغربي الليبرالي وإما المعسكر الشرقي الشيوعي، فاختارت المعسكر الأول لأسباب عديدة وكان مقابل ذلك استفادتها من المساعدات الاقتصادية الأمريكية وانضمامها الى حلف الناتو في 18 فبراير 1952 ووقوفها كسد منيع لانتشار الشيوعية في الشرق الأوسط، كما اعترفت بدولة اسرائيل عند ظهورها وكان ذلك 1949، كما انضمت الى العديد من المؤسسات الأوروبية في اطار سعيها نحو الحداثة ودخول الفضاء الأوروبي، كمجلس أوروبا 9 أغسطس 1949 ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا 25 يوني و1973، وعلى امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزء من المنظومة الغربية وكان دورها سلبيا تجاه شعوب وقضايا الشرق الأوسط وتياراتها القومية والاسلامية، كوقوفها ضد حصول الجزائر على استقلالها في مطلع الستينات حيث أدارت وجهها للمنطقة التي هي جزء منها واتجهت كلية نحو الغرب.[3]

1مصباح، **مرجع سابق**، ص ص .28، 29.

2 **المرجع نفسه**، ص 31.

3 محمد نورالدين،" السياسة الخارجية اسس ومرتكزات"، في: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مرجع سابق، ص 126.

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت معطيات جديدة كانهيار الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو وفشل الفكر الشيوعي وانهياره، كما ظهرت دول جديدة في آسيا الوسطى والقوقاز تنتمي الى العالم التركي، وبذلك تغيرت المواقف التركية تجاه الشرق الأوسط، حيث سعت الى استرجاع نفوذها العثماني في تلك المناطق من خلال الاهتمام بتلك الدول وعقد اتفاقيات اقتصادية وثقافية معها.

مع بداية الألفية الجديدة تسارعت الأحداث الدولية والاقليمية التي ساهمت في تغير المواقف التركية، فعلى الصعيد الدولي وقعت أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة والتي خلفت آثارا سلبية في العالم الاسلامي ومنه تركيا، بسبب سياسة الولايات المتحدة تجاه الشعوب الاسلامية باعتبارها مصدر تهديد للقيم الأمريكية وحضارتها فاحتلت أفغانستان 2001، لكن حدث احتلال العراق مارس 2003 مثل تهديدا أمنيا كبيرا لتركيا، نتيجة سقوط دولة مركزية في الشرق وهي جار لتركيا وظهور كيان كردي مستقل في شمال العراق منصوص عليه في الدستور العراقي ويتمتع بمواصفات الدولة المستقلة، حيث صرح "أردوغان" بأن تقسيم العراق أمر خطير ولن تقبل به تركيا.[1]

أما على الصعيد المحلي فقد ظهر حدث كبير في الساحة السياسية، تمثل في فوز حزب العدالة والتنمية ذي الأصول الاسلامية بالانتخابات النيابية نوفمبر 2002 بنسبة قياسية واستلامه للسلطة في البرلمان، وأصبح بإمكانه تشكيل الحكومة منفردا وهوما اعتبر حدثا تاريخيا، حيث شهدت مرحلة حكمه تحولات دستورية واجتماعية وخارجية حاسمة أعادت ترتيب أولويات تركيا من خلال رؤية مختلفة لمكانة تركيا ودورها في الساحتين الاقليمية والدولية، حيث كانت قد فصلت نفسها عن الشرق واتجهت نحو الغرب متجاهلة عالما آسيويا واسلاميا تنتمي اليه تاريخيا وحضاريا.[2]

يعتبر "أحمد داود أوغلو"* وزير الخارجية ورئيس الحكومة الأسبق مهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة كما أنه مثقف وأكاديمي سابق، له عديد من المؤلفات والمنشورات ويعتبر كتابه "العمق الاستراتيجي– الموقع الدولي لتركيا" الذي صدر في 2001 من أشهر أعماله حيث يعتبر الأساس

1 **المرجع نفسه**، ص 128.

2 **المكان نفسه** .

*ولد أحمد داود أوغلورئيس الوزراء التركي السابق في 26 فبراير 1959 بقونيا في وسط تركيا، وأكمل دراسته الثانوية في المدرسة الألمانية الدولية في إسطنبول، ثم تخرج سنة 1983 من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية من جامعة البوسفور في تخصصي الاقتصاد والعلوم السياسية وحصل داوود أوغلوعلي شهادة الماجستير في الإدارة العامة والدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الجامعة ذاتها، وعمل بداية من العام 1990 أستاذاً مساعداً في الجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا، التي أسس فيها وترأس قسم العلوم السياسية الى العام 1993، وعمل من بعدها أستاذا مشاركا بها، وبعد انتخابات 2002، عُيّن كبير مستشاري رئيس الوزراء آنذاك والرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، ثم أسند إليه منصب سفير متجول في العام2003. وتولّى في الأول من مايو2009 منصب وزير الخارجية ، وفي 2014 أصبح رئيس وزراء تركيا الى غاية 27 مايو2016 .

الفكري لسياسة تركيا الخارجية وطبع أكثر من 70 طبعة باللغة التركية وترجم الى العربية واليونانية[1]، حيث اعتبر أن هناك 3 عوامل ظهرت في التسعينات من القرن الماضي أعاقت تركيا أن تكون دولة مركزية، وتتمثل في الارهاب عبر حزب العمال الكردستاني وهجماته العسكرية على قوات الأمن واستهداف المراكز الحكومية وعدم الاستقرار السياسي الداخلي والأزمات الاقتصادية .

وتتمثل المبادئ التنفيذية التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية فيما يلي:

- التوازن السليم بين الحرية والأمن وهوما يعني احترام الحريات المدنية من دون المساس بالمتطلبات الأمنية.
- تصفير المشاكل مع دول الجوار أي تسوية المشاكل مع دول الجوار من خلال التعاون وهوما يعرف بتصفير المشكلات واقامة علاقات جيدة مع الجميع.
- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار من خلال دبلوماسية السلام، فبدل أن تكون تركيا مصدر مشكلة وتهديد تكون مصدر حل للمشكلات ومركز جذب يساهم في ارساء السلام الاقليمي والعالمي من خلال دور الوسيط الذي تقوم به لحل مشاكل المنطقة.[2]
- سياسة خارجية متعددة الأبعاد حيث لتركيا علاقات مع العديد من الشركاء من دون أن تدخل في منافسة أحد، أو تتضرر علاقاتها سواء مع القوى الكبرى الولايات المتحدة وروسيا أو القوى الاقليمية ايران وإسرائيل.
- الدبلوماسية المتناغمة والتي تستخدم فيها تركيا عضويتها في العديد من المنظمات الدولية لممارسة نفوذ أكبر بحيث تكون بلدا مركزيا لا هامشيا وتنتقل من السياسة الجامدة الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.[3]
- أسلوب دبلوماسي جديد لقد كانت تركيا لفترة طويلة دولة جسرية بين الشرق والغرب ليس لها أي دور فاعل، فهي عند الغرب دولة شرقية وعند الشرق دولة غربية ولذلك على تركيا أداء دور مركزي بحيث تكون قادرة على انتاج الأفكار والحلول في الشرق الأوسط، وقادرة على مناقشة مستقبل أوروبا في الفضاء الأوروبي وتكون دولة مركزية في أوراسيا.[4]

---

1 موريال ميراك – فايسباخ ، جمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2006**، بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ط 2 ، 2014، ص 52 .

2 أوغلو، **مرجع سابق**، ص ص. 612، 613.

3 فايسباخ، واكيم، **مرجع سابق**، ص 53.

4 أوغلو، **مرجع سابق**، ص 615.

وتقتضي هذه السياسة الجديدة أن لا تكون تركيا طرفا في أي محور، بل دولة مركز بين العوالم المحيطة بها وهوما يتطلب مؤهلات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية في اطار القوة الناعمة، لكن من دون استخدام القوة العسكرية، وقد أعطى داود أوغلو أمثلة ناجحة لهذه السياسة فتركيا في التزامها بالأمن لم تضحي بالديمقراطية والحقوق الأساسية رغم ما شكلته المشكلة الكردية من تحدي خطير للأمن القومي، بل حافظت على القيم الديمقراطية وارساء الأمن من دون اللجوء الى الحكم العسكري .

أما سياسة حسن الجوار وصفر مشاكل مع دول الجوار فقد سعت الى حل مشاكلها مع دول الجوار رغم صعوبتها وتعقد بعضها مع دول كأرمينيا واليونان وتبذل جهودا فعالة لحلها بالطرق السلمية وفق مبدأ رابح – رابح وتسعى للحفاظ على علاقات جيدة مع كل من اليونان وبلغاريا ورومانيا وأوكرانيا والاتحاد الروسي لقد قطعت تركيا لغاية الآن أشواطا متقدمة في هذا الاتجاه، ويمكن ملاحظة هذا الوضع بشكل واضح عند النظر إلى علاقاتها مع جيرانها.[1]

حيث تتواصل عملية الحوار الذي تم البدء بها في عام 1999 مع اليونان بشكل متعدد الأبعاد، من خلال اللقاءات المشتركة ومجلس التعاون عالي المستوى لحل مشاكل بحر ايجة، أما علاقات تركيا مع كل من بلغاريا ورومانيا، جارتيها الأخريين في البلقان واللتين كانتا تخاصمانها العداء في فترة الحرب الباردة، فقد وصلت إلى مستويات متقدمة جدا وحلت مشاكلها الأساسية معهما وأضيفت للعلاقات الاقتصادية التي تم تمتينها بعدا جديدا، بعد انضمام هذه الدول إلى حلف شمال الأطلسي، أما العلاقات التركية الأوكرانية فقد شهدت تطورا ملحوظا من خلال مضاعفة حجم التبادل التجاري وإلغاء تأشيرات الدخول وتشكيل آلية "مجلس استراتيجي عالي المستوى" بين البلدين.[2]

وتستمر العلاقات مع روسيا حتى اليوم استنادا إلى مفهوم متوازن متعدد الاتجاهات، في إطار مجلس التعاون عالي المستوى الذي تم تأسيسه عام 2010 على أساس تعميق الحوار الودي والتعاون المتبادل، ولقد ظهرت هذه الشراكة في التبادل التجاري بين البلدين حيث تعتبر روسيا الشريك التجاري الأول لتركيا حيث وصل التبادل التجاري بينهما الى 30 مليار دولار سنة 2014 كما أن الإلغاء المتبادل لتأشيرات الدخول بين البلدين زاد من فرص وإمكانيات تطوير العلاقات بينهما.[3]

كما تتبع تركيا سياسة خارجية فعالة وفق الهدف الرامي إلى حل المشاكل في المنطقة بطرق سلمية وتطوير التعاون الإقليمي، حيث قامت باتخاذ الخطوات الكفيلة بتعزيز علاقاتها مع أذربيجان التي

---

[1] فايسباخ، واكيم، **مرجع سابق**، ص 54.

2 الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، "سياسة 'صفر مشاكل' مع الجوار"، في: **http://www.mfa.gov.tr/** شوهد (12/ 02/2017).

3 **المرجع نفسه**.

لها روابط إنسانية وثقافية وتاريخية قوية معها، كما تستمر بتطوير علاقاتها مع جورجيا بشكل مستقر، وتواصل وبحزم سياستها المتمثلة بالحفاظ على وحدة أراضي هذا البلد وإيجاد حل للخلافات مع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ضمن الحدود الدولية المعروفة لجورجيا.[1]

تعتبر العلاقات التركية الأرمنية الحلقة الضعيفة نوعا ما في سلسلة المساعي التي تبذلها لتطوير علاقاتها مع جيرانها، ففي عام 2009 وقعت بروتوكولين مهمين مع أرمينيا بعد مفاوضات عصيبة يهدفان ليس فقط إلى حل مشاكلها الموجودة مع هذه الدولة الجارة التي تتقاسم معها نفس الجغرافية، وإنما إلى تسهيل إيجاد مناخ لإحلال السلام الدائم في منطقة جنوب القوقاز، ومع عدم إحراز تقدم في عملية المصادقة على هذه البروتوكولات لأسباب مرتبطة بالوضع في المنطقة، فإن تركيا تحافظ على إرادتها السياسية المتعلقة بإحراز تقدم في تطبيع العلاقات بين البلدين، وتسعى تركيا الى تطوير علاقاتها مع إيران التي يجمعها معها تاريخ مشترك طويل، وتولي أهمية خاصة للحفاظ على علاقات حسن الجوار معها استنادا إلى المصالح المتبادلة.[2]

وتبذل تركيا جهودا مكثفة في المحافل الثنائية والدولية ليصبح العراق بلدا قادرا على حماية وحدته السياسية والحفاظ على وحدة وسلامة أراضيه وفرض الأمن والاستقرار فيه، أما العلاقات بين تركيا وسورية التي تعتبر إحدى دول الجوار الهامة بالنسبة لتركيا، فقد دخلت مرحلة جديدة للأسف بسبب حملة العنف الوحشية التي بدأ النظام بشنها ضد الحركة الاحتجاجية الشعبية التي بدأت في شهر آذار عام 2011، لكن ذلك ليس نابعا من فشل مقاربة "صفر من المشاكل" بقدر ما هو نابع من اتباع النظام السوري سياسة أغلقت الأبواب أمام أية إمكانية لتطور العلاقات بين الجانبين، رغم النصائح التي قدمتها تركيا للنظام السوري في الأشهر الأولى بحل الأزمة بالطرق السلمية وعدم استعمال العنف المفرط.[3]

كما قامت تركيا بالانفتاح على العالم العربي وتعميق العلاقات السياسية والتجارية والاقتصادية مع العراق والأردن ولبنان وسوريا (قبل الأزمة) ودول مجلس التعاون الخليجي التي وقعت معها تركيا اتفاقية تعاون اقتصادي في البحرين 30 أيار2005 حيث زادت مبادلاتها التجارية مع دول الخليج مع محافظتها على علاقات جيدة مع كل من اسرائيل والفلسطينيين (فتح وحماس).[4]

أما دبلوماسية السلام والتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار فتتمثل في قيام تركيا بدور الوسيط النشط في حل النزاعات بين الأطراف المتصارعة عبر الحوار والتعاون، وقد تجسدت

1 أوغلو، **مرجع سابق**، ص 638.

2 المكان نفسه.

3 **المرجع نفسه**، ص 639.

4 فايسباخ ، واكيم ، **المرجع السابق**، ص 54 .

دبلوماسية الوساطة في بدء مفاوضات بين فتح وحماس لحل الصراع الداخلي بينهما، وبين سورية واسرائيل 2008 من خلال عقد 4 جولات للمفاوضات الغير مباشرة بينهما، وبين الشيعة والسنة العراقيين، وبين فريقي 8 آذار و14 آذار في لبنان، وخفض التوتر في القوقاز بين جورجيا وروسيا بعد الأزمة الأمنية بينهما 2008، وتحركت للوساطة بين أذربيجان وأرمينيا لحل مشكلة اقليم قره باخ المتنازع عليه في فبراير 2009، تدل هذه التحركات الدبلوماسية أن تركيا تريد أن تكون لاعبا مهما في المنطقة حيث صرح "رجب طيب أردوغان" رئيس الوزراء السابق أن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة بل يجب أن تكون لاعبا على أرض الملعب.[1]

أما الدبلوماسية الايقاعية والسياسة متعددة الأبعاد فقد تجلت في الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا والصين مع عضويتها في حلف الناتو، اضافة الى عضويتها في العديد من المنظمات الاقليمية كمجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاسلامي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الافريقي للتنمية وبنك التنمية الأسيوي ومجموعة العشرين وهي عضو مراقب في جامعة الدول العربية، كما فتحت تركيا بين عامي2011 و2012 30 سفارة جديدة في الخارج 3 في شرق آسيا و5 في أمريكا اللاتينية و22 سفارة في افريقيا، اضافة الى مشاركتها في قوات حفظ السلام في العديد من مناطق الصراع كجنوب لبنان منذ 2006.[2]

وهي من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات* بالشراكة مع اسبانيا، ويهدف التحالف إلى وقف نزعة الشك والعداء بين الأديان خاصة بين الاسلام والمسيحية، عن طريق الاحترام المتبادل فيما بين الثقافات حيث تعتمد المبادرة على موضوع التواصل بين كافة المجتمعات فيما يخص مواضيع التنمية والأمن والبيئة والازدهار، وتهدف هذه المبادرة إلى تكوين إرادة سياسية مشتركة من أجل مواجهة الأحكام المسبقة والفهم الخاطئ بين الأديان، وتزايد انتشار هذه المبادرة اعتبارا من إطلاقها وحتى الآن اكتسبت في أيامنا هذه صفة المبادرة الرائدة في مجال الحوار فيما بين الثقافات والأديان.[3]

إلا أنه مع بداية 2011 ومع اندلاع الثورات العربية ، واجهت السياسة الخارجية التركية جملة من التحديات فرضتها التغيرات الجيوسياسية الهامة في المنطقة العربية نتيجة الحراك الشعبي، فقد ساندت تركيا المطالب الديمقراطية في دول الربيع العربي وشاركت بنشاط في العمل الدبلوماسي المؤيد للثورات، لكن استراتجية مختلف القوى الاقليمية والدولية وبعض السياسات التركية أدت الى عدم قدرة تركيا على

---

1 نور الدين، **المرجع السابق** ، ص 132 .

2 قاسيلي، **مرجع سابق** ، ص ص .71، 72 .

3 الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، "مبادرة تحالف الحضارات"، في: **http://www.mfa.gov.tr/** شوهد (12/ 2017/02).

لعب دور قيادي مستمر في التحولات الجارية، حيث كان دورها في بداية الثورات في كل من مصر وتونس وليبيا ناجحا ، لكن تعثر مسار الحكم في بعض الدول كليبيا وعودة القوى الثورية المضادة للحكم في مصر 2013 والتدخلات الاقليمية في كل من سوريا والعراق واليمن أثرت على طموحات السياسة الخارجية التركية وأولوياته.[1]

لقد كانت نتيجة تلك المواقف تأزم العلاقة مع كل من الولايات المتحدة نتيجة اختلاف المواقف ودعم الولايات المتحدة للأكراد في سوريا، كما توترت العلاقات التركية الروسية الاقتصادية والسياسية والأمنية ودخلت في أزمة ولو مؤقتا نتيجة اسقاط مقاتلة روسية نوفمبر 2016 من طرف القوات التركية بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا وتراجع التبادل التجاري بشكل كبير من 32.2 مليار دولار الى23.99 مليار دولار، كما تأزمت العلاقات المصرية التركية بعد الانقلاب العسكري على نظام محمد مرسي 3 يوليو2013 وتوترت العلاقات الايرانية التركية بعد زيادة ايران لنفوذها العسكري والسياسي في كل من سوريا والعراق وانخفض التبادل الجاري بين البلدين من 22 مليار دولار 2012 الى 10 ملايير دولار 2015.[2]

كما توترت العلاقات الخليجية مع تركيا خاصة والسعودية والامارات التي وصلت الى حد القطيعة مع الأخيرة بسبب دعم تركيا لتيار الاسلام السياسي، خاصة جماعة الاخوان المسلمين حيث تراجع التبادل التجاري مع الدول الخليجية من8 مليار دولار2012 الى 6 مليار دولار2015 مع السعودية، أما مع الامارات فقد تراجع التبادل معها بشكل واضح من 11.8 مليار دولار2012 الى 6.7 مليار دولار2015.[3]

لقد تعالت الدعوات من شخصيات تركية الى ضرورة مراجعة السياسة الخارجية وإحداث تحولات فيها بعد فشلها في المحافظة على صفر مشاكل مع دول اجوار لتصبح أكثر واقعية ، بعد تولي "بن علي يلدرم" رئاسة حزب العدالة والتنمية والحكومة مايو2016 خلفا "لأحمد داود أوغلو"، حيث عمل وفق مبدأ زيادة عدد الأصدقاء وتخفيض عدد الخصوم وكان نتيجة هذا المبدأ عودة سفير دولة الامارات المتحدة واتفاق المصالحة مع اسرائيل وتسريع عملية التقارب مع روسيا بعد الاعتذار عن اسقاط الطائرة .

---

1 أحمد سعيد نوفل وآخرون، **أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمي** (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط ، ع 12 ، نوفمبر 2016) ص 6.

2 **المرجع نفسه**، ص 7.

3 **المرجع نفسه** ، ص ص 8- 12.

لقد ساهم الانقلاب العسكري الفاشل في 15 تموز 2016 في تسريع عملية مراجعة السياسة الخارجية حيث أن من بين أسباب الانقلاب السياسة الخارجية المتبعة حسب البيان الأول للانقلابين[1]، اضافة الى رغبة تركيا في استعادة دورها الاقليمي بعد الضرر الذي لحق بها نتيجة سياساتها، وانهاء أو تخفيف حالة التوتر في العلاقات مع العديد من الأطراف الاقليمية والدولية، فقد كان للخسائر الاقتصادية مع شركائها خاصة روسيا تأثير على الاقتصاد التركي، اضافة الى وقوف كل من ايران وروسيا الى جانب الحكومة التركية ودعمها خلال محاولة الانقلاب، عكس المواقف الغربية التي لم تكن في مستوى العلاقات الاستراتيجية سواء حلف الناتو الذي لم يدعم تركيا خلال أزمتها مع روسيا، أو القوى الغربية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الذين جاءت مواقفهما متأخرة وفيها نوع من الضبابية من الانقلاب الفاشل الذي هز تركيا، كل هذه الأسباب دفعت تركيا الى مراجعة سياستها الخارجية وفق المصلحة مما يعني تقديم مصالحها الاقتصادية على مواقفها السياسية.[2]

ولذلك فان سياسات تركيا الاقليمية خاصة في المنطقة العربية بعد الانقلاب تتمثل فيما يلي:

1 – دعم الجهود السلمية في سوريا والعراق.

2– الانكفاء والبعد عن التأثير في بعض القضايا العربية كالقضية الفلسطينية واليمنية والمصرية.

3– الابتعاد عن المواقف الحادة والخطابات التهديدية مع بعض الدول الاقليمية كإيران ومصر.

4– انخفاض سقف الشروط التركية لحل الأزمة السورية بما يتوافق مع متطلبات التقارب مع روسيا بما في ذلك بقاء الأسد على رأس السلطة لفترة انتقالية وأولوية الملف الكردي في سوريا لما يشكله من تهديد مباشر على الأمن القومي لتركيا.

5– التركيز على الملف الاقتصادي وتنمية التعاون مع مختلف الأطراف في المجالات التجارية خاصة روسيا وايران وعودة مستويات التبادل الى ما كانت عليه قبل الأزمة معهما.[3]

من خلال هذه المواقف والتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية يتبين لنا أن تركيا قد غيرت من مواقفها وقامت بتعديلات على مبادئ السياسة الخارجية وأهدافها وفق التغيرات الاقليمية والدولية المحيطة بها، ولم تبق رهينة مبادئ كلفتها غاليا على المستوى الاقليمي في المجال السياسي

1 سعيد الحاج ، **اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 تموز** (الدوحة : تقرير مركز الجزيرة للدراسات، أغسطس 2016) ص 3 .

2 نوفل وآخرون، **مرجع سابق** ، ص ص 16، 17.

3 الحاج، **مرجع سابق**، ص 7.

والاقتصادي، وهوما يعني أن السياسة الخارجية لتركيا تتصف بالواقعية والمصلحة وبما يحفظ لها دورها الاقليمي في المنطقة، حيث بعد خيبة الأمل التي لقيتها من الناتو والولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمتها مع روسيا ومع الانقلاب الفاشل، قامت بالتوجه شرقا وحسنت علاقاتها مع موسكو واعتذرت لها بل وزادت من التعاون والتنسيق الأمني والعسكري معها في الأزمة السورية، وهوما تجلى في رعايتها للمفاوضات بين النظام والمعارضة مع كل من روسيا وايران ورعاية اتفاق وقف اطلاق النار برعاية تركية روسية في الأستانة عاصمة كازاخستان.[1]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الايرانية وأهدافها في الشرق الأوسط

بعد قيام الثورة الاسلامية 1979 والتي أدت الى القضاء على حكم الشاه "رضا بهلوي" الذي كان حليفا للولايات المتحدة، وساهم في استغلال الغرب للثروات الايرانية وقيام جمهورية على أسس اسلامية، أدى ذلك الى تغير كبير وجذري في توجهات النظام الداخلية والخارجية وقبل الحديث عن السياسة الخارجية الايرانية وأهدافها في الشرق الأوسط، لابد أن نعرف المحددات والأسس التي تقوم عليها وهي:

1- **المحدد الأيديولوجي:** تعتبر الإيديولوجيا محددا مؤثرا في كثير من سياسات الدول، ففي الحالة الايرانية نجد هناك ترابطا وثيقا بين الدين والسياسة من خلال نظرية ولاية الفقيه، التي صاغها الخميني في كتابه الحكومة الاسلامية والذي كان عبارة عن محاضرات 1969 وطبع لاحقا في لبنان 1970 وايران 1977، فقد جاء دستور 1979 الذي منح كل الصلاحيات للإمام (الولي الفقيه) ونظم العلاقة بينه وبين الأمة بوصفها صاحبة السيادة على نفسها في زمن غيبة الامام المهدي، وطبقا للدستور فان سلطة الولي الفقيه هي أعلى سلطة في البلاد، حيث ينوب الولي الفقيه عن الامام المنتظر في قيادة الأمة واقامة حكم الله على الأرض، ويتمتع بكثير من الصلاحيات منها وضع اهداف السياسة الخارجية لإيران.[2]

وتبعا لنظرية ولاية الفقيه هناك 3 مفاهيم أساسية أثرت في ادارة ايران لسياستها الخارجية وهي:

1 Fabrice Balanche ,**will Astana Displace Geneva in the Syrian Peace Process** , Usa: the Washinton Institute for Near East Policy ,Janury 20, 2017 ,p2.

2 محمد المهدي شنين، **السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013** ، مذكرة ماجيستر (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013/ 2014) ص 57 .

الحكومة الاسلامية: حيث تقوم على قيام حكومة تسهر على تطبيق أحكام الاسلام والشريعة الاسلامية، وتوحيد المسلمين وتحريرهم من الاستعمار وأتباعه، كما تلتزم بالتقيد بالأوامر الإلهية والسنة المطهرة، وليس بالنصوص الوضعية.[1]

الأممية الدينية: حيث انتقد الخميني النعرات القومية التي تقسم العالم الاسلامي وأرجع آثارها الى والقوى العظمى التي لاهم لها إلا بعث مشاعر العداء والكراهية بين المسلمين وتفريقهم.

الحياد: وهي عدم جواز الخضوع لغير الله ، حيث اعتبر العالم في عهد الحرب الباردة مقسما الى معسكرين، اما تبعية للمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، واما تبعية للمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فان الثورة الاسلامية غير منحازة لأي طرف نتيجة اعتمادها على الاسلام وتبنيها شعار لا شرقية ولا غربية، والعالم حسبه ينقسم الى ظالمين ومظلومين، ويرى الخميني أنه على ايران أن تتحمل مسؤوليتها في تصدير الثورة لإنقاذ الشعوب المضطهدة في كل مكان، ولذلك كان الاسلام الثوري محدد بالغ الأهمية في توجيه السياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية.[2]

يقول " أنوشروان احتشامي" Anoushiravan Ehteshami أن استخدام ايران للإسلام والرموز الاسلامية لا تزال سمة من سمات تصورها للإسلام، إذ للإسلام مكانة ودور مهم في صياغة السياسة العامة واستراتيجية الدولة، حيث أصبحت سياستها الخارجية تسعى للحفاظ على النفوذ الاقليمي في مواجهة التحديات الاقليمية والتركيز على المتغير الشيعي كمركز روحي للشيعة ودعمهم في مناطق مختلفة من العالم، وهوما سبب لها خلافات وتوترا في علاقاتها مع دول الجوار خاصة الخليجية والتي تحتوي على أقليات شيعية معتبرة.[3]

2- **المحدد الاقتصادي:** عملت ايران بعد الثورة على تعزيز قدراتها الاقتصادية بما يؤمن تعزيز قوتها وأمنها القومي وبما يمنع من استغلال الأجنبي لثروات البلاد والحفاظ على استقلاليتها ورفض التبعية للغرب، وذلك حسب المادة 153 من الدستور.[4]

3- **المحدد الاثني:** يشكل الفرس أكثر من نصف سكان ايران ب51 ٪ أما الأقليات الأخرى فهي تشكل نسبا متفاوتة ولذلك أثرت القومية الفارسية على السياسة الخارجية بشكل واضح، فالكرامة والعزة والقومية من العناصر المؤثرة في الثقافة السياسية الايرانية، من خلال الشعور بالفخر والاعتزاز الوطني

1 Alan Salehzadeh ,**Iren'sDomestic and Foreing Policies** ,Helsinki ,Natioal Defence University ;Department Of Strategic And Defence Sudies ,series4 ,N4 ;2013 ;p19.
2 Ibid.

3 شنين، **مرجع سابق** ،ص ص 59 ،60.

4 الجمهورية الاسلامية الايرانية، **مرجع سابق**، ص 84.

الذي يفوق المعتاد أحيانا ويأخذ شكل العداء للآخرين خصوصا جيرانها العرب، فقد ساهم العمق الحضاري والتجربة التاريخية في تعزيز طموحات ايران الاقليمية والشعور بالتفوق الثقافي لدى أجيال متعاقبة من القادة الايرانيين، على أنها دولة ممتدة من حضارة كبيرة وهي الأولى بقيادة المنطقة، فايران ترى نفسها مؤهلة على نحو فريد لتحديد مصير وشكل المنطقة باعتبارها واحدة من الدول الطبيعية في الشرق الأوسط ، حيث يقول " انوشروان احتشامي" أن القومية الايرانية متميزة بغطرسة عدم الخضوع، ولذلك نرى أن القومية الفارسية لها تأثير على السياسة الخارجية.[1]

4- **المحدد الاقليمي والدولي:** تقوم السياسة الخارجية الايرانية بوضع سياسات القوى الاقليمية والدولية بعين الاعتبار، والتي يجب على صانع القرار أن يأخذها في الحسبان ويتعامل معها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر، فرغم ما للإسلام والقومية من أثر في تحديد السياسة الخارجية، إلا أن هناك اعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية تؤثر في صناعة القرار وربما بشكل أكبر، وفي هذا السياق يقول "روحي رمضاني" من الخطأ الاعتقاد أن صانع القرار في السياسة الخارجية الايرانية يتجاهل المصالح البراغماتية للدولة.[2]

وقد زاد ميول القادة الايرانيين الى البراغماتية بعد وفاة الخميني 1989 خاصة في عهدي الرئيسين "هاشمي رفسنجاني" و"محمد خاتمي" الذين سعيا الى التخلص من العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران والعزلة المفروضة عليها منذ قيام الثورة الاسلامية، ونفس الشيء ينطبق على "حسن روحاني "المنتخب في2013 الذي سعى الى تخفيف العقوبات الاقتصادية التي أضرت ببلاده كثيرا، واعترافا بحق بلاده في تخصيب اليورانيوم من خلال استعمال كل أساليب الدبلوماسية وهو ما تحقق في 14 تموز 2015 بعد الاتفاق التاريخي بين القوى الكبرى وايران حول ملفها النووي.[3]

5- **المحدد الجيوبوليتكي:** يساهم الموقع الجغرافي لأي دولة في تحديد وتوجيه سياساتها الخارجية، ولذلك فإن موقع ايران الجغرافي ساهم في ذلك فهي تقع ضمن دول آسيا الوسطى بحيث تطل على بحر قزوين ، وهي جزء من الخليج بحيث تقع في ضفته الشرقية، اضافة الى سيطرتها على مضيق هرمز، كما أنها تقع في تقاطع الطرق البرية والبحرية لآسيا فهي لها حدود مع باكستان وافغانستان شرقا ومع العراق وتركيا غربا والتي تمثل ممرا لها نحو أوروبا، أما الخليج العربي والمحيط الهندي جنوبا فيشكلان ممرا نحو افريقيا، ويعاني الحزام الأمني لإيران من اضطرابات أمنية في كل من أفغانستان والعراق وباكستان، كما أن دول الخليج وتركيا وأذربيجان وتركمانستان هي حلفاء الغرب وللولايات المتحدة

1 شنين، **مرجع سابق**، ص 61-63.

2 **المرجع نفسه**، ص 64.

3 المكان نفسه.

قواعد عسكرية في كل الدول المحيطة بها، هذه التغيرات الجيوسياسية لعبت دورا هاما في توجيه السياسة الخارجية لإيران.[1]

بعد معرفتنا لأهم محددات السياسة الخارجية الايرانية تتحدد لنا أهدافها فيما يلي:

1-السعي الى تأسيس أمة عالمية واحدة، ولذلك يتحتم على الحكومة الاسلامية العمل على تأسيس ائتلاف اسلامي عالمي تجتمع أمة الاسلام تحت لوائه من خلال تأسيس نظام فكري روحي يجمع جميع المسلمين .

2-حماية المستضعفين من المستكبرين، حيث ترى ايران أن الاستقلال والحرية واقرار حكومة العدل والحق مكفول لجميع شعوب العالم ولذلك فهي تؤيد حقوق المستضعفين ونضالهم في مواجهة المستكبرين في أي مكان في العالم، فحسب المادة 154 من الدستور الايراني(ترى جمهورية ايران الاسلامية سعادة الانسان في المجتمع البشري قضية مقدسة لها وتعتبر الاستقلال والحرية واقامة حكومة الحق والعدل حق لجميع الناس في العالم كافة، وعليه فان جمهورية ايران الاسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى).[2]

3- صيانة الاستقلال وحماية الحدود بعيدا عن كافة أشكال التهديدات الخارجية كما تنص المادة 152 من الدستور (أن السياسة الخارجية الايرانية تقوم على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة وتبادل العلائق مع جميع الدول غير المحاربة.)[3]

4- الدعوة وتعني دعوة غير المسلمين الى دين الاسلام باعتباره دين الحق.

5- مبدأ لا شرقية ولا غربية، وتعني الحياد بالمنظور السياسي وعدم الانتماء لأي طرف.[4]

من خلال هذه الأهداف نستنتج أن أهداف السياسة الخارجية الايرانية في الشرق الأوسط تقوم على أساس:

---

1 المرجع نفسه.

2 الجمهورية الاسلامية الايرانية، **مرجع سابق**، ص 84.

3 **المرجع نفسه**، ص 83، 84.

4 Alan ,**op.cit** , p19

- نصرة المستضعفين في المنطقة من خلال دعم القضايا التحررية وخاصة حركات المقاومة كحماس في فلسطين وحزب الله في لبنان ماديا ومعنويا في مقاومتها للاحتلال الاسرائيلي.
- معاداة الصهيونية والوقوف بجانب قضية الشعب الفلسطيني واللبناني في الدفاع عن أراضيهم.
- مساندة الشيعة والوقوف بجانبهم كونهم أقلية في المجتمعات الاسلامية الأخرى، خاصة في البحرين والسعودية نظرا لما يتعرضون له من انتهاكات ودعم الحوثيين في اليمن وهوما يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لتلك الدول والتي اتسمت علاقاتها معها بالتوتر في كثير من الأحيان.
- محاولة تزعم العالم السلامي ولعب دور قيادي من خلال تعزيز المكانة الاقليمية، فايران تسعى الى المشاركة في ترتيبات أمن الخليج وتحقيق الاستقرار في القوقاز وآسيا الوسطى.
- المحافظة على استقلالية البلاد وحمايتها من التدخل الأجنبي وعدم الخضوع للقوى الكبرى ومعاداة اسرائيل وقيم الديمقراطية الغربية.[1]
- تصدير الثورة الاسلامية الى دول المنطقة من خلال دعوة شعوبها الى الاطاحة بالأنظمة الاستبدادية والملكية واعتبار النظام الجمهوري أفضل أنظمة الحكم، ولذلك عندما قامت الثورات العربية في كل من تونس ومصر وليبيا قامت ايران بمباركتها واعتبرتها صحوة اسلامية، وانتفاضة للشعوب المسلمة ضد الأنظمة الديكتاتورية واعتبرها خامنئي ثورة ضد الديكتاتورية العالمية وقوى الاستكبار والأنظمة العميلة للغرب وحذر من سرقة الثورات وحرف مسارها.[2]

ويعتبر علي أكبر ولايتي مهندس السياسة الخارجية الايرانية حيث كان وزيرا أسبق للخارجية ومستشارا للمرشد الأعلى، للعلم فالسياسة الخارجية في ايران يقوم بوضعها مؤسسات تتمثل في كل من المرشد قائد الثورة والمجلس الأعلى للأمن القومي والمؤسسة العسكرية ورئيس الجمهورية ويعتبر وزير الخارجية منفذا لها وهي لا تخرج في جوهرها عن مبادئ وقيم الثورة السلامية.[3]

المبحث الثالث: مجالات التنافس بين تركيا وايران

المطلب الأول: مشروع تركيا في الشرق الأوسط ومجالاته

قدمت حرب الخليج الثانية عام 1991 الفرصة لتركيا لكي تثبت نفسها، كون وجودها استراتيجي ومهم في الدفاع عن مصالح الغرب في الشرق الأوسط، والواقع إن تركيا كانت قد هيأت

1 **Ibid** ,pp 19 ,20.

2 عبد الحسين، **مرجع سابق** ، ص 79 .

3 **المرجع نفسه**، ص 81 .

نفسها للقيام بدور فاعل في أية ترتيبات سياسية أمنية للمنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال أطروحة النظام الشرق أوسطي على نحو يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً ومؤثراً في المنطقة بما يخدم مصالحها، وأهدافها إقليميا ودولياً، ومشروع نظام الشرق أوسطي ليس إلا نظاماً تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك في نطاق توجهها لإقامة النظام العالمي الجديد بإعادة تشكيله والهيمنة على ثروة العالم العربي النفطية، بالتنسيق مع القوى الاقليمية كتركيا لكونها قادرة على التأثير في القوى الأخرى المنافسة لها في ذلك النظام.[1]

بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا نوفمبر 2002، أصبحت منطقة الشرق الأوسط تحتل اهتماما كبيرا من طرف القادة الأتراك بعد أن كانت تركيا قد أدارت ظهرها لهذه المنطقة لعقود طويلة منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، فقد زادت زيارة المسؤولين الأتراك للمنطقة العربية وزاد مستوى التبادل التجاري معها، حيث ساهمت رؤية القيادة الجديدة من خلال مهندس السياسة الخارجية التركية "أحمد دواد أوغلو" الذي ساهم في رسم السياسة الجديدة والتي تدعو الى أن تلعب تركيا دورا محوريا في العالم العربي والاسلامي وأن تكون لاعبا مؤثرا في قضايا المنطقة والدفاع عنها وأن عدم اهتمام تركيا بهذه المنطقة يعد خطأ استراتيجيا.[2]

حيث قام بثورة في المفاهيم القديمة التي تقول بأن تركيا محاطة بمجوعة من الأعداء، وعليها الدفاع عن نفسها ومواجهتهم الى تبني سياسة العمق الاستراتيجي التي يكون لتركيا بموجبها قوة تأثير وتلعب دورا اقليميا بارزا، مع سياسة تصفير المشاكل التي تهدف الى حل المشاكل مع جيرانها أن هذا النهج لا يمكن تحقيقه إلا في جو يسوده السلام والاستقرار الدائمين، فقد جعلت تركيا هذا الهدف أساسا لرؤيتها فيما يتعلق بسياستها الخارجية.[3]

وتعتبر عودة تركيا الى مجالها الحيوي على الصعيد الجغرافي والحضاري والتاريخي، استجابة الى المستجدات والظروف الاقليمية، حيث لما شعرت تركيا بأن الجانب الأوروبي بدأ بوضع شروط تعجيزية تحول دون انضمامها الى الاتحاد الأوروبي قامت بتبني استراتجية الاستبدال الأوروبي والاحلال العربي، فالقادة الأوروبيون الذين كانوا يؤكدون على العالمية والتعددية باعتبارها مبادئ أوروبية أساسية يطرحون بكثرة الأساس المسيحي للهوية والثقافة الأوروبية عندما يتعلق الأمر

---

1 أيمن هشام عزريل، يوسف عبدالرحيم عزريل، "الدور الإقليمي التركي الحديث في الشرق الأوسط"، في: http://alhiwarmagazine.blogspot.com/2015/05/blog-post_13.html شوهد (2017/04/12)

2 طايل يوسف عبد الله العدوان ، **الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الأوسط 2002-2013**، مذكرة ماجيستير ،(جامعة الشرق الأوسط ،كلية الآداب والعلوم ، 2013/2012)، ص 78.

3 المكان نفسه.

بالعلاقات مع تركيا ذات الخلفية الاسلامية[1]، وتبقى ملفات حقوق الانسان وقبرص وبحر ايجة والمعايير الاقتصادية ذرائع حسب تركيا التي استجابت لأغلب المعايير والشروط التي وضعتها المفوضية الأوروبية لتطبيق استراتجية الغموض معها فلا هي ترغب في انضمامها ولا هي ترغب بخسارتها كحليف قوي في المنطقة.[2]

ويتمثل المشروع التركي في الشرق الأوسط في المجال السياسي والأمني فيما يلي:

- ❖ استغلال الموقع الجغرافي لتركيا بين آسيا وأوروبا والعلاقات التاريخية مع دول الجوار من أجل لعب دور اقليمي بارز من أجل تحقيق المصالح التركية سياسيا واقتصاديا وعسكريا وبناء علاقات ايجابية مع دول المنطقة من أوروبا الى آسيا وافريقيا.
- ❖ الانتقال من سياسة التبعية للغرب الى سياسة خارجية نشطة، ولعب دور فاعل في قضايا المنطقة من خلال القوة الناعمة، والانفتاح على جميع دول المنطقة من خلال بناء علاقات جيدة مع الدول العربية والاسلامية بالاعتماد على العمق التاريخي، مع المحافظة على العلاقات الإسرائيلية والأمريكية في مستوى جيد، وهو ما سمح لها بالقيام بدور الوسيط في العديد من القضايا، والمساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا واسرائيل في 2008 والوساطة بين ايران والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بخصوص ملفها النووي.[3]
- ❖ توثيق علاقاتها مع العالمين العربي والاسلامي وسعيها لقيادة العالم الاسلامي والدفاع عن قضاياه المصيرية، فقد أيدت "أكمل الدين احسان أوغلو" وهو أحد علماءها البارزين الذي فاز بمنصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلاميين يناير 2004، كما وقفت مواقف ايجابية في القضية الفلسطينية وندد القادة الأتراك في العديد من المرات بالسياسات العدوانية الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني كالعدوان الإسرائيلي على لبنان تموز 2006 وعلى قطاع غزة 2008 و2009 و2012، ووصلت العلاقات التركية الاسرائيلية الى حد التوتر عندما استهدفت القوات الاسرائيلية سفينة مساعدات تركية(مرمرة) كانت متوجهة الى قطاع غزة لفك الحصار عنها 31 آيار مايو 2010 مما أدى الى وفاة 10 ناشطين أتراك .[4]

1 وافي، **مرجع سابق**، ص 65.

2 ملكاوي، **مرجع سابق**، ص ص 28، 29 .

3 العدوان، **مرجع سابق**، ص 79.

4 **المرجع نفسه**، ص 79.

كما أيدت تركيا الثورات العربية ووقفت بجانب شعوبها ضد الديكتاتورية ودعت حكوماتها الى احترام ارادة الشعوب ورغبتها في الحرية والديمقراطية[1]، هذه المواقف ساهمت في بناء سمعة طيبة لتركيا على المستوى الشعبي العربي، بالإضافة الى تطوير علاقاتها مع دول الخليج، وعليه جاءت آلية الحوار الاستراتيجي، التي وقعت في جدة في 3 أيلول عام 2008 بين تركيا ودول الخليج تتويجاً لتلك الجهود، حيث أصبحت تركيا أول شريك استراتيجي خارجي لدول الخليج، وقد اعتبر بعض المحللين تلك السياسة بالعثمانية الجديدة*[2].

المجال الاقتصادي: تسعى تركيا في مشروعها في الشرق الأوسط الى تحقيق الهيمنة الاقتصادية في المنطقة وتفعيل العلاقات التجارية وانشاء مناطق حرة للتبادل التجاري مع البلدان العربية بما يعود بالنفع على الاقتصاد التركي، فقد أعرب الرئيس أردوغان في تصريحات على موقعه الالكتروني في "تويتر" في 8 من ديسمبر 2011 عن ارتياحه لزيادة التبادل التجاري مع الدول العربية والذي قفز من 13 مليار دولار 2004 الى 33.5 مليار دولار 2010 كما بلغ حجم الاستثمارات العربية في تركيا 14 مليار دولار الى نهاية 2010[3] ، كما تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من: مصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، وسوريا، وتونس.

إضافة الى التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من: الأردن، والسعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والكويت، والسودان، وسوريا، والمغرب، ولبنان والبحرين، وقطر، وازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل كبير، فمن أصل أكثر من 300 مليار دولار حجم التجارة الخارجية عام 2008م، فإن حصة الوطن العربي تقارب 17 مليار دولار، وتشير بعض التقارير إلى أن حصة التجارة الخارجية بين تركيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قاربت 623.6 مليار دولار عام 2010[4].

كما تم التوقيع بين تركيا والبلاد العربية على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم كما تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق، وبين تركيا وسوريا

---

1 العدوان، **مرجع نفسه** ، ص86.

[2] * العثمانية الجديدة هي السياسة التركية التي تروج في معناها الواسع للإرتباط أكثر بالمناطق التي كانت تحت سيطرة العثمانيين ، وقد ابتكر هذا المصطلح من قبل اليونانيين بعد الغزو التركي لشمال قبرص 1974 كما يستخدم في وصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية والتي ساهمت في تحسين تركيا لعلاقاتها مع دول الجوار العربية والاسلامية .للاطلاع أكثر، أنظر العدوان، **مرجع سابق**، ص 74.

3 ملكاوي، **مرجع سابق** ، ص 11.

4 أيمن هشام عزريل، يوسف عبدالرحيم عزريل، **مرجع سابق** .

(قبل الأزمة)، وألغيت التأشيرة بين تركيا وكل من العراق، وسوريا، وليبيا والأردن، ولبنان، وأصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا، وسوريا، والأردن، ولبنان منطقة حرة لتجول الأفراد ونقل البضائع.

كما أبدت تركيا رغبة في التعاون و التكامل مع دول الخليج بحيث تستورد 95 ٪ من حاجاتها النفطية، في حين تمثل مياه البحر المحلاة أكثر من 75 ٪ من مياه الشرب في دول الخليج، بحيث طرحت تركيا مشروعها الاستراتيجي (أنبوب مياه السلام) لتزويد دول الخليج بالمياه التركية مقابل امدادات النفط الخليجية، وهو ما سيساهم في حماية الأمن المائي الخليجي وأمن الطاقة التركي، كما أن حاجة تركيا الى الطاقة الموجودة بجوارها الجغرافي جعل منها منطقة عبور لنقل امدادات الطاقة والغاز نحو أوروبا بفضل موقعها الاستراتيجي وأصبحت تتمتع بالنفوذ الاقتصادي والسياسي في المنطقة بالنظر الى قدراتها وامكانياتها كقوة اقليمية تنافس الوجود الإيراني في المنطقة.[1]

المجال الثقافي: تسعى تركيا الى فرض توجهاتها الثقافية وتسهيل عملية الاتصال مع الشعوب العربية وفرض نموذجها الفكري من خلال مجموعة من أساليب التأثير، فقد ازدادت في السنوات الأخيرة العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية، وذلك بتنظيم اجتماعات وعروض فنية، وإقامة المعارض الفنية وغيرها، والسعي إلى زيادة توافد عدد كبير من السائحين العرب إلى تركيا، حيث يمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية، وذلك من خلال تسهيل الاتصالات وزيارات المواطنين العرب إلى تركيا، فعملت على إلغاء تأشيرات الزيارة إلى تركيا مع عدد من الدول العربية، كسوريا والأردن ولبنان واليمن وليبيا، إيمانًا منها بأن اجتذاب السياح إلى تركيا جزء أساسي للتعرف على الماضي والتذكير به خصوصًا أن العديد من الدول العربية كانت جزءًا من الخلافة العثمانية، بالإضافة إلى نقل الواقع التركي الحالي، لذا اتخذت عددًا من الآليات لجذب أكبر عدد من السائحين العرب كالدعاية والترويج للآثار التركية عن طريق المسلسلات التركية مثلًا، التي تعد أداة منفصلة للترويج للنموذج التركي.[2]

ونظرًا لما للإعلام من دور فاعل وعميق في الترويج لأي سياسة أو نظام سياسي فقد اتجهت تركيا إلى إنشاء قناة تركية ناطقة بالعربية هي قناة (Trt) التركية التي تعبر عن الثقافة التركية في شتى المجالات، كالفن والعلم والسياسة ونقلها إلى العالم العربي، فهي تنبع من خلال رؤية الشعب التركي والحكومة التركية معًا للعلاقة الوطيدة مع العالم العربي، وقد تم افتتاحها بموجب قرار حكومة حزب العدالة والتنمية لتدعيم التواصل الثقافي والأخوي بين تركيا والعالم العربي بداية شهر

1 كامل، **مرجع سابق** ، ص ص .423، 424 .

2 عبد العزيز، **مرجع سابق**.

أبريل 2010، وهي تابعة للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في تركيا، ومن أهداف القناة التواصل مع العالم العربي وتعريفه بتركيا، وفتح آفاق التعاون الإعلامي المشترك بين تركيا والعالم العربي، وتعميق الروابط والوفاق بين الجانبين.[1]

إلا أن الدور الاقليمي لتركيا لا يمكن أن يخرج عن النسق العام للحلف الأطلسي والمنظومة الغربية فتركيا هي عضو في حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة وتتطلع باستمرار الى العضوية في الاتحاد الأوروبي، وتربطها علاقات تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة واسرائيل وهذا ما حذا بالكثير من القوميين العرب الى النظر الى تركيا بموقف الشك والعداء، وأنها تسعى لتحقيق مصالحها على حساب دول الاقليم العربية، كما أنها تلعب دور الفاعل الاقليمي في اطار سياستها واستراتيجيتها مع الولايات المتحدة رغم استقلالها الظاهري، كما أن متانة العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع اسرائيل والتعاون الاستخباراتي والأمني يجعلنا نعتقد أن توتر العلاقات بينها وبين اسرائيل مرحلة مؤقتة ولا يمكن أن تستغني عنها وهو ما ظهر عندما قدمت اسرائيل الاعتذار لضحايا سفينة مرمرة فعادت العلاقات الطبيعية بين البلدين الى سابق عهدها.

المطلب الثاني: مشروع ايران في الشرق الأوسط ومجالاته

إن التأريخ الجغرافي للدولة الايرانية يشير الى أن حيزها المكاني يتسع خارج حدود الدولة ليصل الى المناطق الجغرافية التي يمكن أن تصلها القوة الإيرانية، فقد عرفت الامبراطوريات الفارسية التي انطلقت من الأرض الإيرانية دورات جيبوليتيكية متعددة بين القوة والضعف كالإمبراطورية الميدية (تأسست في القرن السابع قبل الميلاد الى 550 ق.م) والامبراطورية الاخمينية (سقطت في 331 ق.م) والامبراطورية الساسانية (تأسست 224 ق.م) وصولا الى الدولة الصفوية بعد الاسلام (التي تأسست سنة 1500م الى 1794 م) ثم الدولة القاجارية (التي ظهرت 1794م الى 1925 م) ، هذه الامبراطوريات والدول السابقة سيطرت على مناطق واسعة من آسيا الوسطى والقوقاز والخليج وبلاد الشام والأناضول وحتى بعض المناطق في مصر وافريقيا[2]، الى غاية ظهور الدولة الإيرانية بشكلها الحالي سنة1925 الى غاية 1979 فترة حكم الشاه، ومن 1979 تاريخ الثورة وقيام الجمهورية الاسلامية الى الآن.

بعد قيام الجمهورية الاسلامية سعت ايران من خلال تاريخها الى بسط نفوذها وقوتها في اقليم الشرق الأوسط واستعادة مجدها الامبراطوري بما يحقق الأهداف العليا للمجال الحيوي والتي تقوم

1عبد العزيز، المرجع نفسه.

2 كامل، **مرجع سابق** ، ص ص ،207- 213.

على تعزيز الأمن القومي وتحقيق مكانة اقليمية وزيادة حجم تأثيرها والسعي لأداء دور عالمي، وتقوم الاستراتيجية الإيرانيـة الجديدة تجاه منطقة الشرق الاوسـط، من خلال مشروعها بالمنطقة على 3 مرتكزات :

- **المرتكز الجغرافي:** إذ تتمتع إيران بموقع جغرافي يحقق لها مزايا جيواستراتيجية فهي الجسر الرابط بين وسط قارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وكلتاهما تعانيان من الضعف العسكري بحيث لا تستطيع تلك الدول التصدي للتأثير الاقتصادي والسياسي والثقافي الإيراني
- **المرتكز الأيديولوجي:** الذي يقوم على اعتبار ان الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما يحتاجه عالم اليوم ، ومن هنا جاءت فكرة تصدير الثورة باعتبارها واجباً دينياً إلزامياً، بداية من مرحلة اليقظة والصحوة الاسلامية ، وصولا الى قيام الحضارة الاسلامية الحديثة.[1]
- **المرتكز الأمني:** فالأمن القومي الإيراني تعرض لتحديات عديدة بعد تعاظم الوجود الأمريكي في المنطقة وفي جوارها الجغرافي في كل من أفغانستان والعراق وآسيا الوسطى والخليج ، ولذا فإنها تسعى لانتزاع دور إقليمي لها من أمريكا باستغلال غياب المشروع القومي العربي من ناحية وتخبط السياسة الأمريكية في المنطقة من ناحية أخرى .[2]

وتتمثل أهداف المشروع الإيراني في المجال السياسي والأمني بعد تحديد المرتكزات التي يقوم عليها من خلال السياسة الخارجية في ما يلي:

- سياسة المعارضة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية ومعاداة إسرائيل، ومعارضة الأنظمة الملكية والوراثية باعتبارها نظم استبدادية متعاونة مع الغرب، بحيث تعتبر التحالف الأمني الموجود بين الولايات المتحدة ودول الخليج تهديدا مباشرا لها، وتطالب الولايات المتحدة بالخروج من المنطقة.
- السعي الى تعزيز مكانتها وبناء قوة اقليمية تمكنها من السيطرة على المنطقة، وبناء قوتها في جميع المجالات، بحيث تسعى الى أن تكون طرفا أساسيا في بناء أمن الخليج، وأي مبادرة أمنية تخرجها عن ذلك لن تضمن الاستقرار في المنطقة.[3]
- حماية الأمن القومي من خلال بناء قوة عسكرية رادعة للدفاع والهجوم.

---

1 العدوان، **مرجع سابق**، ص 124 .

2 أحمد بختيار، "الاستراتيجية الايرانية"، في : **/https://www.sasapost.com/opinion/iranian-strategy** شوهد (12/04/ 2017)

3 Alan ,**op.cit** , p20.

- دعم الحركات التحررية ونصرة المستضعفين، من خلال دعم حركات المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين بحيث استطاعت من خلالها قتال الولايات المتحدة في العراق واسرائيل في فلسطين ولبنان عن طريق الحرب بالوكالة، وهو ما ساعدها على تعزيز الردع الجغرافي لحدودها كما أن اي استهداف لها من قبل أعدائها خاصة اسرائيل والولايات المتحدة سيكلفهما غاليا.[1]
- تحويل الصراعات في المنطقة من قومية الى دينية وحضارية لتضمن دورا رئيسيا في المنطقة، وفي هذا الصدد قامت بتأسيس فيلق القدس الذي يهتم بالعمليات الأمنية خارج ايران، وفي ظل الثورات العربية التي قامت في سوريا واليمن والبحرين قدمت الدعم للشيعة في تلك الدول وتم تأسيس الجيش الشيعي الحر تحت قيادة قاسم سليماني قائد فيلق القدس ويأتمر هذا الجيش بمرشد الثورة ويضم في صفوفه مواطنين من مختلف شعوب المنطقة وله جبهات للقتال في كل من اليمن والعراق وسوريا وتتمثل أهدافه، في توحيد صفوف الشيعة في المنطقة، وتوحيد المليشيات العسكرية التابعة للحرس الثوري في المنطقة تحت القيادة الايرانية في توجيه المعارك، وحماية المقدسات والمزارات الشيعية في الشرق الأوسط.[2]

المجال الاقتصادي والثقافي

- لعب دور اقتصادي كبير في القوقاز والمنطقة العربية لتتمكن من بسط نفوذها بما يمكنها من الهيمنة الاقليمية وتنمية علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول التي تمثل أسواقا ومعبرا تجاريا هاما للصادرات الايرانية، اضافة لكونها حلقة وصل بين دول القوقاز والخليج بالنظر لموقعها الجغرافي الهام.
- تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي والعلمي بما يمكن ايران من أن تكون قوة مركزية في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا بحلول 2025، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصاديًا، وعلميًا، وتصبح نموذجا ملهِما ولاعبا فاعلا ومؤثرا في العالم الإسلامي استنادًا إلى تعاليم "الإمام الخميني" وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية، وتعطي الوثيقة أهمية قصوى للمنطقة المحيطة بإيران والتي تضم خمسة نظم تحتية، هي: شبه القارة الهندية، والشرق الأوسط العربي، والخليج العربي، والقوقاز، وآسيا الوسطى.[3]

---

1 كامل ، **مرجع سابق** ، ص232.

2 فاطمة الصمادي، **ايران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الايرانية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016)، ص 20 .

3 باكير (اكتشاف القوة)، **مرجع سابق**.

- الطموح لتأدية دور قائد عالمي للثورة الاسلامية وارساء الاسلام الشيعي الشامل وقيادة العالم الاسلامي وتحويل المرجعية الشيعية من النجف العراقية الى مدينة قم الايرانية[1] واستغلال البعد الديني والاسلامي في استراتيجيتها في المنطقة، والعمل على نشر المذهب الشيعي بالمفهوم الايراني المستند الى ولاية الفقيه وتصديره الى دول المنطقة، خاصة في دول الجوار في اطار سياسة القوة الناعمة، وهوما مكنها من تحقيق النفوذ في العراق الذي تحول من دولة معادية الى دولة متحالفة وفرض نفوذها في لبنان عن طريق حزب الله .
- نشر قيمها الثقافية عن طريق أساليب التأثير كإنشاء المراكز الثقافية والدينية لتعميق الحوار، حيث أسست ايران 600 مركز ثقافي في 45 دولة حول العالم منها 13 مركز في 5 دول من الشرق الأوسط وتقديم المنح الدراسية لطلاب بعض الدول الاسلامية ومد الجسور مع المذاهب الاسلامية الأخرى، كما فتحت فروعا لجامعاتها في كل من جزر القمر وفنزويلا ولبنان وباكستان وأرمينا وتنزانيا والامارات، بالإضافة إلى إنشاء المواقع الإلكترونية الناطقة بالعربية، كالموقع الإلكتروني لعلي خامنئي الذي أصدر فيه صفحة خاصة باسم "الصحوة الإسلامية" تصدر باللغات: الفارسية، والعربية، والإنكليزية، واستضافة الندوات والمؤتمرات الاسلامية، كما قامت بإصدار 4 صحف باللغة الانكليزية موجهة لسكان أروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وإفريقيا وصحيفتين باللغة العربية (الوفاق وكيهان) موجهة لسكان الشرق الوسط وشمال افريقيا وتحتل منطقة الخليج والمنطقة العربية وافريقيا الأولوية في الاستراتيجية الايرانية.[2]
- تسويق سياستها الخارجية عبر الآلة الدعائية للإعلام، حيث بعد قيام الثورة ب3 أشهر غيرت اسم وزارة الاعلام والسياحة الى وزارة الارشاد القومي، ثم الى وزارة الارشاد والثقافة الاسلامية، ويقوم المرشد الأعلى بتعيين رئيس هيئة الاذاعة والتلفزيون واقالته، حيث تستخدم ايران هذه المؤسسة للدعاية الى سياستها الاقليمية وقيمها الفكرية، وتمتلك ايران امبراطورية اعلامية هي الأكبر في المنطقة حيث تحتوي هيئة الاذاعة والتلفزيون (Irib) أكثر من 35 قناة اذاعية وتلفزيونية حكومية وتضم حاليا أكثر من 25000 موظف، حيث أنشأت في 2003 قناة العالم الفضائية وهي قناة اخبارية ذات توجه شيعي موجهة للناطقين بالعربية في العالم العربي وخارجه إلا أن مواقفها تجاه الثورات العربية خاصة اليمنية والسورية جعلها تخسر الكثير من احترامها وتقديرها لدى الرأي العام العربي.[3]

1 شنين، **مرجع سابق** ، ص .ص 118، 119.

2 عبد الله يغين "القوة الصلبة والناعمة لإيران"، رؤية تركية، مرجع سابق، ص ص. 97، 98.

3 باكير، (اكتشاف القوة)، **مرجع سابق**.

لقد لعبت طبيعة النظام السياسي المختلفة بين تركيا وايران في تباين سياساتهما الخارجية، ففي المجال السياسي يسعى كل بلد الى أن يكون القوة الاقليمية الأولى في الشرق الأوسط وذلك بتعزيز الشراكة مع حلفائه في المنطقة فتركيا أقامت علاقات قوية مع الدول العربية والخليجية خاصة السعودية التي تسعى لبناء تحالف سني مع تركيا لمواجهة النفوذ الشيعي للقوة الايرانية، أما ايران فمن خلال مشروعها لتكون القوة الاقليمية الأولى في الشرق الأوسط 2025 قامت بتعزيز شراكتها مع الحركات الشيعية في البلدان العربية ودعم حركات المقاومة الفلسطينية حماس والجهاد الاسلامي ماديا ومعنويا.

وتتمثل المنافسة الايرانية التركية في المجال الاقتصادي من خلال سعي كل دولة من خلال امكانياتها الاقتصادية لربط دول المنطقة بها، فتركيا وقعت العديد من الاتفاقيات التجارية الحرة مع دول المنطقة وارتفعت نسبة التبادل التجاري التركية العربية الى مستويات قياسية، أما ايران فهي تسعى من خلال مشاريعها الاقتصادية الى تزويد المنطقة بالمياه من خلال مشاريع نقل عبر الأنابيب وزيادة نسبة التبادل التجاري مع دول الخليج وقد تجلى ذلك من خلال العدد الكبير للشركات الاقتصادية الموجودة هناك خاصة في دولة الامارات.

أما في المجال الثقافي تسعى كل دولة الى الترويج لنموذجها الفكري والثقافي من خلال وسائل الاعلام المختلفة وقد تجلى ذلك بالنسبة لتركيا من خلال انشاء قناة ناطقة باللغة العربية تهتم بنشر القيم التركية اضافة الى المسلسلات التركية المدبلجة الموجهة لجمهور غفير من الشباب العربي ساهمت في عودة تركيا الى المنطقة العربية وبصورة ايجابية، أما ايران فقد كرست امكانياتها الاعلامية للترويج لقيمها الثقافية ونشر الفكر الشيعي في دول المنطقة إلا أن نموذجها لم يلقى اقبالا ورواجا كبيرا بالنظر الى اختلافه مع توجهات دول المنطقة والتي عملت من خلال الإعلام المضاد الى مواجهة قيمها وفكرها، خاصة دول الخليج بالنظر الى اعتبار ايران الأنظمة الملكية أنظمة استبدادية ودعوتها لشعوب المنطقة الى الثورة على هذه الأنظمة واقامة أنظمة جمهورية ترتكز على مبادئ العدل والمساواة.

وقد ظهر التنافس الايراني التركي بصورة اكثر وضوحا بعد قيام الثورات العربية، فالمواقف المختلفة والرؤى المتناقضة لكل دولة جعل العلاقات السياسية بين البلدين تتوتر في كثير من الأحيان بالنظر الى التصريحات المثيرة والاتهامات المتبادلة بين قادة البلدين، عن مسؤولية تردي الأوضاع الأمنية في الدول التي شهدت انتفاضات شعبية وهوما أدى الى تراجع مستوى التبادل التجاري بين البلدين، وسنحاول معرفة مناطق التنافس ومستقبل العلاقات بين البلدين بوضوح اكبر في الفصل القادم.

الفصل الثالث

مناطق التنافس ومستقبل العلاقات الايرانية التركية

تتنافس تركيا وايران في أكثر من منطقة بالشرق الأوسط، لتحقيق مصالحهما ونفوذهما في المنطقة باعتبارهما القوى الاقليمية القادرة على تحقيق النفوذ والسيطرة على المنطقة، كما كانت الثورات العربية فرصة لهما لإبراز نفوذهما أكثر وفرض توجهاتهما على باقي دول المنطقة خاصة العربية منها، وذلك في ظل الضعف والتشتت الذي تشهده الدول العربية وغياب دولة اقليمية عربية قادرة على مواجهة طموحات تركيا وايران في المنطقة العربية، وتعد سوريا والعراق ومنطقة الخليج المناطق الأكثر حضورا في التنافس بين تركيا وايران كما سعى كل طرف الى كسب التضامن والتعاطف من خلال تبنيهما للقضية الفلسطينية والدفاع عنها وفق رؤيتهما، هذه التطورات الحاصلة بعد 2011 جعل مستقبل العلاقات بين البلدين غامضا هل يتجه نحو الاستقرار والتقارب، أم الى الصدام والصراع خاصة بعد ارسال البلدين قوات عسكرية الى سوريا والعراق وهي المناطق الأكثر سخونة في التنافس الاقليمي.

المبحث الأول: دور تركيا وايران في العراق وسوريا

تعتبر سوريا والعراق ساحة التنافس الكبيرة والواضحة بين تركيا وايران بعد 2011 لأهمية المنطقة للبلدين خاصة تركيا التي ترتبط بحدود مع البلدين، لقد ساهم غياب الأمن وضعف الدولة في زيادة نفوذ البلدين وتدخلهما في العراق وسوريا، حيث يعيش البلدان أزمات أمنية خطيرة قد تؤدي الى تفكك الدولة العراقية والسورية، هذه المستجدات دفعت بتركيا وايران الى زيادة نفوذهما في سوريا والعراق الذين يعتبران منطقة نفوذ تاريخي لهما.

المطلب الأول: نفوذ البلدين بالعراق

1 – النفوذ التركي بالعراق: يعود النفوذ التركي بالعراق في جذوره الى قرون مضت، منذ عهد الدولة العثمانية أين كان العراق جزءا من تلك الدولة لمدة تزيد عن أربعة قرون، وبعد خسارة الدولة العثمانية للحرب العالمية الأولى، واعادة تقسيم المنطقة من طرف القوى الاستعمارية آنذاك فرنسا وبريطانيا نتج عن هذ الوضع انحسار حدود الدولة التركية الحديثة وتقلص جغرافيتها، حيث طالبت تركيا بحقوق لها في شمال العراق لضم اراضي الموصل وكركوك والتي أقرها المجلس الوطني التركي ضمن خريطة تركيا في جلسة سرية في 28 يناير 1920،[1] إلا أن مطالبها لم تلق استجابة من بريطانيا التي كانت تحتل العراق آنذاك، حيث حسمت معاهدة حزيران 1926 في أنقرة بين تركيا وانكلترا والعراق في

1 بيار مصطفى سيف الدين، **تركيا وكوردستان العراق الجاران الحائران**، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص ص 156، 157

مصير ولاية الموصل لصالح العراق واعترفت تركيا بحدودها الحالية مع العراق وكجزء للتسوية النهائية تضمنت المعاهدة حصول تركيا على 10 ٪ من عائدات نفط الموصل وكركوك لمدة 25 سنة.[1]

إلا أن كركوك والموصل لم تغب عن ذهن القادة الأتراك، حيث أثار الرئيس التركي السابق " أوزال" تقسيم العراق بعد نشر "خريطة أوزال" في خريف 1990 والتي كانت تقضي بإعادة الموصل الى تركيا، حيث أن السكان غير العرب يفضلون الحكم التركي على الحكم العربي ولكن خطته لم يكتب لها النجاح، وتقوم السياسة التركية نحو العراق وشمال العراق (كوردستان العراق) الى ما يلي:

- مقاومة أي اتجاه يهدف الى تقسيم العراق سواء على أساس طائفي أو اثني ورفض اي شكل من أشكال ضم كركوك الى كردستان حتى في اطار فدرالي.
- منع قيام دولة كردية في كوردستان العراق لما له من انعكاسات سلبية على الداخل التركي، قد تدفع أكراد تركيا للمطالبة بذلك.
- تصفية اي نفوذ لحزب العمال الكردستاني، الذي اتخذ من جبال كوردستان العراق قواعد محصنة لمهاجمة القوات الحكومية التركية.[2]
- حماية التركمان ودعم خطط منحهم حكما ذاتيا في كركوك بحيث لا يكونوا تابعين للإقليم الكردي الفدرالي .
- عدم السماح بقيام دولة عراقية غير ديمقراطية ومعادية تشكل تهديد مستقبلي لتركيا.
- معارضة تركيا لإقامة مناطق حكم ذاتي للشيعة بالجنوب بحيث تفضل أن تكون تابعة لحكومة المركز ببغداد للحد من النفوذ الايراني المتعاظم بالعراق .

وتعتقد تركيا بأن معاهدة حزيران 1926 جعلت منها طرفا لا يمكن التغاضي عنه في حال حدوث تغيير بالمنطقة فهي تنازلت عن ولاية الموصل لدولة العراق الموحدة وليس لأي طرف آخر.[3]

لقد أدى الصراع بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني لعقد اتفاقية أمنية بين الحكومتين العراقية والتركية 1994م، يسمح بموجبها للقوات التركية بتنفيذ ضربات جوية ضد معاقل الحزب الكردي والتوغل لمطاردته لعمق 25 كم على طول الشريط الحدودي بين البلدين، وتم تمديد تلك الاتفاقية

1 المرجع نفسه، ص 157.

2 **المرجع نفسه**، ص 159.

3 **المرجع نفسه**، ص 160.

في2007، ويتواجد الجنود الأتراك بشكل دائم في العراق منذ العام1997 في قاعدة "بامرني" العسكرية بمحافظة دهوك إضافة الى3 قواعد عسكرية أخرى شمال اقليم كردستان.[1]

لقد سعت تركيا بعد احتلال العراق في 2003 الى تعزيز وجودها ونفوذها في العراق في المجال الاقتصادي والسياسي خاصة في شماله(اقليم كردستان) والذي سعت الى ربطه بتركيا، وإقامة علاقة شراكة اقتصادية معه، ففي محافظة الموصل التي تحتوي على العرب السنة والتركمان تحاول تركيا استغلال انتمائهم المذهبي والعرقي لتعزيز نفوذها في المنطقة وللوقوف ضد أي محاولة لضم مدينتي الموصل وكركوك الى الدولة الكردية في حال نشوئها، كما قامت تركيا بتعزيز علاقاتها مع العراق بعد الاحتلال، حيث وصلت التجارة بين البلدين الى 6 مليارات دولار في 2010 وهي مرشحة للارتفاع أكثر، إضافة الى تعزيز علاقاتها مع اقليم كردستان العراق لما له من أهمية اقتصادية وأمنية لتركيا بالنظر الى موارده الطاقوية، ولكسب أكراد العراق الى صفها في حربها ضد حزب العمال الكردستاني.[2]

لقد أصبحت تركيا الفاعل الاقتصادي الأول في اقليم كردستان، وتشير تقارير بأن 90٪ من المواد الغذائية في الاقليم تأتي من تركيا، كما أن 80٪ من البضائع المباعة فيه صناعة تركية، وهناك ما يقرب من 1200 شركة تركية تعمل في الاقليم، لاسيما في مجال البناء والتشييد والتنقيب عن النفط، كما اتفق الطرفان مؤخرا على اقامة سكة حديد تربط بين اسطنبول وأربيل.[3]

وتعتبر تركيا المنفذ الرئيسي لمشاريع مد أنابيب الطاقة المنفردة لإقليم كردستان والذي سيقوم بتصدير النفط من دون المرور على الأنبوب الوطني العراقي، كما شجعت تركيا محافظ الموصل للاستثمار في حقول النفط بنينوى بمعزل عن الحكومة العراقية وتهدف تركيا من خلال هذه الشراكة الاقتصادية الكبيرة مع شمال العراق ليكون ممون الطاقة الرئيسي لتركيا بما يقلل من اعتمادها على ايران وروسيا، إضافة الى جعل المنطقة تحت النفوذ التركي تنافس به النفوذ الايراني في وسط وجنوب العراق.[4]

ففي 2012 قررت الحكومة التركية استيراد النفط الخام من اقليم كردستان بشكل مباشر، رغم اعتراض الحكومة المركزية في بغداد على هذا القرار، وفي آذار مارس 2013 وقعت حكومة اقليم

---

1 رائد الحامد، **تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة**،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر2015)، ص ص 2،3

2 لادمي، **مرجع سابق**، ص 117.

3 اف ستيفان لارابي عليرظا نادر، **العلاقات التركية الايرانية في شرق اوسط بات متغيرا**،(الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة راند للأبحاث،2013)، ص 13.

4 حارث حسن، **معركة الموصل: حسابات بغداد في رفض المشاركة العسكرية التركية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2016) ص ص، 3، 4.

كردستان اتفاقا تاريخيا مع تركيا لإمدادها بالنفط والغاز بشكل مباشر من دون موافقة الحكومة العراقية، مع امتيازات لتركيا للتنقيب عن النفط والغاز في حقول الطاقة شمال العراق، اضافة الى حصولها على النفط والغاز بأسعار تفضيلية، مما سياهم في تعزيز أمن تركيا الطاقوي.[1]

لقد كان لسقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش منتصف 2014 تأثيرات كبيرة على المستوى الداخلي للعراق وعلى المستوى الاقليمي، لما شكله هذا التنظيم المتطرف من تهديد أمني على الجميع، وفي اطار محاربته تشكل تحالف دولي لأكثر من 60 دولة بقيادة الولايات المتحدة، أما على المستوى الاقليمي فقد رأت تركيا في الفراغ الأمني فرصة لحزب العمال الكردستاني يريد استغلالها لتعزيز نفوذه في شمال العراق، ومن أجل مواجهة تلك التحديات قامت بالتنسيق مع العراق لتدريب القوات العسكرية وتقديم المساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وذلك بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الى أنقرة نهاية سنة 2014م.[2]

قامت تركيا بتأسيس معسكر" دوبردان" قرب بعشيقة شمال شرق الموصل في مطلع كانون الأول ديسمبر 2015 وذلك بإرسال 1000 جندي مع مدرعات ثقيلة لتدريب 2000 عراقي من الحشد الوطني، وهم عبارة عن فصائل سنية مسلحة والذين أصبحوا فيما بعد يسمون بحرس نينوى، وذلك بقيادة "أثيل النجيفي" محافظ نينوى السابق وحليف تركيا الرئيسي بالعراق لمحاربة داعش، إلا أن الموقف الرسمي العراقي كان رافضا للتدخل التركي في العراق ودخول قوات تركية الى الموصل، والذي ظهر في تصريحات المسؤولين العراقيين حيث اعتبرها العبادي رئيس الحكومة بالقوات الغازية.

لكن تركيا ترفض الانسحاب من العراق لكون النفوذ الايراني قوي في هذا البلد والحكومة العراقية تعمل تحت التأثير الايراني، خاصة وأن ميلشيات الحشد الشعبي الشيعية لها حضور قوي في الميدان العراقي وهي المعروفة بولائها لإيران وتتلقى دعما من الحكومة في حين لا تقبل بالوجود التركي، ولذلك اعتبرت أنقرة القرار العراقي يصب في مصلحة ايران.[3]

توترت العلاقات التركية العراقية بسبب تدخلها العسكري ومشاركتها في معركة الموصل التي انطلقت في 16 تشرين الأول أكتوبر2016، وتعتقد تركيا أن الحكومة المركزية ببغداد لا تملك القرار في رسم مستقبل البلاد بل هي رهينة قوى اقليمية كإيران وقوى دولية كالولايات المتحدة ولذلك لا تريد أن تبقى خارج اللعبة في مجال جغرافي يعتبر حيويا لها، وذلك باتباع سياسة أكثر واقعية والمساهمة في رسم

1 لارابي ، نادر، **مرجع سابق**، ص 13 .

2 الحامد، **مرجع سابق**، ص 3.

3 أحمد حلواني وآخرون، **حال الأمة العربية 2015– 2016 العرب وعام جديد من المخاطر**، تحرير علي الدين هلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 63.

النظام الاقليمي المستقبلي بما لا يضر بمصالحها وأمنها[1]، حيث صرح الرئيس "أردوغان" بأن مشاركة بلاده في معركة الموصل يهدف للدفاع عن التركمان واستجابة لمطالب القادة السنة العراقيين ومنع الميليشيات الطائفية من السيطرة على المدينة في إشارة الى قوات الحشد الشعبي المدعومة من ايران.[2]

2- النفوذ الايراني بالعراق: لقد ظهر النفوذ الايراني في العراق عقب الاطاحة بنظام "صدام حسين" أبريل 2003، من طرف القوات الأمريكية والتي قضت على واحد من اعداء ايران التاريخيين، ووفر لها الفرصة للنفوذ الى هذا البلد وتعزيز الدور الاقليمي لها، حيث أصبح حضور الشيعة في المشهد السياسي وقيادتهم للحكومة، فرصة لها لدعم نفوذها من خلال دعم حلفائها السياسيين في التنظيمات الشيعية القريبة منها، والعمل على توحيد الأحزاب الشيعية لتكون قوة ذات تأثير ووزن في الوصول الى الحكم، وهو ما تحقق من خلال الحكومات الشيعية التي تشكلت بعد الانتخابات التشريعية في 2005 و2010 و2014 أين دعمت المرشحين الشيعة في الانتخابات، مع الحفاظ على علاقات قوية مع الأكراد في شمال العراق، وهو ما ساهم في وصول حكومات موالية لإيران وتتوافق مع رؤيتها وهو ما أدى بها الى التدخل في الشؤون الداخلية العراقية.[3]

أما على صعيد العلاقات الاقتصادية فقد عملت ايران على توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق، أين وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين من 7 مليار دولار 2009 الى 12 مليار دولار 2013، كما تمد ايران العراق ب10٪ من احتياجاته للطاقة الكهربائية، وتحول العراق الى مقصد رئيسي للزوار الايرانيين لزيارة الأماكن المقدسة عند الشيعة في كل من النجف وكربلاء، والذين يصل عددهم الى أربعين ألف أما في مناسبة عاشوراء فيصل عدد الزوار الى 4 ملايين، كما يستقر عدد منهم بالعراق وهو ما سيشكل تغيرا ديموغرافيا في العراق لصالح الشيعة، حتى أن هناك من طالب بإدراج القومية الفارسية كقومية رابعة بعد العربية والكردية والتركمانية خلال صياغة دستور 2005.[4]

---

1 Willim f. Mullen And Daniel Green , **the road to Mosul Reports from The Field** ,Usa: the Washinton Institute for Near East Policy ,October 11 2016 ,p 1.

2 حسن، **المرجع سابق**، ص 5.

3 فاطمة الصمادي، **العراق في الاستراتيجية الايرانية تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص**،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، تموز 2014)، ص 5.

4 الصمادي، **المرجع نفسه**، ص ص 5، 6.

كما تعمل ايران على اقامة علاقة وثيقة مع أصحاب رؤوس الأموال في القطاعين العام والخاص وتدعم التجار الايرانيين بالعراق خاصة بالنجف وكربلاء للسيطرة على السوق العراقي، مع فتح بنوك ايرانية تحت العباءة العراقية في مدن عراقية كالكوت والبصرة والديوانية.[1]

أما على الصعيد الأمني فيتجلى النفوذ الايراني من خلال فتح مكاتب استخباراتية رسمية للحرس الثوري في كردستان العراق في كل من أربيل والسليمانية، وبناء قوات شبه عسكرية تقودها من الخلف للدفاع عن مصالحها والقتال نيابة عنها كقوات الحشد الشعبي التي تتلقى الدعم العسكري والمساعدة المالية والتدريب العسكري لمحاربة داعش[2]، ويتوجه الدعم الايراني الى خمسة فصائل هي: قوات بدر وحزب الله العراقي وكتائب سيد الشهداء وعصائب أهل الحق وحركة النجباء، وتستخدم ايران القوة الناعمة لبسط نفوذها بالعراق من خلال دعم المرجعية الشيعية بالنجف والتأثير على الرأي العام العراقي عبر وسائل الاعلام.[3]

من خلال ما رأيناه من تواجد ونفوذ تركيا وايران في العراق يظهر لنا جليا أن التنافس بين البلدين وصل الى أعلى مستوياته سياسيا وعسكريا واقتصاديا في هذ البلد، فإيران تدعم حلفاءها من الشيعة في الحكومة العراقية كما رفعت من نسبة تبادلها التجاري مع العراق الذي أصبح سوقا استهلاكية للمنتجات الايرانية، أما تركيا فتدعم حكومة اقليم كردستان العراق حليفها الاستراتيجي والذي تحول الى سوق للمنتجات التركية، وقد وصل التنافس بين البلدين قمته بعد سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل، ومع بدء استعدادات معركة الموصل ضد الارهابيين، تدعم ايران الحكومة العراقية ممثلة بالجيش والشرطة، اضافة الى ميليشيات الحشد الشعبي للمشاركة في المعركة، في حين تدعم تركيا قوات الحشد الوطني وأنشأت قاعدة عسكرية ببعشيقة قرب الموصل لتدريب تلك القوات، والوقوف عائقا في وجه طموحات حزب العمال الكردستاني حليف ايران وعدو تركيا والذي يسعى للتواصل مع أكراد سوريا عبر حدود البلدين وهو ما يشكل تهديدا للأمن القومي التركي.[4]

ويبقى التحدي الأكبر الذي يواجه العراق هو نتائج ما بعد معركة الموصل، حيث أن الدولة العراقية مهددة بالتقسيم في ظل تنافس اقليمي وغياب أي دور عربي، وهو ما يجعلنا نقول أن حربا بالوكالة تجري بين تركيا وايران بالعراق، فتركيا ترفض أي دور للحشد الشعبي في الموصل كما أنها لا ترغب برؤية حكومة محلية مناوئة لها وقريبة من ايران، لكن رغم خلافاتهما إلا أنهما يتفقان على عدم

1 لادمي، **مرجع سابق**، ص 131.

2. Mullen And . Gree ,op.cit , p2.

3 حلواني وآخرون، **مرجع سابق**، ص 77.

4 لارابي ، نادر، **مرجع سابق**، ص ص 12، 13.

تقسيم العراق وعدم قيام دولة كردية قد يكون لها تأثير على الجانبين، اضافة الى تزايد مخاوفهما من تزايد النفوذ الاسرائيلي في اقليم كردستان العراق مما يعني ان المصلحة والبراغماتية تحكم العلاقات بين البلدين.[1]

المطلب الثاني: تدخل البلدين في سوريا

تعتبر سوريا منطقة تنافس وصراع كبير بين تركيا وايران، بسبب مواقفهما المتناقضة من الأزمة السورية التي بدأت في آذار مارس 2011 واختلاف أهدافهما ومصالحهما في ذلك البلد، وهو ماساهم في تعقد الأزمة وصعوبة حلها بعد ست سنوات من الحرب، إضافة الى تدخل قوى دولية كبرى على خط الأزمة، وهو ما فتح الباب لهؤلاء اللاعبين الاقليمين والدوليين للدخول في حرب بالوكالة في مناطق واسعة من سوريا.

فتركيا وقفت في بداية الأزمة مع النظام السوري ودفعته الى التعجيل بإصلاحات سياسية وتشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل ممثلين عن الاخوان المسلمين، مما يضمن لها نفوذا واسعا كون الاخوان حلفاء لها، إلا أن كل محاولاتها لجر النظام بالأخذ بنصائحها فشلت، وهو ما دفع بها الى اشهار عدائها للنظام واحتضان ودعم المعارضة السورية سياسيا وعسكريا ومطالبة برحيل وسقاط نظام بشار الأسد وبذلك بدأت الأزمة تأخذ منعطفا خطيرا نحو العنف، لقد أرادت تركيا أن تكون المستفيد الأكبر من عملية التغيير بسوريا لأسباب سياسية واقتصادية وجيوسياسية فاحتضانها للمعارضة وللتيارات الاسلامية سيضمن لها حال وصولهم الى السلطة نفوذا كبيرا ليس في سوريا فحسب بل في عموم المنطقة، فسوريا تشكل ممرا رئيسا للبضائع التركية الى العالم العربي ومع عدائها الحالي للنظام القائم لم تعد مصالحها آمنة.[2]

إن دعم تركيا للمعارضة سوف يمكنها من الحد من النفوذ الايراني بسوريا والذي يسعى الى تشكيل هلال ايراني شيعي من أرمينيا الى سواحل المتوسط، يشكل حاجزا طبيعيا بين تركيا من جهة وبين الأردن وشبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، حيث نشأ تواصل جغرافي للمرة الأولى بين طهران ودمشق وبيروت عبر العراق بعد الانسحاب الأمريكي من الأخير نهاية 2011، كما يشكل هذا الدعم للمعارضة فرصة لتركيا لتصحيح موازين القوى لمصلحتها من خلال اسقاط نظام حليف لايران، وإنشاء نظام بديل يكون حليفا استراتيجيا لها، كما أن تركيا ترغب بتنويع مصادر احتياجها من الغاز حيث تستورد 60 ٪ من

1 حسن، **مرجع سابق**، ص 6.

2 مروان قبلان، **المسألة السورية واستقطاباتها الاقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015)، ص ص 22، 23 .

الغاز الروسي وذلك بسعيها لنقل الغاز القطري عبر سوريا اليها والى أوروبا، ولذلك ضغطت روسيا على سوريا لرفض المشروع الذي يهدد مصالح روسيا الاستراتيجية.[1]

أما ايران فترتبط بتحالف استراتيجي مع سوريا، لذلك عندما انطلقت الثورات العربية في كل من مصر وتونس وليبيا رحبت بها واعتبرتها صحوة اسلامية وانتفاضة للشعوب ضد الديكتاتورية والأنظمة العميلة للغرب، أما الثورة السورية فاعتبرتها ثورة مرتبطة بالخارج وهدفها المساس بسوريا المقاومة، وأطلقت على المتظاهرين مصطلحات العمالة وأنهم دعاة فتنة ومرتبطون بمخطط خارجي، وهم عملاء للأمريكيين والصهاينة يريدون الاطاحة بنظام المقاومة وهي عبارة عن مؤامرة داخلية و خارجية منسقة خاصة السعودية وقطر ولبنان واسرائيل في تناقض غريب في مواقفها رغم أن الثورة كانت في بداياتها سلمية ورفعت مطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية تدعو الى الاصلاح والتغيير، وبذلك تعد ايران بمواقفها من أكبر الداعمين للنظام السوري اعلاميا، والذي تحول الى دعم عسكري ومالي، بعد تسريب تقرير تحدث عن 600 مليون دولار مساعدات عاجلة لمنع الاقتصاد السوري من الانهيار.[2]

أما الدعم العسكري الايراني فقد كان في البداية عبارة عن مستشارين عسكريين، ثم اتسع الى مشاركة مباشرة للحرس الثوري عن طريق فيلق القدس، مع ميلشيات شيعية أفغانية وباكستانية وعراقية تابعة للحرس الثوري، حيث ترى ايران أن الصراع الدائر في سوريا يمثل امتدادا للصراع القائم في العراق ولبنان بين محور المقاومة والممانعة والمحور المعادي التابع للغرب والمتمثل في المحور التركي الخليجي، فإسقاط النظام السوري هو اضعاف لحلفائها في العراق وحزب الله بلبنان، وانتصار سوريا هو انتصار لهم وهو ما عمل النظام السوري على الترويج له، وبما أن جميع أطراف المحور الايراني من أتباع المذهب الشيعي وأطراف المحور التركي من أتباع المذهب السني، فقد أخذ الصراع بين المحورين بعدا مذهبيا أخذ يظهر بوضوح في الآونة الأخيرة.[3]

انتقل التنافس الايراني التركي في سوريا من مرحلة الدعم المادي والمعنوي الى مرحلة التدخل العسكري المباشر، حيث اعترف قائد الحرس الثوري الايراني محمد علي جعفري في أيلول سبتمبر 2012 عن وجود عناصر من قوات النخبة في الحرس الثوري الايراني لتقديم مساعدات غير عسكرية،[4] أما العميد "حسين همداني" فقد صرّح في أبريل 2014 عن أهمية دعم سوريا وذكر ايجابياته على الثورة

---

1 **المرجع نفسه**، ص 24.

2 علي حسن باكير، **الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، تقييم حالة (الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012)، ص 2، 3.

3 قبلان، **مرجع سابق**، ص 26.

4 لارابي ، نادر، **مرجع سابق**، ص 9.

الاسلامية حيث وصفها بالدفاع المقدس، ووفقا لتصريحاته فإن 42 فرقة و128 كتيبة مكونة من 70 ألف من الشباب الاسلامي من العلويين والسنة والشيعة أخذت على عاتقها أمن المدن والقرى السورية، كما أعلن قائد الحرس الثوري في منطقة ملاير "محمد اسكندري" في أيار مايو 2014 وجود42 لواء و138 كتيبة جاهزة لقتال العدو وقال إن قتالنا في سوريا هو قتال ضد أمريكا على التراب السوري، وفي آذار مارس 2016 أعلن العميد "علي آرسته" منسق القوات البرية في الجيش الايراني انضمام قوات برية خاصة من اللواء 65 وقوات من ألوية أخرى للقتال في سوريا[1].

ويقدر محللون غربيون عدد القوات الايرانية في سوريا ب16ألف جندي، إضافة الى أن ايران تسيطر على 60ألف شيعي من ميلشيات متعددة الجنسيات خاصة من افغانستان وباكستان والعراق ولبنان تقاتل في سوريا، كحركة النجباء وقوات بدر وكتائب الامام علي، إضافة الى حزب الله المستقل إداريا وعسكريا والذي يقدر عدد جنوده ب 10الاف جندي، حيث قامت ايران بارسال امدادت بشرية وعسكرية لمساعدة النظام السوري في القضاء على المعارضة.[2]

لقد أدت تطورات الأزمة السورية وتزايد النفوذ الايراني وتدخلها المباشر عسكريا لدعم النظام السوري، وحصول القوات الكردية على دعم أمريكي لمحاربة تنظيم داعش، وسيطرة الأكراد على مناطق واسعة على الحدود التركية السورية وما يشكله من تهديد لتركيا، الى اعلانها عملية درع الفرات في 24 أغسطس 2016 وهي عبارة عن عملية عسكرية دخلت بموجبها تركيا الى الأراضي السورية بآليات وجنود مصحوبة بقوات من الجيش السوري الحر وتتمثل أهداف هذا التدخل فيما يلي:

1- منع القوات الكردية المتمثلة في حزب الاتحاد الديمقراطي والذي تصفه تركيا بأنه الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني من احكام السيطرة على الحدود مما قد يشكل خطرا عليها بإقامة كيان كردي عازل لها عن باقي سوريا، مما يدفع بأكراد تركيا الى التفكير بإقامة كيان مماثل واجبار القوات الكردية بالعودة الى مناطقها بعد انتهاء معاركها مع تنظيم داعش.
2- اقامة منطقة آمنة شمال سوريا تمنع من خلالها المزيد من عمليات النزوح الى أراضيها وتعمل على اعادة عدد من اللاجئين السوريين الى هذه المناطق لفك الضغط عنها.[3]

1 صمادي، (ايران والثورات)، **مرجع سابق**، ص 12.

2 Alain Chemal , Syrie : l'Iran et le Hezbollah ne croient plus qu'à une solution militaire ,dans: **http://geopolis.francetvinfo.fr/syrie-l-iran-et-le-hezbollah-ne-croient-plus-qu-a-une-solution-militaire-120279** ,regarder(10/05/2017).

3 Bulant Kilic , Opération anti-EI : "La Turquie se replace dans la crise syrienne ,Dans : **http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20160824.OBS6800/operation-anti-ei-la-turquie-se-replace-dans-la-crise-syrienne.html** regarder(10/05/2017).

3- تمكين المعارضة السورية من الدعم العسكري في حربها ضد النظام السوري وتنظيم داعش، مما يجعلها في موقف قوي في المفاوضات، فقد تمكنت هذه العملية من تحرير 1300 كم2 من الأراضي بطول 90 كم وعمق 20 كم الى غاية أكتوبر 2016، وكان الرئيس أردوغان قد أعلن أن هدف العملية تطهير 5000 كم2 من الأراضي السورية.[1]

لقد ساهمت تركيا أيضا في دعم عمليات جيش الفتح والذي تمكن في آذار مارس 2015 من تحرير مدينة إدلب بالكامل مع مناطق في ريف حلب من قبضة النظام السوري، رغم الدعم العسكري الايراني الكبير للجيش النظامي، كما أصبحت تركيا بالشراكة مع روسيا راعية لمفاوضات السلام و لاتفاق وقف النار، الذي توصل اليه طرفي الأزمة خلال المفاوضات الجارية بأستانة عاصمة كازاخستان، بالنظر الى نفوذها الكبير في صفوف المعارضة، وهو ما جعلها طرفا رئيسيا لحل الأزمة السورية بالتنسيق مع روسيا وايران.[2]

لقد أظهرت الأزمة السورية والعراقية الخلافات الكبيرة بين تركيا وايران وصراعهما على تحقيق النفوذ وربح مكاسب في هاتين الدولتين، والذي ظهر بالتدخل العسكري المباشر وأصبحت بذلك المنطقة تعيش حربا بالوكالة بين تركيا وايران، إلا أنه رغم اختلاف مواقفهما وتناقضها فهما لم يتواجها مباشرة وهو ما يعني أن الدولتين تتجنبان المواجهة المباشرة في ظل توزان القوى بينهما، كما أن حدوثها سوف يؤدي الى نتائج كارثية على المنطقة وتؤدي الى خسارة الطرفين، بل فضلت الدولتان التعقل والحكمة واللعب من الخلف، والحفاظ على مصالحهما المشتركة خاصة الاقتصادية منها، وهو ما يعني أن علاقات البلدين تتميز بالمصلحة والبراغماتية حسب الطرح الواقعي.

المبحث الثاني: الخليج وفلسطين في المنظور التركي والايراني

المطلب الأول: تركيا وايران في منطقة الخليج اختلاف المصالح ومنافسة على النفوذ

1- **تركيا ودول الخليج العلاقات والمصالح:** يعود اهتمام تركيا بمنطقة الخليج بالنظر الى الامكانات الطاقوية التي تتمتع بها هذه الدول خاصة النفط والغاز، وهي موارد تفتقر اليها تركيا وتحتاجها بالضرورة ، وأيضا الى امكانياتها المالية الهائلة التي تريدها تركيا لتكون موردا هاما وداعما لاقتصادها الذي يشهد نموا متسارعا في السنوات الأخيرة، وتعود البدايات الأولى للاهتمام

1 محمود سمير الرنتيسي، **تركيا ترتدي درع الفرات في طريقها الى الموصل** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2016)، ص 3.

2 Balanche ,op.cit ,pp.1 ,2.

التركي بمنطقة الخليج الى السبعينات بعد أزمة النفط 1973 واجتياح تركيا لجزيرة قبرص1974 وما أعقبه من عقوبات وتداعيات، اضافة الى تردي وضعها الاقتصادي، كلها أسباب دفعت تركيا الى الاهتمام بمنطقة الخليج، كما شهدت المبادلات التجارية ارتفاعا في الثمانينات من القرن الماضي، حيث صرح الرئيس "تورغوت أوزال" آنذاك أن انفتاح تركيا على الدول الخليجية جاء لدوافع اقتصادية كون تلك الدول سوقا استهلاكية بالدرجة الأولى.[1]

مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا تعززت العلاقات التركية-الخليجية بصفة كبيرة وذلك بعد تبني القيادة التركية سياسة خارجية تقوم على الانفتاح على دول العالم العربي والاسلامي، ولعب دور اقليمي فاعل ومؤثر في المنطقة الشرق أوسطية، حيث وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا اتفاقية للتعاون الاقتصادي في البحرين 30 أيار مايو2005 تسمح بزيادة التعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة، وفي 12 أيلول 2008 وقعت بجدة مذكرة تفاهم للحوار الاستراتيجي بين تركيا ودول الخليج، تسمح بتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بصورة كبيرة.[2]

وقد ذكر بعض المهتمين بأمن الخليج بأن مذكرة التفاهم التركية – الخليجية تعني ايران بالدرجة الأولى حيث ترى دول الخليج في تركيا بأنها الموازن الاقليمي لقوة ايران بما يسمح لها بمواجهتها، كما عبر وزير خارجية تركيا آنذاك "علي بابا جان" بأن تركيا تولي أهمية كبيرة لأمن الخليج واستقراره، وتعد حالة الاستقرار في منطقة الخليج مسألة حيوية للمصالح التركية، ولذلك ترى دول الخليج بأن استدعاء تركيا الى المنطقة من أجل اثبات التوازن، خاصة بعد تنامي النفوذ الايراني في العراق ولبنان ومحاولة اختراقها لدول الخليج.[3]

لقد قررت تركيا تحويل الصداقات التاريخية مع دول الخليج الى شراكات استراتجية، لتحقيق مصالح مشتركة للجانبين، فبعد اندلاع الثورات العربية تعززت علاقات التعاون بين تركيا من جهة وبين السعودية وقطر من جهة أخرى لسببين:

1- الأزمة السورية حيث تعد تركيا منافس لإيران في سوريا كما يتفق الطرفان الخليجي والتركي على دعم المعارضة السورية والسعي لتغيير النظام.

1 قاسيلي، **مرجع سابق**، ص 119.

2 **المرجع نفسه**، ص 121.

3 **المرجع نفسه**، ص ص 122-125.

2- الوقوف في وجه ايران التي تعد منافسا لتركيا وتشكل تهديدا لدول الخليج، والتصدي للمد الشيعي في الشرق الأوسط.[1]

تعد العلاقات الاقتصادية نموذجا للتعاون التركي الخليجي، فرغم أن العلاقات السياسية بينهما تأثرت بسبب اختلاف المواقف في القضايا الاقليمية، خاصة مع السعودية والامارات إلا ان الجانبين سعيا الى تطوير العلاقات الاقتصادية باعتبارها احدى وسائل الحفاظ على الاستقرار الداخلي والاقليمي والذي يبقى هدف الطرفين، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين الى 12 مليار دولار في 2011 بينما كان لا يتجاوز1.5 مليار دولار في 2002، وارتفعت أعداد مراكز التسوق التي فتحها رجال الأعمال الأتراك الى 100 مركز تجاري، كما انعقد منتدى الأعمال المشترك لتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في فبراير2012 وحضره رئيس الوزراء آنذاك " أردوغان" واتحاد الغرف وتبادل السلع التركين حيث تبادل الطرفان الآراء حول زيادة التجارة والاستثمار وتسهيل التعاون بين سيدات الأعمال في كلا الجانبين.[2]

ولتعزيز الوجود التركي بالخليج جاء مشروع سكة حديد الحجاز الذي يهدف الى ربط دول الخليج بتركيا من خلال مشروع مواصلات يعكس نمطا من أنماط التكامل الاقتصادي والتفاعل الحضاري بين العرب وتركيا وتقترح خطة سكة الحديد التركية الخليجية خطين هما:

الأول: عبر عمان والامارات والبحرين وقطر والسعودية والكويت والعراق وصولا الى تركيا

الثاني: عبر عمان والامارات والبحرين وقطر والسعودية والأردن وسوريا وصولا الى تركيا.[3]

من خلال ما رأيناه في العلاقات التركية – الخليجية من تعزيز للعلاقات السياسية والاقتصادية التي ارتفعت بشكل كبير، تظهر حاجة تركيا الى دول الخليج لتحقيق أهدافها الاقليمية بزيادة نفوذها الاقليمي وايجاد أسواق لاقتصادها المتنامي، أما دول الخليج فتعتبر تركيا الشريك الأفضل سياسيا واقتصاديا لها القادر على موازنة القوة الايرانية والتي تهدد أمن بلدان الخليج واستقرارها خاصة بعد سقوط وضعف القوى الاقليمية العربية كالعراق وسوريا ومصر بسبب الأحداث العربية.

كما أن دول الخليج تعتبر تركيا دولة متوسطية ولا تتبع سياسة طائفية بل براغماتية، كما أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأنظمتها، عكس ايران التي ترى اليها دول الخليج على أنها تتبع سياسة توسعية تجاهها وتتدخل في شؤونها الداخلية باعتبارها تضم أقليات شيعية، حيث تتهم دول الخليج خاصة

1 محي الدين أتامان، كولشاه نسليهان أق قايا، "العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي: فرص جديدة في النظام الاقليمي المتغير"، **رؤية تركية**، سنة 4، عدد3 (خريف 2015)، ص 55.

2 **المرجع نفسه**، ص 58.

3 قاسيلي، **مرجع سابق**، ص 131.

الكويت والسعودية والبحرين ايران بدعم الطوائف الشيعية والسعي لتغيير انظمة الحكم الملكية وزرع الفوضى وعدم الاستقرار بين شعوبها.[1]

إلا أن الملاحظ في التحاليل السابقة أنها لا تتميز بالحيادية حيث تجمع القراءات التركية والخليجية على اعتبار ايران عدوا يسعى للسيطرة على المنطقة رغم أنها جزء من المنطقة ولديها من الامكانيات ما يمكن لدول الخليج أن تستثمره لبناء شراكة قوية، فارتباط دول الخليج باتفاقيات دفاعية أجنبية واتباعها لسياسة عدوانية مع ايران، جعلها تبرز الجانب العدائي من سياستها لكونها مستهدفة، خاصة من طرف السعودية، ولعل التزام سلطنة عمان الحياد والاستقلالية في سياستها الخارجية مع ايران يؤكد هذا الطرح الذي تغفله اغلب الدراسات العربية وحتى الأجنبية.

2- ايران ودول الخليج العلاقات والمصالح: تعتبر ايران منطقة الخليج مجالا حيويا لها لتحقيق التمدد الجغرافي التقليدي، إلا أن الوجود العسكري الأجنبي الكثيف بالمنطقة يحول دون ذلك، فهي تحاول القيام بدور الراعي الاقليمي في المنطقة، باعتبارها جزء من النظام الاقليمي الخليجي، ولذلك تريد صياغة أمن الخليج وفق رؤية مشتركة مع دول الجوار وترى في مجلس التعاون الخليجي هيكلا يقصيها من المنظومة الأمنية الخليجية، خاصة وأن دول الخليج تعتمد في أمنها على القوى الأجنبية وبالأخص الولايات المتحدة.[2]

وتقوم العلاقات الخليجية –الإيرانية وفق مجموعة من المحددات والمعطيات هي:

- الجوار الجغرافي: تعد ايران دولة جوار مباشر لدول الخليج، وقد ساهم هذا القرب الجغرافي في اثارة مجموعة من المشكلات بين الجانبين في ظل النوايا التوسعية لإيران ومن أبرزها احتلالها للجزر الاماراتية الثلاث(طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، ورغبتها في ضم البحرين الى اقليمها الجغرافي والذي ظهر في تصريحات القادة والمسؤولين الايرانيين، إضافة الى النزاعات المتعلقة بالحدود البحرية لما تحتويه من ثروات طبيعية خاصة النفط والغاز، كحقل الدرة النفطي الواقع في المنطقة البحرية المشتركة بين الكويت والسعودية وايران والذي تسعى الى استغلاله من جانب واحد.[3]
- الامتدادات السكانية والاجتماعية والمذهبية: تربط بين ايران ودول الخليج روابط اجتماعية، حيث توجد العديد من الاسر والعائلات الخليجية ذات أصول ايرانية في كل من البحرين والكويت والامارات،

1 أتامان، أق قايا، **مرجع سابق**، ص 63.

2 كامل، **مرجع سابق**، ص ص 308، 309.

3 محمد بدري عيد، **مستقبل العلاقات الخليجية –الإيرانية بعد الاتفاق النووي** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2015)، ص 3

اضافة الى التقارب المذهبي أين تعيش نسبة كبيرة من الشيعة في تلك الدول، وهو ما يعتبر ارتباطا معنويا بها، فعندما قامت انتفاضة البحرين فبراير 2011 قامت ايران بمباركتها، وهو ما تسبب في توتر العلاقات الخليجية – الايرانية حيث هدد الجنرال "قاسم سليماني" البحرين بالثورة المسلحة إذا مست رموز الشيعة بالبحرين، وتجمع التحليلات الايرانية على خصوصية البحرين بالنسبة لإيران نظرا لأغلبية سكانها الشيعة.[1]

- الروابط الاقتصادية والتجارية: تعد العلاقات الاقتصادية الايرانية الاماراتية نموذجا تسعى ايران لتحقيقه على كامل دول الخليج، فرغم الخلافات السياسية بين البلدين بسبب الجزر الثلاث تعد ايران الشريك التجاري الأول لدولة الامارات، حيث يوجد بها أكثر من 8000 شركة ايرانية معظمها في دبي، ويقدر حجم الاستثمارات الايرانية في الشركات والعقارات نحو 300 مليار دولار، كما أن 15٪ من العقارات في دبي مملوكة من الايرانيين، كما تشكل الصادرات الاماراتية نحو 31٪ من اجمالي الواردات الايرانية في 2011.[2]

رغم حجم المصالح الاقتصادية المتبادلة إلا أن دول الخليج تنظر الى ايران موضع الشك والريبة بسبب سياساتها الاقليمية الهادفة الى لعب دور الفاعل الاقليمي على دول الجوار، خاصة بعد قيام الثورة الاسلامية 1979 والتي تسعى ايران الى تصديرها، لذلك بادرت الدول الخليجية الى تأسيس مجلس التعاون الخليجي في أيار مايو 1981 كإطار مؤسسي دفاعي يهدف الى حماية دوله من الطموحات الايرانية، وقد اعتبرت ايران تشكيل هذا المجلس هو امتداد للنفوذ السعودي على دول الخليج الأخرى، وتهدف السعودية من ورائه الى تحقيق أهداف عسكرية وأمنية لإقامة سد دفاعي ومواجهة ايران في المنطقة، حيث تعد السعودية المنافس الخليجي الأبرز في مواجهة ايران والوقوف في وجه مشاريعها بالمنطقة.[3]

تتجلى مظاهر المنافسة السعودية الايرانية في دعمها لموقف الامارات من الجزر المحتلة من طرف ايران، والوقوف مع النظام البحريني في مواجهة انتفاضة 2011 الشعبية، حيث ترى السعودية بأن مملكة البحرين جزء من الأمن القومي الخليجي، حيث تمكنت قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية من دخول البحرين وقمع الانتفاضة الشعبية هناك، وتعزيزا لوحدة البحرين الجغرافية السياسية بالخليج

1الصمادي،(ايران والثورات)، **مرجع سابق**، ص 8

2 عيد، **مرجع سابق**، ص ص 3، 4.

3 كامل، **مرجع سابق**، ص 324.

قامت السعودية ببناء جسر بحري عبر مياه الخليج يربط البحرين بالسعودية، لقطع الطريق أمام اطماع ايران بضم مملكة البحرين اليها.[1]

وقد ظهرت أعلى مستويات التنافس السعودي الايراني بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء ومعظم المدن اليمنية، حيث يعتبر الحوثيون حلفاء لإيران حيث تقدم لهم الدعم على ثلاثة مستويات الدعم الاعلامي من خلال التغطية المستمرة لحربهم واظهار السعودية كدولة مخالفة للشرعية الدولية، مع الدعم الدبلوماسي والدعم العسكري والمادي حيث تسهل سلطنة عمان مرور سفن المساعدات الايرانية المحملة بالمواد الغذائية والطبية الى اليمن[2]، ونظرا لخطورة الوضع على الأمن القومي السعودي، أين وصل الحوثيون الى الحدود الجنوبية للسعودية، أعلنت السعودية انطلاق عملية عسكرية في اليمن سمتها "عاصفة الحزم" في 26 آذار مارس 2015 بعد تشكيل تحالف مع 10 دول لضرب مواقع ومقرات الحوثيين واجبارهم على التراجع عن مناطق سيطرتهم، ونظرا لتقارب الرؤى السعودية التركية حول مواجهة النفوذ الايراني في الخليج، أعلنت تركيا تأييدها لعملية عاصفة الحزم.

ويعود التأييد التركي للموقف السعودي بالتدخل في اليمن نظرا لاستيائها الكبير من الدور الايراني المتزايد بالمنطقة، وهو ما أدى الى تشكيل تحالف سني بين السعودية وتركيا لمواجهة النفوذ الايراني، وقد عبر الرئيس أردوغان عن نقده للمواقف الايرانية بالمنطقة بقوله" على ايران أن تغير وجهة نظرها وعليها أن تسحب قواتها ومالها من اليمن وسوريا والعراق، وأن تحترم سيادة تلك الأراضي ووحدتها، كما انتقد التغذية المذهبية للخلافات ووجود الحرس الثوري في كل من العراق وسوريا.[3]

وبررت تركيا موقفها من الحوثيين لرفضهم جميع الاتفاقيات المتوصل اليها حول اليمن بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي، وقيامهم بتحركات عسكرية للسيطرة على مدينة عدن وانقلابهم على الحكومة الشرعية، وترى السعودية أن مواجهتها للحوثيين هو مواجهة لإيران في حدودها الجنوبية، ولذلك جاء الدعم التركي لعاصفة الحزم باليمن متناسقا مع دول الخليج لاتفاقهما حول مواجهة النفوذ الايراني بالمنطقة، خاصة أن العلاقات السعودية التركية قد تحسنت كثيرا بعد وفاة الملك عبد الله ووصول قيادة جديدة بقيادة الملك سلمان ترغب بالعمل أكثر مع تركيا.[4]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 329.

2 حلواني وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص .78،79.

3 محمود سمير الرنتيسي، **عاصفة الحزم: حدود التنافس التركي– الايراني** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2015)، ص ص 3، 4.

4 **المرجع نفسه**، ص 3.

المطلب الثاني: دور البلدين في القضية الفلسطينية

تشكل القضية الفلسطينية محور الصراع العربي– الاسرائيلي، وعلى مر التاريخ كانت القضية الفلسطينية رهينة التفاعلات والتطورات الاقليمية والدولية، فكل دول المنطقة التي تطمح لدور اقليمي ودولي فعال، تعمل على أن يكون لها أثر في مسار القضية الفلسطينية، لما لها من مكانة دينية وسياسية واستراتيجية لدى شعوب المنطقة، ولذلك تعتبر مفتاحا لقياس دور أي دولة في الاقليم، وتعتبر تركيا وايران قوتين سياسيتين متوازنتين لكل منهما مشروع اقليمي طموح يسعى الى التمدد وفرض مكانة كبيرة في الاقليم، وقد أدى هذا التنافس بينهما الى لعب دور فاعل ومؤثر في كثير من الملفات والقضايا الاقليمية ومن بينها القضية الفلسطينية.[1]

دور تركيا في القضية الفلسطينية: يعود اهتمام تركيا بالقضية الفلسطينية لعدة اعتبارات منها:

1- الروابط الدينية والثقافية والفكرية المشتركة بين الشعبين التركي والفلسطيني، إضافة الى التعاطف الكبير للشارع التركي مع القضية الفلسطينية خاصة في السنوات الأخيرة.
2- الخلفية التاريخية للقضية الفلسطينية، حيث تعتبر تركيا نفسها وريثة الدولة العثمانية، وهي آخر الدول ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية قبل احتلالها من طرف الانكليز أثناء الحرب العالمية الأولى، ولذلك تحس بمسؤولية تجاهها، كما تدرك ظلم الشعب الفلسطيني وأحقيته في أرضه المحتلة وفق القانون الدولي
3- ادراك تركيا أن القضية الفلسطينية مفتاح العبور للقبول والتأثير في المنطقة وهي بذلك ورقة رابحة تسعى لاستغلالها للعب دور في الساحة الاقليمية والدولية .
4- سعي تركيا الى تصفير المشاكل مع جيرانها لتحقيق التواصل الاقتصادي والتجاري معهم، ولذلك تريد المساهمة في ايجاد حل للقضية .
5- الخلفية الإيديولوجية والفكرية لمعظم قيادات حزب العدالة والتنمية كإسلاميين خرجوا من عباءة الفكر الوطني الذي أسسه "نجم الدين أربكان" مما ساهم في اهتمام القيادة التركية الجديدة أكثر بالقضية الفلسطينية.[2]

---

1 محمد عودة الأغا، التفوق التركي على ايران في ساحة القضية الفلسطينية، في: http://www.noonpost.org شوهد(7/ 05/2017)

2 **تركيا والقضية الفلسطينية بعد الانتخابات البرلمانية**، تقدير استراتيجي (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نوفمبر2015)، ص 2.

وتتمثل المواقف التركية في القضية الفلسطينية في الالتزام بالحل السياسي للقضية وفق رؤية حل الدولتين والمبادرة العربية للسلام، ودعوتها لإشراك حماس في العملية السياسية ونصحها بإلقاء السلاح والاعتدال في مواقفها، مع تقديم الدعم السياسي والاعلامي والمالي وفق حدود محددة، والتركيز على أن يكون الدعم المالي على شكل معونات إنسانية لدعم البنية التحتية، مع الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف الفلسطينية والتعامل مع السلطة الفلسطينية كممثل رسمي، وعدم الاضرار بعلاقات تركيا الاقليمية والدولية، خاصة دولة الاحتلال الاسرائيلي والتي ترتبط معها بتحالف استراتيجي، والأخذ بعين الاعتبار لعضويتها في حلف شمال الأطلسي وملف العضوية الموضوع على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.[1]

يتضح لنا من الرؤية التركية للقضية الفلسطينية، أنها تتحرك في أطر محددة لا يمكن أن تتجاوزها مما قد يضر بمصالحها مع الفواعل الاقليمية والدولية، فرغم مواقفها المشرفة مقارنة بالعرب في السنوات الأخيرة بعد الاعتداءات المتكررة على قطاع غزة 2009 و2012 و2014 وتوتر علاقاتها مع اسرائيل بعد اعتدائها على سفينة المساعدات " مافي مرمرة" المتجهة لفك الحصار على غزة في أيار مايو 2010، إلا أنها قد راجعت علاقاتها مع اسرائيل بعد اعتذارها وتعويضها للضحايا، والذي جاء بعد الوساطة الأمريكية بين البلدين من طرف الرئيس "أوباما" في آذار مارس 2013 مما يعني أن المصالح مقدمة على المبادئ والأخلاق في المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية.[2]

دور ايران في القضية الفلسطينية: تعتبر ايران القضية الفلسطينية قضية محورية في سياستها الخارجية، وتقدم لها كل الدعم لنصرتها في اطار محاربة القوى الاستكبار العالمية المتمثلة في اسرائيل والولايات المتحدة، ونصرة المستضعفين في حقوقهم وهي احدى مبادئ السياسة الخارجية الايرانية منذ قيام الثورة الاسلامية 1979 وتنقسم مواقف ايران من القضية الفلسطينية الى موقفين:

1- يتمثل في تقارب محدود مع السلطة الفلسطينية نظرا لتعاملها مع اسرائيل والولايات المتحدة، وهي لا يمكن أن تخرج في مواقفها عن الاطار العام لهذه القوى، ولذلك فإن أي علاقة وطيدة مع السلطة ستكون مصدر احراج للنظام الايراني، بالنظر الى المبادئ التي يقوم عليها في معاداة اسرائيل والولايات المتحدة.

2- يتمثل في علاقة استراتيجية مع حركة حماس باعتبارها حركة مقاومة، فرغم اختلاف مواقف الطرفين من الأزمة السورية وتوتر العلاقة بينهما، إلا أن ذلك لا يخرج من اختلاف الرؤى، حيث

1 **المرجع نفسه**، ص 3.

2 لارابي ، نادر، **مرجع سابق**، ص 16.

صرح رئيس مجلس الشورى "علي لاريجاني" « قد يكون لنا بعض المشاكل فيما يخص موقفهم، لكن نرى أن واجبنا الاسلامي هو دعم المقاومة ولذلك ندعم حماس».[1]

كما أكد لاريجاني على دعم ايران للشعب الفلسطيني خاصة المقاومة الاسلامية في مسار النضال ضد الكيان المحتل الى غاية تحرير كافة الأراضي الفلسطينية، وتتفق حركة حماس وايران في الأهداف الاستراتيجية المشتركة لتحرير فلسطين، ويعتبران اسرائيل عدوا مشتركا لهما يسعى للقضاء عليهما، ويعتبر "محمود الزهار" القيادي بحركة حماس أن الموقف الايراني يتعدى مسائل السياسة المجردة، فهي منذ بداية الثورة وتتبنى محور المقاومة والمواجهة مع اسرائيل وهي لن تترك المقاومة في المنطقة بمفردها تواجه الغزو الثقافي والسياسي.[2]

من خلال المواقف والتصريحات الصادرة من القادة والمسؤولين الايرانيين حتى بعد الاتفاق النووي مع الغرب، يظهر لنا أنها تؤكد على دعم المقاومة كخيار استراتيجي لمواجهة اسرائيل وتبقى احتمالات تغير السياسة الايرانية تجاه القضية الفلسطينية بعيدة وغير منطقية حاليا، كما ان حركة المقاومة حماس ملتزمة بالحفاظ على علاقات متينة مع ايران التي قدمت لها كل أنواع الدعم خلال السنوات الماضية، في حين تراجعت المواقف الرسمية العربية تجاه القضية الفلسطينية خاصة المقاومة، بل واعتبرت محكمة مصرية حركة حماس ارهابية، في حين بقيت ايران ملتزمة بمواقفها الثابتة رغم ما سببته لها من عزلة دولية.[3]

من خلال ما تم عرضه من المواقف الرسمية الايرانية والتركية تجاه القضية الفلسطينية، يتضح لنا أن إيران قدمت الكثير من الدعم للقضية أكثر من تركيا، إلا أن هناك ارتياح فلسطيني كبير لعلاقة تركيا بالقضية مقابل الشك تجاه إيران وذلك بسبب السعي الايراني للنفوذ في المنطقة وايجاد مكان مركزي ضمن النظام الاقليمي واستخدام القضية الفلسطينية كورقة ضغط على المجتمع الدولي لتحقيق مكاسب اقليمية، فإيران تخوض صراعا مع اسرائيل للحصول على مكاسب ذاتية، والدفاع عن برنامجها النووي والذي تسعى اسرائيل الى ايقافه وتهدد باستهداف منشآتها النووية بضربة عسكرية، لذلك يعتبر دعمها للمقاومة الفلسطينية واللبنانية ورقة ضغط عليها، مع السعي لإضعاف مكانة لاعبين مهمين كالسعودية، بينما تتناول تركيا القضية الفلسطينية من دون الدخول في صراع مع اي لاعب اقليمي بل ضمن سياسة تصفير المشاكل،

1 طلال عتريسي، **ايران والقضية الفلسطينية: التطورات والمسارات المحتملة** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 3.

2 علي هاشم، لماذا تضع إيران القضية الفلسطينية على رأس أجندتها الإقليمية من جديد؟، في: **http://www.noonpost.org/content/16812** شوهد(2017/05/07)

3 عتريسي، **مرجع سابق**، ص 10.

وهو ما أدى الى اطمئنان الفلسطينيين للجانب التركي مع تراجع مساحة التأثير للنفوذ الايراني في القضية الفلسطينية، فرغم ان البلدان متفقان على دعم القضية إلا أنهما يتنافسان على كسب النفوذ والتأثير فيها.[1]

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات بين البلدين

يعتبر التنافس بين تركيا وايران قديم قدم العلاقات التاريخية بينهما، لكن في السنوات الأخيرة خاصة بعد الثورات العربية، بدأ التنافس ينتقل من القوة الناعمة الى القوة الصلبة خاصة في مناطق الصراع الملتهبة في كل من سوريا والعراق أين توجد قوات عسكرية للبلدين تقفان على طرفي نقيض أين تدعم كل قوة حلفاء لها، ونظرا للتطورات الميدانية اختلفت الآراء وتوقعات المحللين حول مستقبل العلاقات بين البلدين، هل ستؤول الى الصدام المباشر أم ستحتفظان بمستوى محدد من التصعيد في ظل الجوار الجغرافي وتوازن القوى بينهما والمصالح الاقتصادية المشتركة والتهديدات الأمنية للأكراد في الدولتين، بحيث تتقاسمان مناطق النفوذ في الجوار العربي ويستغلان حالة الضعف العربي العام.

المطلب الأول: مؤشرات التعاون والتقارب

يجمع بين تركيا وايران علاقات وقضايا ذات اهتمام مشترك تعزز التعاون وتدفع العلاقات بينهما قدما، نتيجة الظروف الدولية والاقتصادية الراهنة، إضافة الى رغبة سياسية من الطرفين لإيجاد مناخ من التعاون في ظل علاقة غير صفرية وتتمثل أهم مؤشرات التقارب بين البلدين فيما يلي:

- يواجه البلدين تحديات النزعة الانفصالية للأكراد، حيث قام البلدان بالتنسيق الأمني والعسكري لمواجهة المطالب الانفصالية للأكراد، خصوصا وان حزب العمال الكردستاني عدو تركيا الأول ينشط في حدود البلدين، فقد ساهم التنسيق الأمني في ملاحقة القوات الايرانية للمجموعات المتسللة اليها هربا من ملاحقات الجيش التركي، وتعد المشكلة الكردية هاجسا امنيا مشتركا للبلدين باعتبارهما يحتويان اقليات كردية لها مطالب انفصالية ويعتمد قسم منها العمل العسكري أسلوبا لتحقيق مطالب الشعب الكردي.[2]
- تتفق تركيا وايران على وحدة الأراضي العراقية رغم المواقف المتباينة في الملف العراقي، حيث لا تعارض ايران الصيغة الفيديرالية في العراق، أما تركيا فقد اعترفت بالإقليم الكردي المستقل

1 الأغا، **مرجع سابق**.

2 عبد الحسين، **مرجع سابق**، ص .246.

كجزء من دولة العراق الفيدرالية، حيث أن تقسيم العراق ستكون له انعكاسات سلبية على الأمن القومي للدولتين، كما صرح مساعد وزير الخارجية الايراني "أمير عبد اللهيان" إن الحديث عن تقسيم العراق هو العودة الى مشروع صهيوني وأضاف أن رئيس الوزراء الاسرائيلي "بنيامين نتانياهو" هو الشخص الوحيد الذي دعم بفرح بالغ استقلال كردستان العراق وحثها على الانفصال.[1]

- يتقاطع الموقفان التركي والايراني في رفضهما للتدخلات الخارجية في شؤون المنطقة، حيث اعتبر الرئيس "أردوغان"، العلاقات الجيدة بين البلدين عامل استقرار للمنطقة، وأن القوى الخارجية تسعى لتخريبها، وقد ظهر التعاون السياسي بين البلدين من خلال الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات فقد شهد عام 2014 8 زيارات رفيعة المستوى بين مسؤولي البلدين مع زيارة للرئيس "أردوغان" ابريل 2015 الى ايران وأخرى لرئيس الوزراء السابق "داود أوغلو" آذار 2016، وتأتي هذه الزيارات رغم التوتر والصراع الحاصل في كثير من ملفات المنطقة .[2]

- تعتبر ايران النافذة الجغرافية الأكثر أمانا في ظل توتر علاقاتها مع روسيا والعراق وأرمينيا وسوريا، وغلق هذه النافذة سيجعل تركيا تعيش وسط مجموعة من الأعداء.

- تسعى تركيا الى أن تكون ممرا لأنابيب الطاقة لنقل النفط والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى الى أوروبا، وقد تجسد لها ذلك من خلال مشروع باكو – جيهان وخط أنابيب نابوكو وهو ما لا يمكن استمراره إلا بعلاقات مستقرة مع ايران، كما أن ايران تعد ثاني مورد للغاز الى تركيا بعد روسيا، حيث تقوم بتغطية 20٪ من احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي.[3]

- وجود تبادل تجاري بين البلدين بحجم 18مليار دولار وهو مرشح للارتفاع بعد رفع العقوبات الدولية عن ايران بعد الاتفاق التاريخي مع القوى الكبرى في تموز يوليو 2015، حيث يتوقع أن تتسابق الشركات والدول الى الدخول الى السوق الايرانية الواسعة، لذلك لا تريد تركيا الدخول في علاقات عدائية مع ايران التي تحمل الكثير من الفرص الاقتصادية لتركيا، كما أن تركيا لها استثمارات كبيرة في ايران، حيث صرح "ابراهيم كالن" مستشار الرئيس التركي أن إيران صديق وجار مهم بالنسبة الى تركيا، فضلا عن كونها شريكا تجاريا قويا.[4]

- إن توتر العلاقات بين تركيا وايران لن يفيد تركيا بقدر ما يؤدي الى عدم الاستقرار الداخلي، في ظل قدرة ايران على دعم حزب العمال الكردستاني، كما أن تركيا لا تريد المزيد من الاحتقان الشعبي في الداخل بين السنة والعلويين والذين يمثلون 10٪ من سكان تركيا، إذا دخلت في مواجهة مع ايران، كما

---

1 **المرجع نفسه**، ص ص . 246 – 248.

2 Djalili ,**op.cit**

3 الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص5

4 **المكان نفسه.**

تؤكد تركيا بأن سياستها الخارجية ليست مبنية على منطلقات مذهبية بل على أساس احترام الديمقراطية حقوق وإرادة الشعوب.[1]

وقد ظهرت هذه المواقف في عدم دخول تركيا مع التحالف الاسلامي مع السعودية كانون الأول ديسمبر 2015، وعدم مشاركتها العسكرية في عاصفة الحزم بل اكتفت بالدعم السياسي واللوجيستي، كما انتقدت السعودية في اعدام رجل الدين الشيعي "نمر باقر النمر"، وهو ما يعني أن تركيا لن تذهب بعيدا في حلفها مع السعودية، مما يؤدي بها الى خسارة استراتيجية مع حليفتها قطر ومنافستها ايران.[2]

- يحكم توازن الرعب العلاقات بين البلدين، حيث لم يدخل البلدان في العصر الحديث في أي صدام مباشر منذ توقيع اتفاقية قصر شيرين 1639م أي منذ ثلاثة قرون ونصف، وهو ما يعد في مقاييس العلاقات الدولية ايجابيا واستثنائيا، كما أن القدرات العسكرية الهائلة للبلدين تفرض عليهما الاحترام المتبادل والتنافس ضمن حدود لاتصل الى اشتعال الحرب بينهما، والتي تعد لعبة صفرية ورهانا خاسرا للطرفين.[3]

المطلب الثاني: احتمالات الصدام والصراع

رغم مؤشرات التقارب والتعاون التي تطبع العلاقات الايرانية – التركية، إلا أن كثيرا من المحللين يتوقعون أن تدخل العلاقات بينهما مرحلة الصدام، في ظل التطورات الميدانية في كل من سوريا والعراق نظرا للانخراط العسكري الكبير للبلدين، وتتمثل أهم مؤشرات الصدام بين تركيا وايران فيما يلي:

1- تخوف ايران من سقوط نظام الأسد واتجاه تركيا الى دول الخليج على حسابها، حيث أدى التقارب التركي السعودي القطري الى دعم المعارضة السورية التي حققت انتصارات ميدانية كبيرة، لم تقوى على مواجهتها إلا بعد التدخل العسكري الروسي أيلول سبتمبر 2015، كما أن سقوط النظام في سوريا يعني فقدان حليف استراتيجي واضعاف المقاومة، وهو ما لن تقبل به ايران.[4]

2- تخوف تركيا من الاتفاق النووي وتداعياته على المنطقة فرغم أنها وافقت على الاتفاق من الناحية التقنية ورحبت به، وكانت من أكبر المساهمين للوصول الى حل الأزمة النووية الايرانية ودافعت عن حقها في امتلاك الطاقة النووية السلمية، إلا أنها تدرك أن حصول ايران على السلاح النووي سيخل بالتوازن القائم بين البلدين، ولذلك وافقت على نشر قواعد صواريخ لحلف

1 المرجع نفسه، ص 6.
2 حلواني وآخرون، **مرجع سابق**، ص 66.
3 عبد الحسين، **مرجع سابق**، ص 246.
4 حلواني وآخرون ، **مرجع سابق**، ص 273.

الناتو على أراضيها في 11 أيلول سبتمبر 2011، كما وافقت على اقامة قاعدة رادار في اراضيها على بعد 700 كم من ايران، وقد اعتبر القادة العسكريون الايرانيون أن هذه القاعدة تهدف الى حماية الكيان الاسرائيلي الذي يفكر في ضرب المنشآت النووية الايرانية؛ حيث هددت ايران باستهداف القاعدة في حال تعرضت لهجوم اسرائيلي، مما يعني أن احتمالات الصدام كبيرة في حال تعرضت ايران لهجوم أمريكي أو اسرائيلي.[1]

3- اتجاه تركيا الى الخليج واحتمال تشكيلها لتحالف سني نتيجة تقارب المواقف التركية الخليجية، حول قضايا المنطقة كالعراق وسوريا واليمن، وسعيها لتأمين احتياجاتها من الطاقة من دول الخليج مما يوفر لها طريقا بديلا للطاقة عن ايران في حال الصدام، مع احتمال تفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين دول الخليج وتركيا التي تعد شريكا استراتيجيا للخليج، حيث تعتمد دول الخليج على تركيا كموازن اقليمي لمواجهة النفوذ الايراني، مما يعني أن أي تصعيد وتوتر في العلاقات الخليجية الايرانية سيؤدي حتما الى تصعيد وتوتر مع تركيا.[2]

4- اختلاف المواقف الخارجية والمشاريع التوسعية للبدين في المنطقة مع اختلاف نظام الحكم بينهما فتركيا دولة علمانية سنية المذهب أما ايران فهي دولة دينية شيعية المذهب، إضافة الى تباين علاقاتهما مع اسرائيل، ففي الوقت الذي تربط تركيا علاقات استراتيجية مع اسرائيل، رغم تراجعها مؤخرا إلا أنها عادت الى التطبيع بعد الاتفاق بين الطرفين بعد حاثة سفينة مرمرة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 6 مليارات دولار في 2015، مع العلم أن البلدين يرتبطان بعلاقات أمنية واستخباراتية وعسكرية وينتميان الى المرجعية الغربية الأطلسية، في حين تظهر ايران العداء المباشر والصريح لإسرائيل وتدعم حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية ماديا وعسكريا، مما يجعل ايران دائما تنظر بعين الشك للنوايا التركية فهي تدرك جيدا أن تركيا لن تخسر علاقاتها مع الغرب على حسابها.[3]

رغم أن مؤشرات التوتر والصدام مازالت قائمة بين تركيا وايران، إلا أن سيناريو التعاون والتقارب يبدو أقرب من الصدام، يظهر ذلك من خلال تنسيق المواقف بينهما ورعاية المفاوضات بين طرفي الأزمة السورية في كازاخستان من خلال التنسيق المشترك مع روسيا، كما أن العلاقات الاقتصادية والمصالح الكبيرة والاستثمارات المتبادلة للبلدين تدفعهما الى تبني سياسة براغماتية، خاصة وأن ايران تعد ثان أكبر

---

1 عبد الحسين، **مرجع سابق**، ص 250.

2أحمد محمد سعيد، رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات الايرانية – التركية في ضوء الأزمة السورية، في:
https://www.sasapost.com/opinion/future-turkish-iranian-relations-in-the-light-of-the-syrian-crisis شوهد (2017/05/10)

3 وافي، **مرجع سابق**، ص88.

ممون للطاقة لتركيا، إضافة الى توازن القوى بين الطرفين مما يجعلهما يتجنبان الصدام المباشر ويتواجهان في ساحة ثالثة خارج اقليم البلدين كما هو الحال في العراق وسوريا.

الاستنتاجات

تعتبر كل من تركيا وايران قوتين اقليميتين تتمتعان بمصادر القوة التي تؤهلهما لفرض توجهاتهما في المنطقة الشرق أوسطية، حيث استغل البلدان موقعهما الجغرافي المتميز والقدرات الاقتصادية الجيدة والقوة البشرية الكبيرة وتاريخهما الامبراطوري، في رسم سياستهما الخارجية خاصة الإقليمية بما يخدم سيطرتهما ونفوذهما في المنطقة، ونظرا لاختلاف طبيعة النظام السياسي القائم في كل بلد فقد أدى ذلك الى دخولهما في منافسة اقليمية للسيطرة على الشرق الأوسط فهما ينتميان الى نفس الاقليم ويريدان الهيمنة عليه وتحقيق النفوذ في دول الجوار.

أثبت واقع العلاقات التركية– الايرانية أنها علاقات ثابتة رغم موجة الاضطرابات والتغيرات الجيوسياسية التي هزت المنطقة الشرق أوسطية بعد الثورات العربية، فهي علاقات تاريخية قديمة عرفت موجات من الصراع والحروب والتعاون والتنافس حسب الأوضاع الاقليمية والدولية، كما أن التجارب التاريخية لعلاقات البلدين تؤكد ما يلي:

ميل العلاقات الى الاستقرار رغم وجود التنافس أكثر من الصدام لان ما يجمع البلدين من التاريخ والقيم المشتركة والجوار الجغرافي، يساهم في قيام علاقات مستقرة قائمة على أساس المصلحة والتعاون المشترك، خاصة في الجانب الاقتصادي.

الحفاظ على مستوى معين من العلاقات لا يتجاوز الخطوط الحمراء التي قد تؤدي الى القطيعة، حيث تتميز علاقاتهما بالمصلحة الوطنية والسعي الى كسب القوة والنفوذ، وبالبرغماتية مما يعني ان للحضارة التي يزخر بها الشعبين التركي والايراني دور في ذلك حيث تتصرف الدولتين بالحكمة.

تعتبر العلاقات التركية الايرانية نموذجا للعلاقات المستقرة الذي يجب على دول المنطقة دراسته والأخذ منه، رغم اختلاف مواقفهما الخارجية في العديد من القضايا خاصة السورية والعراقية أين توجد قوات للبلدين تقفان على طرفي نقيض، رغم ما ذلك فإن البلدين لم يدخلا في صراع مباشر في المنطقة الشرق أوسطية، منذ عدة قرون وحدودهما هي الأقدم في المنطقة.

يسعى البلدان الى كسب النفوذ والسيطرة الاقليمية من خلال التنافس الذي تجلى في عدة مجالات سياسيا واقتصاديا وثقافيا،

تعتبر مدرسة الواقعية الجديدة ونظرية توزان القوى افضل مدخل لمعرفة العلاقات التركية الايرانية كون البلدين يسعيان الى تحقيق القوة الاقليمية والمصلحة الوطنية مما جعل البلدين يدخلان في تنافس على زعامة المنطقة، ولكن دون أن يؤدي ذلك للمواجهة المباشرة بينهما.

لقد أظهرت هذه الدراسة عن تركيا وايران في الشرق الأوسط النتائج العملية التالية:

كل بلد يسعى الى تحقيق مصلحته الوطنية والتأثير على دول المنطقة

تعتبر العراق وسوريا ساحة الصراع الرئيسية بين البلدين عسكريا، أما القضية الفلسطينية التي يسعى كل بلد الى التأثير فيها ودعم اطرافها وفق مبادئه فتعبر ساحة التنافس الدبلوماسي، أما منطقة الخليج فتعتبر ساحة التنافس الاقتصادي بين البلدين.

تعتبر تركيا دولة مقبولة في الوسط الاقليمي بسبب سياسة القوة الناعمة التي تتبعها لتحقيق أهدافها، بينما ايران فتعتبر في نظر دول المنطقة دولة معادية بسبب سياسة القوة الصلبة التي تتبعها لدعم حلفائها، خاصة من الطائفة الشيعية في كل من العراق وسوريا واليمن و البحرين ولبنان، ولاختلاف نموذجها الديني القائم على المذهب الشيعي الاثنا عشري، والملاحظ في تحليل السياسة الخارجية لايران سواء من المفكرين العرب وحتى الغربيين، أنها لا تتسم بالموضوعية والحياد مما يؤثر على نتائج الدراسة على الباحثين في الموضوع الايراني، حيث تصورها اغلب الدراسات دولة معادية وأنها تشكل تهديدا لاستقرار المنطقة، رغم أن سياسات بعض الدول كالسعودية وقطر لا تقل خطرا عن ايران بدعمهما لحركات الاسلام السياسي والجماعات الجهادية في بعض الدول العربية والاسلامية.

كما أن تركيا رغم عودتها الى الشرق وسياستها الجديدة المبنية على الدبلوماسية الناعمة وتصفير المشاكل فهي لا تخرج عن نطاق المصلحة الوطنية، وتعزيز النفوذ داخل الاقليم الشرق الأوسطي، اما العثمانية الجديدة فما هي الا مصطلح اعلامي يروج للدعاية التركية.

لقد ساهمت التطورات الحاصلة في العالم العربي بعد الثورات الشعبية بداية 2011 في عودة التنافس بين تركيا وايران الى العلن وبصورة واضحة، اين حاول كل بلد استغلال مرحلة الضعف العربي وغياب دولة اقليمية عربية، للنفوذ الى تلك المناطق واحياء مشاريعهما التوسعية المتمثلة في السيطرة على الاقليم الشرق أوسطي ولعب دور مؤثر فيها.

اختلفت التحاليل حول مستقبل العلاقات بين البلدين ومآلها، حيث يعتقد بعض المحللين أن مؤشرات الصراع و الصدام بين البلدين ممكنة في ظل التحالف التركي الخليجي وتصاعد حدة المواجهات في سوريا والعراق واليمن، بينما يعتقد فريق آخر أن البلدان سيحافظان على الوضع الراهن في علاقاتهما ويتجنبان المواجهة المباشرة في ظل توازن القوى والمصالح الاقتصادية المشتركة والأزمة الكردية التي تعتبر هاجسا للبلدين، كما أن تاريخ العلاقات يشير الى عدم المواجهة المباشرة بينهما منذ 1639 م وتعتبر حدود البلدين الأقدم في الشرق الأوسط، إضافة الى أن تركيا لا تتبع سياسة طائفية وتتجنب الخطاب المذهبي مع ايران مما يساعد على تجاوز الخلافات والسعي لإقامة علاقات متينة تخدم الطرفين ويعتبر التصور الأخير هو الأقرب تطبيقا.

وفي الأخير يمكن القول أن البلدان العربية بالتحديد هي من تتحمل نتائج التنافس الايراني التركي باعتبارها ساحة الصراع بين الطرفين، مما يستوجب على الدول العربية التفكير بجدية في بناء نظام أمني مشترك وتجاوز الخلافات السياسية للتصدي لنفوذ البدين في المنطقة والذي لا يخدم إلا المصالح القومية للإيرانيين والأتراك، والذين يتحركون وفق مخططات ومشاريع جاهزة، في حين تتصرف الدول العربية وفق سياسة رد الفعل دون التفكير في بدائل وخطط تحمي مصالحها.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب

1-أوغلو، أحمد داود. **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ت: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،ط1، 2010.

2-أوغور، حقي. "تركيا وايران البعد عن حافة الصدام"، في **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، تحرير محمد عبد العاطي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

3-الحلو، مشتاق عبد المناف. "الصفوية والعثمانية.. تطاحن الإيديولوجيات الطائفية" في **الصفوية التاريخ والصراع والرواسب** . دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث ، ط 3، 2011.

4-باكير، علي حسن. " تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيو-استراتجية "، في **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، تحرير محمد عبد العاطي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

5-بيار، مصطفى سيف الدين. **تركيا وكوردستان العراق الجاران الحائران**، دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009.

6- حلواني، أحمد وآخرون. **حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016 .

7-كامل، عمر حسن. **المجالات الحيوية الشرق الأوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.

8-مصباح، عامر. **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006.

9-نورالدين، محمد." السياسة الخارجية اسس ومرتكزات"، في: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، تحرير محمد عبد العاطي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

10- عبد الحسين، ياسر. **السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2015.

11-عبدال عقراوي، منهل الهام. الجبوري، فراس صالح. الدليمي، محمد حمزة. **العلاقات التركية – الايرانية 1923- 2003 دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية**. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.

12- فايسباخ، ميراك موريـال. واكيم، جمال. **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى والعظمى والبلاد العربية منذ 2006**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2014.

14- رضوان، طارق. **ايران... الوجه الآخر النزاعات الداخلية وجيرانها**. مصر: دار هلا للنشر والتوزيع، جزء2، 2016.

15- شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي، المناهج ، الاقترابات، الأدوات**، الجزائر: ب د ن، 1997.

ب-وثائق رسمية

1- الجمهورية التركية، **دستور تركيا الصادر عام 1982شاملا تعديلاته لغاية عام 2011**، ترجمة: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ب ت.

2- الجمهورية الاسلامية الايرانية، مركز الدراسات الاسلامية التابع لمجلس الشورى الاسلامي، **دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية**، ب ت.

ج-المجلات والدوريات:

1-إينات، كمال. "العلاقات الاقتصادية بين تركيا وايران"، **رؤية تركية**، عدد2، السنة 5، (صيف 2016)، ص ص. 139-169.

2-أتامان، محي الدين. أق قايا، كولشاه نسليهان. "العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي: فرص جديدة في النظام الاقليمي المتغير"، **رؤية تركية**، عدد3، سنة4، (خريف 2015)، ص ص. 35-65.

3-يايموت، خالد. "الصعود الايراني الجديد العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي"، **رؤية تركية**، عدد 2، السنة 5، (صيف 2016)، ص ص. 27 – 45.

4-يغين،عبد الله. "القوة الصلبة والناعمة لإيران"، **رؤية تركية**، عدد 2، السنة 5، (صيف 2016)، ص ص. 77-101.

د-المذكرات:

1- العدوان، طايل يوسف عبد الله. **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013.** مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط، 2012/ 2013 .

2-بوزيدي، عبد الرزاق. **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014،** مذكرة ماجيستر. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

3- وافي، شاية. **التنافس الإيراني التركي في الشرق الأوسط 2002-2011،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012/2011 .

4- لادمي، محمد عربي. **التنافس الإيراني التركي على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط 1996-2014م،** مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014/2013

5- قاسيلي، عبد القادر، **الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990 الى 2014،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة،2014/ 2015

6 -شنين محمد المهدي، **السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي 2001- 2013،** مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013 .

هـ-التقارير والأوراق البحثية:

1-الحاج، سعيد. **اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 تموز.** الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات، أغسطس 2016.

2- الحامد، رائد. **تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة،** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2015.

3-الصمادي، فاطمة. **ايران والثورات العربية سرديات بناء المركزية الإيرانية،** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2016.

4-الصمادي، فاطمة. **العراق في الاستراتيجية الإيرانية تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

5-الرنتيسي، محمود سمير. **عاصفة الحزم حدود التنافس الإيراني التركي**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2015.

6-الرنتيسي، محمود سمير. **تركيا ترتدي درع الفرات في طريقها الى الموصل**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2016.

7- باكير، علي حسن. **الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012.

8-حارث، حسن. **معركة الموصل: حسابات بغداد في رفض المشاركة العسكرية التركية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

9- لارابي، اف ستيفان. نادر،عليرظا. **العلاقات التركية الايرانية في شرق اوسط بات متغيرا**، الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة راند للأبحاث،2013.

10- ملكاوي، عصام فاعور. **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة** ، بحث مقدم في الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية ، الخرطوم ، 2013.

11-نوفل، أحمد سعيد. **وآخرون، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمي**. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط ، ع 12، نوفمبر 2016.

12-عيد، محمد بدري . **مستقبل العلاقات الخليجية –الإيرانية بعد الاتفاق النووي**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2015.

13- عتريسي، طلال. **ايران والقضية الفلسطينية: التطورات والمسارات المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016.

14- قبلان، مروان. **المسألة السورية واستقطاباتها الاقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا** .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015.

15- **تركيا والقضية الفلسطينية بعد الانتخابات البرلمانية**، تقدير استراتيجي. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نوفمبر 2015.

قائمة المراجع باللغة اللأجنبية:

Review

1-Salehzadeh Alan ,**Iren'sDomestic and Foreing Policies** ,Helsinki ,Natioal Defence University ;Department Of Strategic And Defence Sudies ,series4 ,N49 ;2013.

Reports

1-Mullen Willim f. And Green Daniel , **the road to Mosul Reports from The Field** ,Usa: the Washinton Institute for Near East Policy ,October 11 2016 .

2-Balanche Fabrice ,**will Astana Displace Geneva in the Syrian Peace Process** , Usa: the Washinton Institute for Near East Policy ,Janury 20, 2017

Web sites

1- Chemal Alain , Syrie : " l'Iran et le Hezbollah ne croient plus qu'à une solution militaire" ,dans: **http://geopolis.francetvinfo.fr/syrie-l-iran-et-le-hezbollah-ne-croient-plus-qu-a-une-solution-militaire-120279**

2-Djalili Mohammad-Reza , "Iran-Turquie, deux lions qui se toisent sans se battre" ,dans : **https://www.letemps.ch/opinions/2015/05/20/iran-turquie-deux-lions-se-toisent-se-battre**

3-Kilic Bulant , Opération anti-EI : "La Turquie se replace dans la crise syrienne " **,**Dans : **http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20160824.OBS6800/operation-anti-ei-la-turquie-se-replace-dans-la-crise-syrienne.html**

-المواقع الالكترونية:

1-الأغا، محمد عودة. "التفوق التركي على ايران في ساحة القضية الفلسطينية"، في: **http://www.noonpost.org**

2- الفقيه، إحسان. "القوة الناعمة التركية بالعالم العربي"، في:**http://www.turkpress.co/node/7577**

1- السيد، علاء الدين."ايران والسعودية من الأقوى عسكريا"، في: **/https://www.sasapost.com/iran-and-saudi-armed-forces**

2- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، "سياسة 'صفر مشاكل' مع الجوار"، في: **/http://www.mfa.gov.tr**.

3- باكير، علي حسن. "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير"، في: **http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266**

4- بختيار، أحمد. "الاستراتيجية الايرانية"، في: https://www.sasapost.com/opinion/iranian-strategy/

5- هاشم، علي. "لماذا تضع إيران القضية الفلسطينية على رأس أجندتها الإقليمية من جديد؟"، في: http://www.noonpost.org/content/16812

6- حمدي، محمد نذير. "ماهية التنافس الدولي"، المركز الديمقراطي العربي، في: http://democraticac.de/?p=1775

7- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية، "مؤشرات الاقتصاد الكلي"، في: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx

8- مركز الاحصاء الايراني، "عدد سكان ايران يقترب من 80 مليون نسمة"، في: http://ar.farsnews.com/iran/news/13960123001211

9- سعيد، أحمد محمد. "رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات الايرانية – التركية في ضوء الأزمة السورية"، في: https://www.sasapost.com/opinion/future-turkish-iranian-relations-in-the-light-of-the-syrian-crisis

11-عبد العزيز، دنيا. "الترويج للنموذج التركي والايراني"، في: http://rouyaturkiyyah.com/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d8%a7%d9%81%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%86%d9%8a-%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d9%87-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%88%d9%8a%d8%ac

12-عزريل، أيمن هشام. عزريل، يوسف عبدالرحيم، "الدور الإقليمي التركي الحديث في الشرق الأوسط"، في: http://alhiwarmagazine.blogspot.com/2015/05/blog-post_13.html

13-رئاسة الجمهورية التركية، "الرئيس رجب طيب أردوغان"، في: https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/

14-شعبان،أحمد. "عدد سكان تركيا"، في: http://mawdoo3.com/%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86_%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

15-خضري، مصطفى. "العلاقات الاقتصادية التركية "دراسة استشرافية"، مركز التفكير الاستراتيجي في: http://al3asemanews.net/news/show/143446

قائمة الجدول والأشكال

	الجدوال والأشكال	الصفحة
الجدول1	الجماعات العرقية في تركيا	10
الشكل1	نسبة نمو الناتج المحلي لتركيا مقارنة بالدول الصناعية	12
الجدول2	الجماعات العرقية في ايران	16
الجدول3	ترتيب ايران في مجال الانتاج العلمي عالميا	17
الشكل2	أعلى عشر بلدان من حيث الواردات التركية سنة 2014	31
الشكل3	أعلى عشر البلدان من حيث الصادرات التركية 2014	32